الموسم الثاني
للانصات المركزي

المجلس الأوروبي :لماذا لا يحتاج العراق إلى انتخابات مبكرة أخرى؟

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2022/08/28
No. : 7694

الشعبوية تشوه المفهوم الديمقراطي

وتعجز عن اقتراح حلول

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني في ذكرى أنفال بهدينان: ضرورة تعريف الجريمة كإبادة جماعية
- شورش إسماعيل: حان الوقت لتوحيد وإعادة هيكلة قوات البيشمركة
- بوابة الخدمة.. مشروع للحوكمة الإلكترونية ومحاربة الروتين والفساد
- غياب التوازن في إدارة كركوك غير من تركيبتها الديموغرافية
- ثروات الإقليم : رسالة سومو قطرة أخرى في بحر المعلومات الخاطئة
- تأكيدات على رص الصف والركون الى الحوار وعدم فرض الارادات
- تقرير موسع ..التيار يطالب بابعاد الاحزاب و الإطار يرفض

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق ..ص:(٢٥-٣٨)

- سرهنك حمه سعيد : ماذا وراء محاولة مقتدى الصدر لزعزعة السياسة العراقية؟
- سوران علي : الشعبوية تنقلب على أصحابها
- حمزة حداد: لماذا لا يحتاج العراق إلى انتخابات مبكرة أخرى؟
- ديفيد شينكر: سياسة بايدن اللامبالية منحت إيران اليد العليا في العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي..ص:(٣٩-٤٩)

- تحالف انتخابي ثالث يستعد لخوض انتخابات يونيو 2023
- حسني محلي: إردوغان والسياسة.. بين العقيدة والمال والمبادئ
- بايك: اين دعمهم للحرية والعدالة والديمقراطية؟

المرصد السوري و الملف الكردي ..ص:(٥٠-٥٥)

- مسار الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية
- أميركا وإيران في سوريا.. هل هي حرب خفية؟
- د.محمد نور الدين : تذبذب تركيّ حيال سوريا: عودةٌ إلى لغة التهديد

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة ..ص:(٥٦-٧٠)

- لماذا لم تنجح التهدئة في تسوية صراعات الشرق الأوسط؟
- الشرق الأوسط على صفيح التغيرات الجيوسياسية
- مجموعة بريكس والنظام متعدد الأقطاب
- الشعبوية تشوه المفهوم الديمقراطي وتعجز عن اقتراح حلول
- كيف تشوه وسائل التواصل الاجتماعي الحقائق التي نعرفها؟

العدد: 7694 ...2022-08-28

الاتحاد الوطني في ذكرى أنفال بهدينان:

تكثيف الجهود لإعادة رفات الشهداء وتعريف الجريمة كإبادة جماعية

في الذكرى الـ٣٤ لحملات الأنفال السيئة الصيت التي تعرضت لها بهدينان والمناطق الكردستانية في سهل نينوى، ننحني إجلالاً وتقديراً لضحايا هذه الجريمة الشنعاء والتي راح ضحيتها مايقارب ٥٠٠٠ مواطن ونزوح الكثيرين اضافة الى تدمير واخلاء مئات القرى في تلك المناطق.

وفي خضم هذا الدمار والتضحيات الجسيمة في منطقة بهدينان، تم تدمير وإحراق عدد كبير من المدارس والمراكز والوحدات الصحية والجوامع والكنائس، وقد تعرض الآلاف من المسلمين والمسيحيين والايزيديين للاعتقال التعسفي والقتل الجماعي، ولكن حتى الآن لم يتم اتخاذ أية خطوات جادة لإعادة رفات ضحايا تلك المناطق الحيوية في كردستان.

وفي هذه الذكرى الأليمة، من الضروري، بل من واجب حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية والجميع، تكثيف الجهود لإيلاء اهتمام أكثر بحجم هذه الفاجعة والجريمة التي تعرض لها شعبنا والعمل على إعادة رفات الشهداء وتعويض ذويهم، وعلى المستوى الدولي ينبغي ادراج هذه الجريمة ضمن سجل الجرائم الأخرى للنظام البعثي المقبور الذي ارتكبها بحق شعبنا في المناطق الكردستانية الاخرى وتعريفها كجريمة إبادة جماعية وذلك كبادرة لتخفيف آلام ومعاناة أسر الضحايا في مناطق بهدينان وسهل نينوى.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني

شورش إسماعيل: حان الوقت لتوحيد وإعادة هيكلة قوات البيشمركة

قال وزير البيشمركة شورش إسماعيل، يوم الخميس، ان الوقت قد حان لتوحيد وإعادة هيكلة قوات البيشمركة ضمن إطار واحد، وبعيدا عن كافة التدخلات الحزبية الضيقة.

وجاءت تصريحات إسماعيل، خلال لقاء له مع مجموعة صحفيين، للحديث عن السنوات الثلاث اتي قضاها كوزير للبيشمركة ضمن الكابينة الحكومية التاسعة.

واكد شورش إسماعيل أنه وبمجرد تسلمه لمهامه كوزير للبيشمركة، عمل على منع كافة النشاطات والدعايات الحزبية داخل وزارة البيشمركة والوحدات العسكرية التابعة لها، مؤكدا أنه عمل بجد وصبر على ترسيخ العمل المهني للوزارة.

وقال وزير البيشمركة ان العديد من العراقيل والمشكلات اعترضتنا خلال سعينا لتوحيد القوات ٧٠ و٨٠، وتوحيد الرواتب وإعادة الهيكلة لكننا تمكنا من قطع أشواط كبيرة في هذا المشروع.

وأعدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا في شهر تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٨ مشروعا لإصلاح وزارة البيشمركة.

وقال شورش إسماعيل، ان الوقت قد حان لتوحيد وإعادة هيكلة البيشمركة ضمن إطار واحد، وبعيدا عن كافة التدخلات والولاءات الحزبية الضيقة بل في سبيل خدمة مواطني إقليم كردستان بلا فرق أو تمييز.

*كردستان 24

بوابة الخدمة.. مشروع للحوكمة الإلكترونية ومحاربة الروتين والفساد

تقرير: فؤاد عبدالله: تنفيذاً لخطوات الإصلاح في حكومة اقليم كردستان، دشن الاقليم بإشراف نائب رئيس حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني مشروع "بوابة الخدمة" الألكترونية، وهو أحد مشاريع حكومة الإقليم المهمة، والذي يضم أكثر من ٥٠٠ خدمة مختلفة،، ١١٩ منها خدمات عامة تقدمها حكومة الاقليم، ٤٠٧ خدمات خاصة، كلها توفر تسهيلات جيدة للمواطنين، ناهيك عن أنه يسد الطريق على الفساد.

مشروع ستراتيجي

وفي هذا السياق يقول المتحدث باسم نائب رئيس حكومة الاقليم سمير هورامي لـ(المسرى)، إن" مشروع الخدمة هو مشروع ستراتيجي تقدمة حكومة اقليم كردستان كجزء مهم من عملية الحوكمة واتباع النظام الألكتروني، من أجل القضاء على الروتين في الدوائر والمؤسسات الحكومية، وفي نفس الوقت تقديم الخدمات بشكل افضل للمواطنين، بالتالي القضاء على الفساد في الدوائر الحكومية إن وجدت".

إطلاق المشروع

وأضاف هورامي أنه" لهذا السب أطلقت اللجنة المشرفة على مشروع الخدمة،والتي يشرف عليها نائب رئيس حكومة الاقليم قوباد طالباني، موقعاً رسمياً يضم كل الخدمات التي تقدمها حكومة اقليم كردستان للمواطنين باسم (سيرفس)،ومن خلاله يتمكن طالب الخدمة ان يزور

الموقع الالكتروني قبل الذهاب الى اي دائرة تابعة للحكومة الاقليم لمعرفة متطلبات معاملته وإلى أن وصلت سيرها "، مبيناً أن " الموقع يضم أيضاً حقلاً خاصاً لتقديم الشكاوى على الموظفين أوالدائرة في حالة تقصيرالموظفين في أدائهم أو الاشتباه بوجود حالة من فساد من قبل الموظفين".

مشروع مهم

أما الخبير الاقتصادي عبدالحسين الشمري فأشار لـ(المسرى)، إلى أن "مشروع الخدمة الألكترونية هو مشروع مهم جداً، لأن العالم المتطوراليوم يعتمد عليه بشكل كامل، كونه يؤدي جميع وظائفه الإدارية عن طريقها، ولا تحتاج إلى استلام وتسليم المراسلات، وإنما ستكون جميعها عن طريق الخدمة المتوفرة في البرنامج الألكتروني"، موضحاً أن " الحكومتين المركزية والاقليم، خطتا أولى الخطوات من أجل السير بهذا المشروع المهم، بدليل أن خدمة الموظفين المتقاعدين في بغداد كاملة وكذلك خدمة المرورجزء كبير منها ألكتروني وكذلك قطاع المستشفيات ".

الخطط موجودة

وأكد الشمري أن "بدايات الخدمة واساسياتها وخططها موجودة وتم تنفيذ في البلاد، ولكن نحتاج إلى تصويبها أكثر،بحيث تدخل الخدمة في جميع مجالات الحياة من أجل القضاء على الروتين والفساد، علماً أن الكثيرمن دوائر ومؤسسات الوزرات العراقية تنفذ فيها أجزاء من الخدمة الألكترونية وبحوكمة عالية"، مؤكداً أن " البلاد تسير نحو تنفيذ الحوكمة الألكترونية بشكل كامل خدمة للحكومة والمواطن".

خدمات عامة وخاصة

ويضم مشروع الخدمة الالكترونية كل الخدمات العامة والخاصة التي تقدمها حكومة الاقليم للمواطنين بطريقة مباشرة او غير مباشرة وله تماس مباشر بحياتهم اليومية، وفي نفس الوقت تعد الخدمة مشروعا لعملية توثيق المستمسكات والوثائق لجميع الخدمات التي تقدمها الحكومة لبحثها ودراستها من اجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

لزيارة الموقع : services.gov.krd

*المسرى

غياب التوازن في إدارة كركوك غيّر من تركيبتها الديموغرافية

قالت عضو مجلس النواب العراقي، ديلان غفور، إن غياب التوازن في إدارة محافظة كركوك من قبل مكونات المحافظة، تسبب في تغيير تركيبتها الديموغرافية.

عضو مجلس النواب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، ديلان غفور، قالت لشبكة روداو الإعلامية، إن «الوضع الذي يمر به العراق حالياً ترك تأثيراً كبيراً على محافظة كركوك والمناطق المستقطعة الأخرى»، مضيفة أن «غياب التوازن في إدارة محافظة كركوك من قبل مكوناتها، تسبب في تغيير تركيبتها الديموغرافية».

وأضافت بأنهم حذروا من هذا التهديد عدة مرات، لكن «القيادة الكردية تقاعست، ولم تجعل كركوك والمناطق المستقطعة الأخرى على رأس أجندة مفاوضتها مع بغداد».

ديلان غفور، لفتت إلى أنها وجهت قبل فترة كتاباً رسمياً إلى وزارة التجارة العراقية، استفسرت فيه عن عدد العوائل التي تم نقل بطاقتها التموينية من المحافظات الأخرى وأقضية ونواحي كركوك إلى مركز المحافظة. ونوّهت إلى أنه «تم نقل البطاقة التموينية لأكثر من ١٠٠٠ عائلة عربية من الأقضية إلى مركز مدينة كركوك، ومع أن هذا الأمر لا يتعارض مع القانون، لكنه يؤثر على الانتخابات ويزيد أصوات العرب في مركز المدينة». وأضافت أن «البطاقات التموينية التي نقلت من المحافظات الأخرى إلى كركوك، خلال سنة واحدة، شهدت زيادة مخيفة، مقابل زيادة تشهدها هجرة الكرد من كركوك والمناطق المستقطعة الأخرى نحو مدن إقليم كردستان».

عضو مجلس النواب، رأت أن غياب الخدمات في المناطق الكردية سبب الهجرة التي بدأها الكرد من تلك المناطق، مبينة أن سبباً آخر يمكن في أن أغلبهم موظفون في إقليم كردستان تم تنسيبهم إلى محافظة كركوك، وتقوم إدارة المحافظة حالياً بإنهاء عملهم هناك.

بشأن استثناء كركوك من قرار تمليك الأراضي للمتجاوزين، أعتبرت بأنه «يشكل إجحافاً كبيراً بحق أهالي كركوك، لأن التصميم الأساسي للمدن يجب تغييره كل ١٠ سنوات، لكنه بقي على حاله منذ ٣٠ عاماً في كركوك، وبالتالي باتت واحدة من المدن التي شهدت أكبر نسبة من التجاوزات على الأراضي». ولفتت إلى أن الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات تسعى لاستثناء كركوك من القرار ٤١٨ المتضمن تمليك الأراضي إلى المتجاوزين ممن شيدوا دوراً سكنية عليها، مشددة على أن «النواب الكرد يقفون بشدة ضد هذه المحاولات ولم يسمحوا بأن تصل مبتغاها».

يذكر أن قرار مجلس الوزراء ٤١٨ الصادر في (١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩)، ينص على استيفاء ٥٪ من بدل القطعة، وتقسيط الباقي لمدة ٢٠ عاماً.

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد أبلغت الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، في (١١ تموز ٢٠٢٢)، بتشكيل لجنة تتولى النظر في طلب استثناء محافظة كركوك من القرار.

*روداو

ثروات الإقليم : رسالة سومو قطرة أخرى في بحر المعلومات الخاطئة

وجهت وزارة الثروات الطبيعية بإقليم كردستان انتقاداً شديداً لشركة تسويق النفط العراقية (سومو)، مؤكدةً أن الخطوات الأخيرة للشركة ستؤثر سلباً على الحوار بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية، وأن حكومة إقليم كردستان ستواصل إنتاج وتصدير النفط.

وجاء في بيان أصدرته وزارة الثروات الطبيعية بإقليم كردستان، أن حكومة إقليم كردستان تدين بشدة الرسالة التي وجهتها شركة تسويق النفط العراقية- سومو، والتي تهدد فيها باتخاذ إجراءات قانونية بحق من يشتري ويتاجر بنفط إقليم كردستان الخام.

البيان وصف رسالة سومو بقطرة أخرى في بحر المعلومات الخاطئة التي تنشرها كجزء من لعبة سياسية، ومعركة تستخدمها بعض الأحزاب السياسية في بغداد لضرب الدستور الاتحادي للعراق، مضيفاً أن الهدف من الرسالة هو «اضعاف الحوار المستمر الذي يجري بنية حسنة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، والذي يهدف للتوصل إلى خطة للإدارة المشتركة لمصادر الطاقة في العراق وإيراداتها، استناداً إلى الدستور الاتحادي العراقي».

وزارة الثروات الطبيعية بإقليم كردستان، لفتت إلى أن رسالة سومو تستند إلى آراء عدد من المحامين الذي يفترض بأنهم يعملون في «المحكمة الاتحادية العراقية العليا»، مستطردة أنه «لا وجود لمحكمة اتحادية عليا ولا تعد أي من قراراتها الزامية، لأنها لم تتشكل وفق الدستور حتى الآن». وأضافت أن «تلك المحكمة في بغداد ليست محكمة اتحادية عليا، ولا وزن لآراء أعضائها من الناحية القانونية، لا في العراق ولا في أي مكان آخر»، مشيرة إلى أن الإدلاء بالتصريحات، وإظهار الوضع بطريقة لا تمت إلى الواقع بصلة، كما تفعل سومو وآخرون في بغداد، «لا يعد إلا خداعاً،

يشكل ضربة للدستور الاتحادي وتهديداً لجمهورية العراق، وهذا الهجوم السياسي الذي يستهدف الدستور الاتحادي ينبع من رغبة لإعادة العراق إلى الوراء وتقوية المركز».

وزارة الثروات الطبيعية، بيّنت أن «المادة ٩٢ من الدستور العراقي تطلب من مجلس النواب العراقي أن يسن بأغلبية ثلثي أعضائه قانوناً ينظم عمل المحكمة الاتحادية العليا»، منوّهة إلى أن هذا القانون لم يصدر لحد الآن، وعليه فإن العراق لا يملك محكمة اتحادية تستند إلى الدستور، كما لا تملك مجموعة المحامين أصحاب الرؤية التي طرحت في ١٥ شباط ٢٠٢٢ أي صلاحية دستورية لما قاموا به.

وأشارت إلى رفض حكومة إقليم كردستان لقرار المحكمة، في البيان الذي أصدرته يوم ١٥ شباط ٢٠٢٢، أي يوم صدور القرار، والذي وصفته فيه بالمجحف، غير الدستوري وغير القانوني. كما أشارت الى البيان المشترك الذي أصدرته رئاسة إقليم كردستان، ورئاسة برلمان كردستان، ورئاسة مجلس القضاء لإقليم كردستان، والذي حظي بدعم رئيس حكومة إقليم كردستان، طالبوا من خلاله بتشكيل المحكمة الاتحادية وفق المادة ٩٢ من الدستور. ونوهت إلى بغداد وبسبب ضعف المؤسسات فيها وحججها، تعتمد ستراتيجية تتمثل في خلق قصة لبث حالة من عدم اليقين في الأسواق خارج العراق، لكنه موضوع يرتبط بإقليم كردستان، داعية جميع الأطراف إلى أن تدرك مغزى بيانات وتهديدات بغداد بصورة صحيحة، وترفضها، لأن «الحقيقة تمكن بشكل واضح جداً فيما ورد في الدستور العراقي».

الوزارة شددت على أنه من حق إقليم كردستان أن يستثمر في المصادر الهيدروكربونية داخل الإقليم، ويطورها، مثلما ورد في الدستور العراقي وقانون نفط وغاز إقليم كردستان، مؤكدة أن «إنتاج النفط سيتواصل في إقليم كردستان، وسيصدر إلى الأسواق بالناقلات، سيباع، وسيصفى. ويتوقع أن تزداد الرغبة في الإنتاج والاستثمار».

وخلصت الوزارة إلى القول إن حكومة إقليم كردستان ملتزمة بعملية الوساطة والحوار لحل الاختلاف في وجهات النظر مع الحكومة الاتحادية بشأن إدارة النفط والغاز في العراق، مبينةً أن هذا الاختلاف، يجب حله وفق الدستور الاتحادي، والحقوق الدستورية لمواطني إقليم كردستان، أسوة بالاختلافات الأخرى في وجهات النظر، وإلى ذلك الحين «سيواصل إقليم كردستان خطواته للدفاع على حقوقه»، وفق البيان.

وكانت شركة تسويق النفط العراقية(سومو) المملوكة للدولة، توعدت شركة تسويق النفط العراقية بإجراءات قانونية جديدة ضد مشتري النفط الخام من إقليم كردستان، وفقا لما جاء في رسالة بتاريخ الثالث والعشرين من أغسطس.

والخطاب هو الأحدث في سلسلة تحركات من قبل شركة تسويق النفط العراقية لمحاولة السيطرة على عائدات النفط من إقليم كردستان.

وجاء في الرسالة الجديدة أنه "سيتم اتخاذ إجراءات قانونية حازمة ضد جميع الأطراف المعنية، من أجل منع تحميل تلك الشحنات غير المشروعة القادمة من العراق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشحنات القادمة من إقليم كردستان".

وأضافت الرسالة "تحتفظ وزارة النفط الاتحادية العراقية وسومو كشركة تابعة لها بالحق في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية ضد أي تاجر أو مشتر للنفط الخام المهرب يثبت أنه قام بتحميل النفط العراقي من مرفأ جيهان النفطي التركي، على وجه التحديد، دون تأييد صريح من سومو".

*روداو -رويترز

خلال المؤتمر الرابع عشر لمناهضة العنف ضد المرأة

تأكيدات على رص الصف والركون الى الحوار وعدم فرض الارادات

إعداد: المرصد

عقد في بغداد يوم السبت (٢٧ آب ٢٠٢٢)، المؤتمر الرابع عشر لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق، الذي يرعاه وينظمه سنوياً رئيس «تيار الحكمة الوطني» عمار الحكيم. وشهد المؤتمر حضور رئيس الجمهورية برهم صالح، والوزراء مصطفى الكاظمي ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، إلى جانب رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، وممثلين عن المنظمات المدنية والأحزاب السياسية.

سياسات التزمت والتنمر ليست بديلاً عن الحوار

وفي كلمته أمام المؤتمر اكد رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، ان تعقيدات الساحة واختلال التوازنات السياسية والإصطفافات، التي حصلت عقب الإنتخابات، والصراع الإعلامي الدائر، كلها أزمات قد أخذت مأخذها من البلاد وقتاً وجهداً وترقباً»، مشيراً إلى أن المواطنين ما زالوا «يترقبون الحل ونهاية الإنسداد السياسي، الذي بات مضراً بمصالح الناس ومعطلاً لعمل مؤسسات الدولة».

وشدد على أن «رمي الإتهامات والتنصل عن المسؤوليات والتصعيد المفتوح، كلها أمور لا تخدم المواطنين بشيء ولا تزيدهم إلا نفوراً وحنقاً على جميع الأطراف».

كما أن «رفع سقف المطالب السياسية من دون وجود مشاريع واقعية وعملية لا يمثل مدخلاً لحل الملفات

العالقة والضاغطة خدمياً وعمرانياً وإقتصادياً»، وفق رئيس تيار الحكمة الوطني.

عمار الحكيم أكد أهمية أن تدرك جميع الأطراف بأن «سياسات التزمت والتنمر، لا يمكنها أن تكون بديلاً لما ينتجه الحوار، لأننا لسنا أمام خيارات وتوقيتات مفتوحة، بل أمامنا خيار واحد هو أن نتقدم و نتجاوز الإشكاليات معاً بإيثار ووعي ومثابرة مضاعفة».

وأضاف: «علينا أن نتذكر دوماً أن العراق أكبر منا جميعاً وخيمته تستوعب الجميع ولا يمكن إختزال الوطن في قومية أو مذهب أو جهة دون أخرى».

ورأى أن «حضور الجميع لايعني مشاركة الجميع في العمل الحكومي والتنفيذي على أسس المحاصصة والتوافقية السلبية، وإنما يعني فاعلية الجميع في صنع القرار ودعم الإنجازات والنجاحات وتقديم التوصيات والمقترحات البناءة، التي تقوى بها الدولة وتنجح بها الحكومة في خدمة المواطنين ومصالحهم».

رئيس تيار الحكمة الوطني، أكد مجدداً بأنهم لن يشاركوا في «الكابينة الحكومية القادمة لا من منطلق الهروب من المسؤولية، بل من منطلق فسح المجال أمام رئيس الحكومة لإختيار فريقه الناجح والمنسجم»، مستطرداً بأنهم سوف يساندون ويدعمون كل إنجاز ونجاح يتحقق».

كما جدد دعوته إلى جميع الأطراف لـ «تغليب المصلحة الوطنية العليا من خلال التعاون والتحاور البناء، و ترك الإنفعالات والإتهامات جانباً»، داعياً في الوقت نفسه إلى «احترام الرأي والرأي الآخر».

بشأن المشاريع المطروحة لحل الأزمة السياسية، قال عمار الحكيم في كلمته أمام المؤتمر الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، إن العديد من المشاريع الوطنية المطروحة التي تهدف إلى تطوير النظام وتعديل المسارات وتصحيح الأخطاء، هي «مشاريع حقة نتبناها ونعتقد بضرورتها ونشارك الآخرين من القوى الخيرة في المضي بها قدماً».

وأكد أهمية «تحقيق عقد اجتماعي و سياسي جديد، أكثر رصانة وتطوراً وإجماعاً»، مبيناً أنهم ما زالوا يدعون إلى «مراجعة وتطوير العديد من البنود الدستورية التي أثبتت التجربة أنها منقوصة أو غير عملية».

وشدد على أن «مشاريع كبيرة كالتعديلات الدستورية والقوانين الحساسة والستراتيجيات الوطنية تحتاج إلى مشاركة فاعلة من جميع المكونات الإجتماعية، والنخب الأكاديمية والثقافية والشبابية للمضي بها في بيئة مستقرة غير منفعلة، وهي لا تنحصر في الوجود البرلماني والسياسي فحسب وإنما هي قضايا وطنية تستدعي مشاركة حقيقية من الجميع».

حول الحوار والتفاهم، أكد رئيس تيار الحكمة الوطني، أن «عملية التصحيح والتغيير في الأنظمة الديمقراطية تقوم على حوارات فاعلة وانفتاح على الرأي و الرأي الآخر»، منوهاً إلى أن «فرض الإرادات وتبادل الاتهامات وقطع جسور الحوار، سدود منيعة أمام أي تحول سياسي واجتماعي إيجابي و آمن في البلاد».

عمار الحكيم وجه رسالة «محبة وتقدير» لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وأبناء التيار الصدري قائلاً: «كنا وما زلنا وسنبقى أبناء وطن واحد وتاريخ واحد وأسرة واحدة، لايجب أن يفرقنا اختلاف الآراء وسوء الفهم ولا تمزق وحدتنا أيادي الفتنة والجهل والبغضاء»، مضيفاً «كنا حلفاء في ميادين اجتماعية وسياسية عديدة منذ سنوات طوال، ونقدر ونحترم مكامن الاختلاف في وجهات النظر، ولا نرى ذلك سبباً لأي تشنج أو اتهام أو تشكيك».

وشدد على أنهم في الإطار التنسيقي، يعتقدون بـ «أهمية أبناء التيار الصدري وحضورهم وفاعليتهم في مراكز القرار والعمل في مؤسسات الدولة، لا وفقاً لاستحقاقهم الإنتخابي فحسب، بل لوجود الطاقات الخيرة والوطنية في هذا التيار».

وخلص إلى أن «الذهاب إلى انتخابات مبكرة بحاجة إلى تمهيدات ومناقشات برلمانية وقانونية، تجعل من هذا الخيار مساراً عملياً آمناً ومقبولاً من جميع الشركاء، وهو خيار قابل للمناقشة والتفاهم والتنفيذ بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وتعديل قانون الإنتخابات، وضمان سلامة أداء المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات وتوفير المتطلبات اللوجستية والفنية المطلوبة لإجراء إنتخابات نزيهة تعالج أخطاء الأمس القريب وإقرار الموازنة العامة للبلاد».

رئيس الجمهورية: الحراك السياسي يجب أن لا يتحول إلى خلاف يهدد سلامة المشروع الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء المحترم

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم

سيادة رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان لسماحة السيد عمار الحكيم على دعوته الكريمة لحضور هذا المحفل، وأشيد بهذا الإصرار على تنظيم الاجتماع سنويا والتأكيد على هذا الموضوع المهم، فشكرا لسماحة السيد، وشكرا للعاملين على تنظيم هذا المؤتمر.

نجتمعُ اليوم للاحتفاء بالمرأة العراقية ونضالها الطويل في سبيل نيل حقوقها المشروعة، ومرة أخرى نُحيي جهود القائمين على هذا المؤتمر، وهو تذكير مهم بالاستحقاقات التي تنتظر الدولة والمجتمع على حد سواء فيما يخص المرأة، الأم والأخت والزوجة والابنة، اللاتي يتقاسمن مع الرجل شتى التحديات والمحن.

إن تعزيز الجهود المناهضة للعنف ضد المرأة وتمكينها في مجتمعنا وبلدنا هو بلا شك مهمة وطنية، تستحق الدعم من سلطات رسمية وفعاليات سياسية واجتماعية، مع ضرورة التأكيد على ضرورة مواصلة التشريعات اللازمة لتمكين المرأة في كفاحها لنيل حقوقها المشروعة وكل ما من شأنه دعم واقعها والارتقاء به، ومواجهة الانتهاكات التي تُسيء لكرامة المرأة، وهي ممارسات ترفضها الشرائع السماوية.

وبالرغم من التقدم في مجالات مختلفة في هذا السياق، لكن الكثير من النساء في بلدنا ما زلن ضحية العنف وعدم المساواة بأشكاله المختلفة، حيث يتجاوز العنف الذي تلقاه حدود العنف الأسري إلى عنف مجتمعي، بل إنهن عانين جزءا كبيراً من العنف والاضطهاد جراء ما شهدته البلاد على يد الجماعات الإرهابية الظلامية، ونستذكر هنا المظلومية التاريخية التي طالت بناتنا وأخواتنا الإيزيديات والتركمانيات ومن باقي المكونات الأخرى من جراء

جرائم داعش.

هناك ظاهرة أخرى يجب التوقف عندها، إلا وهي ظاهرة الاتجار بالبشر، وفي هذا السياق أريد أن أؤكد على ضرورة دعم الأجهزة الحكومية التي تقوم بجهد مهم لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة وبالذات وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الداخلية والذين يقومون بجهد مشكور في هذا المجال، لكن يقينا هذه الوحدة وغيرها من الأجهزة الحكومية ستكون بحاجة إلى دعم أكبر لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية التي تهدد بناتنا وأخواتنا وقيم مجتمعنا وتمثل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان في بلدنا.

لقد حافظت المرأة العراقية على الأسرة وفي ظروف بالغة التعقيد، وكان عليها وسط اشتداد الظروف والمصاعب إدامة الحياة وإدارة شؤون العائلة، بل وأسهمت بشجاعة في مقاومة الإرهاب، وشاركت الرجل في مناهضة الإرهاب، واستُشهد منهنَّ الكثيرات جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل وقدّمن أمثلة في التضحيات والبطولة يفتخر بها كل العراقيين.

فان تعزيز دور المرأة في بلادنا.. وتذليل العقبات التي تعرقل تحسين ظروف حياتها، ومنحها مكانة قيادية لائقة في المفاصل السياسية والاقتصادية والإدارية.. هو حاجة أساسية لترسيخ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في إطار دولة مدنية تضمن حقوق وكرامة الجميع.. فلا تنمية للمجتمع من دون أن يكون نصف المجتمع ضامناً لحقوقه وإرادته في سبيل بناء الوطن ورفعته.

سيداتي وسادتي..

إن تلبية الاستحقاقات التي تنتظر بلدنا اجتماعيا واقتصاديا يرتبط بشكل وثيق بتوفير البيئة السياسية المساندة لذلك... ويمر بلدنا اليوم بظرف دقيق وحساس وتحديات جسيمة.. حيث أن التعثرُ السياسي الراهن وحالة الانسداد في التفاهم على إنجاز الاستحقاقات الوطنية الدستورية بعد مضي عشرة أشهر على إجراء الانتخابات هو أمر مقلق وغير مقبول، ويمثل عائقاً لا ينبغي التهوين من ضرره على مسار بلدنا وما يأمله شعبُنا من تطلعات في المجالات والمستويات المختلفة.

إن حماية بلدنا وشعبنا يتطلب من الجميع رص الصف الوطني والتكاتف والانتصار لخيار الحوار مهما بلغت درجة الأزمة والخلاف، عوضا عن التصعيد والتصادم والتناحر -لا سمح الله- حيث أن الجميع سيكون خاسرا فيه.

لقد اختبر شعبنا الفواجع والمحن على مدى عقود، ولن يسمح العراقيون بالعنف حلاً لمشاكلهم، بل سيؤكد كل مخلص وغيور على هذا البلد على المسار السلمي الديمقراطي الدستوري وتحت سقف الوطن والدستور، كما لن يتنازل العراقيون عن حقهم في دولة مقتدرة وحكم رشيد يمثل مصلحة العراقيين جميعا وأساس مشروعهم الوطني.

لا بد من الإقرار بضرورة الإصلاح ومعالجة مكامن الخلل القائمة وصولاً إلى حلول جذرية تُمكّن العراقيين في بناء دولة حقيقية حامية وخادمة لمصالح كل العراقيين، تتمتع مؤسساتها بالقوة والقدرة على تجاوز الأزمات ومواجهة التحديات.

إن الحراك السياسي وتعدد مساراته يجب أن لا يتحول إلى خلاف يهدد سلامة المشروع الوطني في بناء الدولة

واستكمال مؤسساتها وعلى كل الوطنيين طوي الخلافات والأخذ في الاعتبار التحديات المُحدقة بالوطن، والعمل على إعادة الأمل لشبابنا الناهض واستعادة ثقة الشعب باعتباره مصدر شرعية الحكم..

أمامنا الكثير مما يجب الشروع فيه، وفي المقدمة مكافحة الفساد وإرساء العدالة والمساواة وتكافئ الفرص، وإصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل تحصين بلدنا وشعبنا من هذه المخاطر الماثلة حولنا في العالم من الإرهاب والفساد والتقلبات الاقتصادية الحادة.

هذه مسؤوليات تفرض علينا جميعا حسن التفاهم والركون إلى مبدأ التنازلات لصالح ما هو وطني جامع لصالح مشروع إصلاح حقيقي نتجاوز فيه الخلل الكامن في المنظومة الحاكمة، متوجهين إلى ما يتطلع العراقيون من حكم رشيد وعادل، تنازلات لا خاسر فيها مادامت نتائجها تصبُّ في صالح التفاهم الوطني، فشعبنا وبلدنا يستحق الكثير.

في الختام أكرر شكري وتقديري لهذا الجهد والمساعي الكريمة في العمل لضمان حقوق المرأة ورفعتها في المجتمعِ، متمنياً التوفيق والسداد لإعمال هذا الاجتماع وتحقيق أهدافه النبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكاظمي: الأزمة السياسية تهدد المنجز الأمني واستقرار الشعب

فخامة السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح المحترم.

السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ محمد الحلبوسي المحترم.

السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى الأستاذ فائق زيدان المحترم.

راعي المؤتمر سماحة السيد عمار الحكيم المحترم.

السيدات والسادة السلام عليكم.

إن الوقوفَ مجدداً لتكريمِ المرأةِ عموماً والمرأةِ العراقية المضحيةِ المخلصةِ الصبورةِ على وجه الخصوص هو مدعاةُ اعتزازٍ وافتخار.

إن الدور الذي أدته المرأةُ الأم والأخت والبنت في الواقع العراقي كان على الدوام دورَ صبرٍ وتحمّلٍ للضغوط والأزماتِ وكان دورَ إسهامٍ فاعل في بناء كيانِ المجتمع وتقديمِ كلِ التضحيات لتحصين الأسرة والوطن.

اليوم أود التحدث عن الوضعِ الراهن الذي يهم مستقبل جميع العراقيين، وعلى رأسهم أمهاتُنا وأخواتُنا وبناتنا وزوجاتنا واللواتي هنَ أكثرُ تضرراً من أي أزمة أو صراع حصل سابقاً على أرض الوطن.

كم من أرملةٍ ويتيمة وأختٍ فاقدة لإخوانها وأمٍ فاقدة لأبنائها لدينا اليوم في العراق؟، هذا السؤال كم من نساء فقدن من اجل الوطن، ِ هؤلاء ضحايا نتاجُ سياساتٍ خاطئةٍ اتخذتها بعض القيادات في الماضي، ونتيجةُ فقدانِ العقلانية والحكمة والصبر في القرارات، ونتيجةُ غيابِ صوت الحوار والنقاش السليم.

نقول إن الأزمات السياسية في العراق من غير المعقول أن تكون بلا حلول، وإن هناك دائماً طرقاً لنختارها، فإما طريقُ الأزمةِ والفوضى والصراع السياسي وتهديد السلم الاجتماعي، وإما طريقُ الاستقرارِ والأمن والبناء والازدهار.

هل أزماتُ العراق على كل المستويات ميؤوس منها؟! هذا ما يحاولُ البعضُ من اليائسين و مصدري الإحباط

للمجتمع زراعته في عقول الناس وإجبارهم على تصديقه.

كانت لدينا أزماتٌ أمنية طاحنة في الماضي، وكنا ندفع يومياً شهداءَ في شوارع كل المدن، وكان داعش الإرهابي ينشر الرعب، وكان البعض يتحدث باليأس عن إمكانية تحقيق الأمن، ولكن -والحمد لله- بحضورِ فتوى مرجع السلام والمحبة الإمام السيد علي السيستاني أدام اللّه ظله، وبالتفافِ كلِ العراقيين والقوى السياسية الوطنية حول قواتنا المسلحة بكل صنوفها قاتلنا المعتدين على أرواح شعبنا، وانتصرنا عليهم، وطاردناهم، وطوال العامين الماضيين أَمِنَ العراقيون على مُدنهم وأرواحهم و أبنائهم من السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وسواها.

هل نحن بأزمة أمنية اليوم؟ لا... نحن في هذه اللحظة بأزمة سياسية، وصراع بين إخوة الوطن الواحد، وبين من كانوا يقاتلون الإرهاب في خندق واحد.. ولكن للأسف هذه الأزمة السياسية تهدد المنجز الأمني، وتهدد استقرار الناس، نعم.. الناس بدأت تشعر بالقلق والإحباط.

كان لدينا أزمة اقتصادية خانقة بسبب وباء كورونا، وانهيار أسعار النفط، والتضخم في اعتماد الدولة على واردات النفط، والبعض كان وما يزال يتحدث بيأس عن عدم إمكانية تحقيق أي تقدم اقتصادي أو عدم إمكانية تسديد رواتب الموظفين.. ونحمد الله إننا معاً كعراقيين تجاوزنا هذه الأزمة، ووفرنا الرواتب، وأطلقنا المشاريع الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي، وحققنا نمواً اقتصادياً فريداً على مستوى المنطقة، وأصبحت كل دول العالم تتطلع للاستثمار في العراق.

ولكن.. هل تُحلُ الأزماتُ الاقتصادية الكبرى بالتمنيات؟ لا بل تُحلُ بالصبر والتخطيط والتقدم الهادئ، وأما الارتباكات والصراعات فهي تخلق معرقلات للتقدم الاقتصادي.

وأقول في هذا الصدد: إن العراق ما زال يمتلك فرصة كبيرة لتحقيق قفزات اقتصادية إذا ما تكاتفت الأطرافُ السياسيةُ فيه على رأيٍ ثابت كما فعلت في الحرب ضد داعش.

والتحدياتُ الاقتصادية الدولية التي قد ننظر إلى تأثيراتها ومخاطرها بعد سنواتٍ قليلة قد لا تقل عن التحديات التي واجهها شعبنا في السابق؛ ولهذا يجبُ أن نبدأ اليوم العمل بالتضامن لتحصين البلد أمامها، وهذه مهمةٌ صعبة وسطَ الخلافات والتقاطعات السياسية ولكنها ليست مستحيلةً إذا ما توفرت الإراد للحوار لبناء عراق يليق بالعراقيين.

للأسف.. يحاول البعض شخصنة الأزمات.. وأنا قلت سابقاً وأقول اليوم أمامكم: أيتها الأخوات والإخوة.. العراقُ أكبرُ من أي شخص، وأمامَ مصلحةِ العراق وكرامة العراقيين وأمنهم واستقرارهم تهون المناصب والاعتبارات والمسميات.

اليوم هناك من يحاول أن يعيدَ لغةَ اليأس والإحباط بين العراقيين، ودورُنا ومسؤوليتُنا التأريخية أن نقول لشعبنا: إن أزماتِ العراق ليست بلا حلول، بالأمس كان الحلُ أن يتعاونَ الجميع مع الحكومة والقوى الأمنية والإجراءات الاقتصادية، واليوم الحل هو أن يتراجعَ الجميعُ من القوى المختلفة فيما بينها أمام مصلحة العراق، وأن يكون الجميع مستعداً لتقديم التنازلات؛ حتى لا نضيّع الوطن في صراعات وتحديات سياسية واللحظة التي لا سمح الله وإن حدث فيها الصدام، فإن إطلاقات الرصاص سوف لن تتوقف وتبقى لسنين، وأنا متأكد أن كل العراقيين حريصون على بلادهم، وأن كل القوى السياسية الوطنية بدون استثناء تعمل من أجل العراق وخدمته.

كيف نحوّل الاجتهاد أو الخلافات إلى فرصة نجاح. العراق أكبر من الجميع.. والعراقيون عبر كل مدن العراق وقراه يدركون جيداً أن ما نعيشه اليوم ليس صراعاً صفرياً بين الإخوة في الوطن، وإنما هو اختلاف واجتهاد يحتاج إلى الحوار ثم الحوار ثم الحوار من أجل حل هذه المشكلة.

العراقيون في كل مكان يدركون أن من يخوض الاختلاف السياسي من الطبيعي أن يحمل الآخرين المسؤولية ولا يحملها لنفسه.. ولهذا أقول إن الجميع يتحمل المسؤولية عن التوصل إلى الحلول الممكنة لهذه الأزمة، بعيداً عن لغة التخوين والتسقيط والاتهامات والتشكيك وتوتير الأجواء واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للاعتداء على كرامة الناس والشخصيات الوطنية.. وإن مفتاحَ الحل هو جلوسُ الجميعِ على طاولة الحوار الوطني والمصارحة والمكاشفة بأن أزمةَ الثقة الحالية تُحلُ باستعادة الثقة أولاً، ومن ثم الذهاب إلى الاتفاق على الإصلاحاتِ الضرورية التي يحتاجها شعبُنا في كل المستويات والصعد.

أن نرمم الثقة بين الإخوة الذين تصدعت الثقة بينهم ليس أمراً ميؤوساً منه أيضاً، بل هو ممكن ومتاح اليوم إذا ما تذكر الجميعُ الأواصرَ العميقة التي تُجمعنا جميعاً، والمسؤوليةَ الوطنية والتأريخية التي نتحملها جميعاً هي مفتاح الحل.

هذه الحكومة فعلت الكثيرَ لحل الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، أو إيجادِ طريقٍ للحل، وقدمنا مؤخراً مبادرة الحوار الوطني التي رحبت بها كلُ القوى السياسية، ونحن نعتقد أنها الطريقُ السليمُ لحل هذه الازمة، الحوار هو الحل. وسنبذل كل الجهود لتفعيلها وتطويرها، فما يهمنا اليوم هو أن يستأنفَ العراقُ مسارَه الديمقراطي الطبيعي وأن يحفظَ دم العراقيين وأمنهم وسلمهم، وأن نقللَ تأثير الخلافات السياسية السلبي على حياة الأسرةِ العراقية، وأن نصونَ المسؤوليةَ الوطنية التي تكفلنا بها، ونسلمها إلى من يأتي بعدنا بشرف وأمانة.

مرةً أخرى أحيي المرأةَ العراقية التي علمتنا الحكمةَ، والصبر، والتحملَ، وعزةَ النفس.. ونحييها أمّاً وأختاً وزوجةً وهي توصينا: (الوطن غالي وعزيز).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحلبوسي: وضع البلد لا يمكن أن يستمر على هذه الحالة

من جانبه حذر رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، أنه وبانتهاء السنة المالية لا يمكن صرف مبالغ مالية لجميع المفاصل، ومنها الرواتب، مؤكداً أن الدستور لا يتيح تعطيل مؤسسات الدولة.

رئيس مجلس النواب، لفت في كلمته خلال المؤتمر الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، إلى أن «فريقا سياسيا يعطل مؤسسات الدولة بتظاهرات سلمية»، مشيراً إلى فريقاً سياسياً «تمكن من إيقاف العملية السياسية بمبدأ الثلث وتعطيل العملية».

وأعلن تأييده لمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بشأن «الأحداث والأزمة الخانقة»، داعياً القوى السياسية إلى «الجلوس لطاولة حوار تصل لحلول للأزمة السياسية ».

محمد الحلبوسي شدد على أن وضع البلد لا يمكن أن يستمر على هذه الحالة، معتبراً أنه «ما وصلنا إليه اليوم يمثل تراجعاً عما كنا عليه».

التيار يطالب بابعاد الاحزاب و الإطار يرفض والمجتمع الدولي ضد الفوضى

تقرير موسع لفريق الرصد والمتابعة

دخلت، يوم السبت، اعتصامات أنصار التيار الصدري داخل المنطقة الخضراء، وسط بغداد، أسبوعها الخامس على التوالي، وسط حالة من الترقب لقرار للمحكمة الاتحادية العليا بشأن طلب حل البرلمان، الذي من المفترض أن يتخذ الثلاثاء القادم. يأتي ذلك فيما جدد رؤساء الجمهورية والبرلمان والحكومة في العراق تحذيراتهم من خطورة إطالة أمد الأزمة السياسية في البلاد، داعين إلى حوار وطني.

ويوم السبت، وخلال عقد «المؤتمر الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة» في بغداد، حذر رئيس الجمهورية برهم صالح من خطورة التصعيد وتعقيد الأزمة.

وقال صالح، خلال المؤتمر، إن «البلد يمرّ بظرف دقيق وحساس وتحديات جسيمة، وإن التعثر السياسي الراهن أمر غير مقبول»، مضيفا: «يجب الانتصار لخيار الحوار مهما بلغت درجة الأزمة والخلاف، بدلا من التصعيد والتصادم والتناحر، حيث إن الجميع يكون خاسراً فيه». وشدد على أنه «لا بد من الإصلاح ومعالجة مكامن الخلل القائمة، وصولاً إلى حلول جذرية تُمكّن العراقيين من بناء حقيقي لدولة حامية وخادمة لمصالح كل العراقيين».

من جهته، أكد رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي ضرورة الجلوس إلى طاولة الحوار والمضي بانتخابات مبكرة، وقال الحلبوسي خلال المؤتمر: «أدعو القوى السياسية إلى الجلوس إلى طاولة حوار تصل إلى حلول للأزمة السياسية»، مجدداً «تأييده مبادرة الحوار الوطني».

كما أكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أن «مفتاح الحل يكمن بالجلوس جميعاً إلى طاولة الحوار الوطني، وأن مبادرة الحوار الوطني هي الطريق السليم لحل الأزمة»، وقال الكاظمي خلال المؤتمر ذاته: «اليوم نمر بأزمة سياسية تهدد المنجز الأمني، والجميع يتحمل المسؤولية في التوصل إلى حلول للأزمة». وأضاف أن «الأزمات السياسية في العراق من غير المعقول أن تبقى بلا حلول»، داعياً الجميع إلى «تقديم التنازلات».

أما زعيم تيار الحكمة ضمن تحالف «الإطار التنسيقي» عمار الحكيم، فقد جدد تمسكه بتشكيل الحكومة الجديدة، وقال الحكيم في المؤتمر إن «الذهاب إلى انتخابات مبكرة بحاجة إلى تمهيدات ومناقشات برلمانية وقانونية، تجعل من هذا الخيار مسارا عمليا آمنا ومقبولا من جميع الشركاء، وهو خيار قابل للمناقشة والتفاهم والتنفيذ بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وتعديل قانون الانتخابات، وضمان سلامة أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتوفير المتطلبات اللوجستية والفنية المطلوبة لإجراء انتخابات نزيهة تعالج أخطاء الأمس القريب وإقرار الموازنة العامة للبلاد». وشدد على أن «رفع سقف المطالب السياسية من دون وجود مشاريع واقعية وعملية لا يمثل مدخلاً لحل الملفات العالقة والضاغطة خدمياً وعمرانياً واقتصادياً».

حالة ترقب بشأن طلب حل البرلمان

وإثر تأجيل سابق للبت بطلب حل البرلمان، تبعه تعطيل المؤسسات القضائية بعموم البلاد ليوم واحد، ردا على اعتصامات الصدريين أمام مبنى مجلس القضاء الأعلى الثلاثاء الماضي، أعلنت المحكمة الاتحادية أنها ستنظر الثلاثاء المقبل، بالدعوى المقدمة من قبل أمين عام الكتلة الصدرية نصار الربيعي، وتضمن موضوع الدعوى الحكم بحل البرلمان وإلزام رئيس الجمهورية بتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية وفقاً لأحكام المادة ٦٤ من الدستور.

ووفقا لنائب سابق عن التيار الصدري، فإن «قرار المحكمة سيحدد وجهة الاعتصامات والأزمة السياسية في البلاد»، مبينا لـ«العربي الجديد»، شرط عدم ذكر اسمه، أن «زعيم التيار مقتدى الصدر هو الشخص الوحيد الذي يحدد الوجهة الأخرى بعد قرار المحكمة، التي يجب عليها أن تكون على قدر المسؤولية، وأن تتعامل بمهنية مع الدعوى».

وأشار النائب السابق إلى أن «الاعتصامات لن تتوقف في كل الأحوال، لأن هدفها الإصلاح، وحل البرلمان والانتخابات المبكرة كلها مجرد خطوات في طريق الإصلاح»، مؤكدا أن «الصدر رفض محاولات فتح الحوار مع الفاسدين، الذين يريدون العودة إلى سدة الحكم لنهب ما تبقى من خيرات البلاد». وشدد على أن «على القضاء أن يحسم الملفات والدعاوى الأخرى، ومنها الدعوة بتسريبات زعيم دولة القانون نوري المالكي، وألا يهملها بحجة الانشغال بالوضع السياسي الحالي».

الصدر يحدد شروطا لتوقيع اتفاقية خلال ٧٢ ساعة

هذا وحدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر شروطا لتوقيع اتفاقية خلال ٧٢ ساعة.

ونقل صالح محمد العراقي وزير الصدر عن الصدر قوله: «إن هناك ما هو أهم من حلّ البرلمان وإجراء إنتخابات مبكرة»، لافتا الى ان «الأهم هو عدم إشتراك جميع الأحزاب والشخصيات التي إشتركت بالعملية السياسية منذ الإحـتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا بكل تفاصيلها قيادات ووزراء وموظفين ودرجات خاصة تابعة للأحزاب، بل مطلقاً بمن فيهم التيار الصدري أقول ذلك وبملء الفم».

وأشار الى ان هذه النقطة «بدل كل المبادرات التي يسعى لها البعض بما فيهم الأمم المتحدة مشكورة»، مضيفا انه «أنا على إستعداد وخلال مدة أقصاها (٧٢) ساعة لتوقيع إتفاقية تتضمن ذلك ومن الآن».

واستدرك الصدر: «لا أن يقال إن تحقيق ذلك بعد الإنتخابات المقبلة، ولا أن يتحقق بطريقة دمـويـــة»، متابعا: «وإذا لم يتحقق ذلك، فلا مجال للإصلاح، وبالتالي فلا داعي لتدخّلي بما يجري مستقبلاً لا بتغريدة ولا بأي شيء آخر».

وكان صالح محمد العراقي، وزير زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قد أكد في وقت سابق، أن أطرافاً تريد تشكيل الحكومة «ليكملوا بيع ما بقي من العراق ونهب ما تبقى من ثرواته وخيراته».

وفي بيان صادر عن صالح محمد العراقي، الخميس (٢٥ آب ٢٠٢٢)، ذكر فيه عدة نقاط حول السلطات العراقية جاء في نصه:

- برلمان لم يبر بقسمه ولم يستطع القيام بمهامه فيه نواب بين متحزب لا يريد إلا مصلحة حزبه أو طائفته وبين (مستقل) يكاد أن يكون (مستغل)
- ورئيس وزراء يصفونه بتصريف الأعمال.. كثر ضدّه التهديد والوعيد وبلا موازنة يستطيع معها القيام بمهامه
- وزراء بين فاسد وبين مغلوب على أمره.. فلا أمان ولا علاقات دبلوماسية متوازنة ولا استقلال ولا صحة ولا تربية ولا زراعة ولا صناعة ولا عمل: (بطالة) ولا طرق ولا جسور ولا طيران ولا عدل... وقحط وجفاف يضرب البلاد
- رئيس جمهورية مسلوب الصلاحيات
- قضاء أهمل الفساد خوفاً أو طمعاً وتغافل عن الأدلة والتسريبات الصوتية والفديوية واعتقل صبياً لسرقة (مناديل ورقية).. فماذا يرتجى من قانون يطبّق على الصغار والفقراء ولا يطبق على الفاسد والتبعي والمليشياوي؟
- دستور صاغه ثلّة غير مختصّة بالقانون وخاطوه على مقاسهم يغيرونه بمعونة القضاء حينما لا يتوافق وشهواتهم.
- أحزاب لا همّ لها إلا تقوية نفوذها بعيدة عن حب الوطن ولا تشعر بهموم الشعب... حتى من صفق لها أو صوّت لها.. تتغذى على إذكاء الطائفية المقيتة ولا يرتجى منها الصلاح ولا الإصلاح.. ولم ولن تبادر الى محاسبة المنتمين لها على الإطلاق.

تلك هي عناصر السلطة: (الفتوش) فكيف تريدون من الشعب أن يحترمها؟!

وأين هي هيبة الدولة التي هتكها الفساد والإجرام والمخدرات والسلاح المنفلت والوباء والتدخل الخارجي وما الى غير ذلك.

لماذا تستهجنون المطالبة بالإصلاح والى متى؟!

نعم.. يستهجنونه لأنهم يريدون تشكيل حكومة لكي يكملوا بيع ما بقي من العراق ونهب ما تبقى من ثرواته وخيراته ولكي يخضعوا من لم يخضع لهم الى الآن.

نعم.. كيفما تكونوا يول عليكم

ولا يغير الله ما (بشعب) ما لم يطلبوا تغيير واقعهم المرير.

الإطار يرفض «تغييب» الأحزاب عن الساحة: مبادرة الصدر تراجع عن مطالبه

هذا وقد رفض الإطار التنسيقي السبت، مبادرة زعيم التيار مقتدى الصدر بإقصاء الكتل والأحزاب البارزة عن المرحلة المقبلة كحل للأزمة السياسية

وقال القيادي في الإطار عائد الهلالي: «لا يمكن عزل الكتل والأحزاب عن المرحلة المقبلة من خلال عدم إشراكها في الانتخابات أو المشهدين السياسي والحكومي، خصوصاً أن هذه الأطراف لها قواعد شعبية وهذه القواعد لن تسمح لأي طرف بمصادرة رأيها في اختيار من يمثلها سياسياً وبرلمانياً».

وبين الهلالي أن «مبادرة الصدر التي أعلن عنها اليوم، لن تحل الأزمة، بل سوف تزيد من الخلاف والصراع السياسي، فهي مرفوضة من قبل جميع الأطراف السياسية وليست الشيعية فقط، فالكتل والأحزاب السياسية العراقية لن تسمح لأي جهة بتغييبها عن المشهد السياسي، تحت أي عنوان كان».

تيار الحكمة: البرلمان سيعقد جلسته قريباً.. ومبادرة الصدر غير مفهومة

وكشف بليغ ابو كلل، القيادي في تيار الحكمة الوطني الذي يتزعمه عمار الحكيم، عن «قرب عقد جلسة لمجلس النواب العراقي، وربما في غضون أسبوع من اليوم»، دون أن يحدد موقع عقد هذه الجلسة، لكنه أشار الى أن «هناك اكثر من مكان تم تحديده ويجري العمل عليه».

وقال أبو كلل لشبكة روداو الإعلامية «لقد تم جمع ١٨١ توقيع للنواب للمشاركة في هذه الجلسة من دون تواقيع نواب تحالف السيادة، بزعامة محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب، والحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود بارزاني»، معبراً عن أمله بمشاركة جميع أعضاء مجلس النواب حتى تكون القرارات معبرة عن كل القوى الوطنية من دون استثناء».

وأشار عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني، الى أن» هناك أربع محاور مهمة سوف تناقشها جلسة البرلمان، وهي موضوع تعديل قانون الادارة المالية لغرض صرف رواتب الموظفين للعام القادم، وهذه مهمة جداً خاصة وأننا لا نتوقع مناقشة الميزانية راهنا، كما ستتم مناقشة موضوع شحة المياه، وأزمة الكهرباء، وتشكيل لجنة برلمانية لمتابعة آلية صرف مفردات قانون الامن الغذائي».

وأكد أبو كلل بأن «باب الحوار بين الاطار التنسيقي وبقية الجهات، وخاصة التيار الصدري مفتوحة للوصول الى حلول للازمة السياسية الراهنة»، مشددا على أن» هناك شروط لا نتنازل عنها، في مقدمتها تشكيل حكومة جديدة، وهذا يعني ضمنا انتخاب رئيس جمهورية وتكليف رئيس مجلس وزراء لتشكيل الحكومة، وتغيير مفوضية الانتخابات وتغيير قانون الانتخابات».

وحول إعلان زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، استعداده توقيع اتفاقية خلال ٧٢ ساعة شرط «عدم اشتراك جميع الأحزاب والشخصيات التي اشتركت بالعملية السياسية منذ الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا بكل تفاصيلها قيادات ووزراء وموظفين ودرجات خاصة تابعة للأحزاب»، قال أبو كلل»للسيد مقتدى الصدر حرية في إطلاق دعواته ولكن من حقنا أن نعرف آلية تطبيق هذه الدعوة، فهي على ما يبدو عامة وتشمل جميع الأحزاب السياسية العربية والكردية، شيعية وسنية، وهذا يعني ضمنا أن تترك الأحزاب العمل السياسي بالكامل وتتنازل مناصبها في الحكومة وعن قياداتها، فهل هذا ممكن وهل يمثل طلباً معقولاً، ستوافق عليه بقية الاحزاب السياسية المتحالفة مع السيد مقتدى الصدر؟».

حركة وعي الوطنية تؤيد بيان الصدر

من جهتها أعلنت حركة وعي الوطنية، تأييدها لبيان زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، مؤكدة على ضرورة «إزاحة طبقة الحكم عبر آليات سليمة»، وإعطاء الفرصة للقوى الجديدة والوطنية.

وجاء في بيان صادر عن المكتب السياسي لحركة وعي، أثنوا فيه على بيان الصدر، والتي «يدعو فيه القوى التقليدية بما فيها التيار الصدري الى إيقاف الهيمنة السياسية وإعطاء الفرصة للقوى الجديدة والوطنية للتصدي خلال المرحلة القادمة في إعادة ترميم ثقة الشعب بمسار التغيير».

وأضافت الحركة في بيانها أن «إزاحة طبقة الحكم عبر آليات سلمية، وتعهدات جدية تكون ملزمة قانونياً وشعبياً هي نواة أساسية لا بد من تحقيقها قبل أي انتخابات جديدة»، مبينةً عدم جدوى من أي انتخابات «تتحكم بنتائجها أموال الفاسدين، ونفوذ المتسلطين، وسلاح الخارج الخارجين عن القانون».

ترى حركة وعي الوطنية، انه لابد من حل مجلس النواب العراقي الحالي، عازية ذلك الى خرق الاخير المدد الدستورية والقانونية وعجزه عن أداء مهامه، مشيراً الى انها سبقت الجميع في رفع دعوى حل مجلس النواب الحالية.

كتلة الاتحاد الاسلامي: جمع التواقيع لعقد جلسة البرلمان فرض للإرادة

هذا ورأى رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني في البرلمان العراقي، جمال كوجر، أن جمع التواقيع لعقد جلسة البرلمان «فرض للإرادة وخطوة خاطئة جداً»، لافتاً إلى أن «استمرار الحوار لتشكيل الحكومة عاماً، أفضل من سفك الدماء».

رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني، بيّن لراديو روداو، أن الإطار التنسيقي اتصل بهم أيضاً للحصول على تواقيعهم لعقد الجلسة، مضيفاً أنهم رفضوا التوقيع على الطلب، لأنهم يرون بأن «عاماً من الحوار أفضل من سفك الدماء».

جمال كوجر، أعرب عن اعتقاده أن جمع التواقيع «فرض للإرادة» لن ينجح في تحقيق مبتغاه، مضيفاً أنها «خطوة خاطئة جداً، أسوة باحتلال مقتدى الصدر للبرلمان وفرض إرادته على العراق».

جمال كوجر رأى أن عقد جلسة البرلمان ليس موضوعاً سهلاً، مبيناً أن «الوضع معقد إلى درجة تحول دون اتخاذ خطوات أخرى دون موافقة مقتدى الصدر». وأضاف، أن بالإمكان عقد اجتماع، لكن المهم هو مكان عقده والنتائج التي تسفر عنه.

رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني، حذر من أن جمع التواقيع لعقد جلسة البرلمان قد يفضي إلى «حرب أهلية»، موضحاً أن أنصار التيار الصدري دخلوا البرلمان كي لا تعقد الجلسة. ونوّه إلى أن «الفرصة للحوار قائمة أمام الطرفين، في حال توسط صوت حكيم بينهما. وفيما يتعلق بنا، فقد رفضنا بوضوح خلال اجتماع الكاظمي والقيادات السياسية، شخصنة المشكلة». وأضاف أنه «لا يمكن أن يتحكم الإطار التنسيقي بكل شيء»، لافتاً إلى أن قادة في الإطار التنسيقي أشاروا إلى عزمهم إقالة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بعدما يتخذون الخطوة الأولى وينتخبون رئيس الجمهورية ويرشحون رئيس الوزراء، وهو ما لن يقبل به الحلبوسي بسهولة.

عضو بالحكمة: جلسة البرلمان ستعقد حتى من دون رئيسه ونائبه

وكشف عضو تيار الحكمة الوطني، أحمد العيساوي، أن جلسة مجلس النواب ستعقد حتى من دون رئيس المجلس ونائبه، مشيراً إلى أن الموقع الذي ستعقد فيه جاهز تماماً.

عضو تيار الحكمة الوطني، أحمد العيساوي، قال لشبكة روداو الإعلامية، إن جلسة مجلس النواب التي كان مقرراً عقدها بعد جميع تواقيع ١٨٠ نائباً، أجلت لـ «فتح باب الحوار وعدم الضغط على الطرف المقابل». وأوضح أن طلب عقد الجلسة سيقدم خلال أيام إلى رئاسة المجلس، لافتاً إلى أن الجلسة الأولى ستكون لـ «تفعيل السلطة التشريعية في البلد، ومن ثم تكون هناك خطوات لانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء».

أحمد العيساوي بيّن أن الجلسة ستكون في بغداد، إنما لن تعقد داخل البرلمان من أجل «الحفاظ على أرواح المتظاهرين وعدم زعزعة وضع الشارع العراقي وللحيلولة دون استخدام القوة مع المتظاهرين». وأضاف أن الجلسة ستعقد «في منطقة قريبة من المنطقة الخضراء، وهي أيضاً منطقة رئاسية، كانت تستخدم لقعد اجتماعات المجالس فيما سبق».

عضو تيار الحكمة الوطني رأى أن الأمر المهم سيكون حضور ١٨٠ نائباً، مشيراً إلى أن المستقلين والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة سيدعون للحضور، وفي حال حضورهم «سنسير في انتخاب رئيس الجمهورية، وتعديل قانون الانتخابات، وتغيير مفوضية الانتخابات، وتكليف رئيس الوزراء لتشكيل كابينته الجديدة، ومن ثم سنذهب إلى انتخابات مبكرة». ونوّه إلى أن «الحكومة ستكون أشبه بالمؤقتة لمدة سنة أو أكثر، لكنها ستمضي بطرق دستورية للحفاظ على أرواح الناس، وعدم زج العراق إلى الهاوية».

وأضاف أن الأيام المقبلة ستشهد تحديد موعد الجلسة، مبيناً أن لديهم ١٨٠ نائباً عدا تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض النواب المستقلين وبعض الأحزاب المهمة في البلد.

بشأن مطالب زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، رأى أن أكبر أمنية له تتمثل في «الذهاب إلى انتخابات مبكرة وحل البرلمان»، مضيفاً أن ذلك سيكون مطروحاً داخل مجلس النواب بعد انتخاب رئيس الجمهورية، وتكليف رئيس الوزراء لتشكيل حكومة جديدة وتغيير المفوضية وقانون الانتخابات.

عضو تيار الحكمة الوطني، أعرب عن اعتقاده أن كل هذه الخطوات ستتحقق خلال فترة لا تتجاوز شهراً ونصف، قائلاً إن «البلد بحاجة إلى «حكومة دائمية» لإدارته وإنهاء المشاكل التي يواجهها، مثل رواتب ومصالح الناس والموازنة. في هذا الصدد، لفت إلى أن «كل شيء متوقف لحين إقرار الموازنة»، ما يشكل ضغطاً على الحكومة، مبيّناً أن «قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية أقر لـ «تصريف مصالح الناس وليس لحل مشاكلهم».

أحمد العيساوي، حذر من أن حل مجلس النواب والذهاب إلى انتخابات مبكرة، بالطريقة التي يطالب بها التيار الصدري، سيهدد استقرار العراق.

الديمقراطي والسيادة لن يشاركا في الحوار الوطني دون التيار الصدري

في الأثناء، أبلغ الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، الأطراف السياسية الأخرى، بأنهما لن يشاركا في الحوار الوطني دون مشاركة ممثل عن التيار الصدري، فيما هناك اقتراح لارسال وفد من الأطراف السياسية إلى النجف، للقاء زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وكان الاجتماع الثاني للقادة السياسين، المقرر عقده يوم (٢٥ آب ٢٠٢٢) في بغداد، تلبية لدعوة من رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، لحل الأزمة السياسية، قد تأجل، حسبما أعلن رئيس الوفد المفاوض للحزب الديمقراطي الكردستاني، فؤاد حسين، لشبكة روداو الإعلامية.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها شبكة روداو الإعلامية من داخل في الإطار التنسيقي، فإن أحد أسباب تأجيل الاجتماع الثاني للقادة السياسيين، هو الرسالة التي أوصلها الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، ومفادها بأنهما لن يشاركا في اجتماع الحوار الوطني، دون مشاركة ممثل عن التيار الصدري.

وكان عضو الوفد المفاوض للحزب الديمقراطي الكردستاني، عرفات كرم، قد أكد في تغريدة على تويتر يوم (٢٤ آب ٢٠٢٢)، أن الحزب الديمقراطي «مع الحوار، شريطة حضور الأطراف الأساسية كافة».

عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، شيروان الدوبراني، قال لشبكة رووداو الإعلامية، إن «رسالة الحزب الديمقراطي الكردستاني واضحة، وتتمثل في أن أي حوار وطني لن يكون مثمراً دون مشاركة ممثل التيار الصدري»، مبيّناً أن «المشكلة بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، وليست مع الأطراف الأخرى».

«المجتمع الدولي لا يريد حل البرلمان»

من جانبه، أكد عضو ائتلاف دولة القانون، بزعامة نوري المالكي، زهير الجلبي أن «المجتمع الدولي لا يريد حل البرلمان العراقي بطرق غير دستورية وغير قانونية»، معتبرا أن «تعطيل البرلمان الحالي كانت له غايات بعد تمرير قانون الأمن الغذائي، إذ إن هدر المال العام كبير جدا، ويحتاج ذلك لتفعيل دور البرلمان بعيدا عن العملية السياسية».

« تغيير النظام الديمقراطي في العراق سيؤدي إلى الفوضى»

وأكد المحلل السياسي قاسم الغراوي ضرورة الدعوة إلى التهدئة والحوار لحل المشكلات، مشددا على أن المجتمع الدولي لن يسمح بالفوضى في العراق.

وقال الغراوي خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث عبر شاشة قناة المسرى، إن المشهد السياسي في العراق مر بمنعطفات خطيرة فمن الأزمة السياسية إلى الاهتزازات السياسية إلى الأجواء الضبابية حيث فقدت بوصلة اتجاه القوى السياسية لإيجاد حل للأزمة السياسية التي بدأت منذ انسحاب التيار الصدري وخروج تظاهرات مؤيديه وما رافقها من الدخول إلى مبنى مجلس النواب والتوجه إلى مبنى مجلس القضاء الأعلى.

وشدد الغراوي على أن المنظومة السياسية في البلاد هي المسؤولة عن الإخفاقات وما مرت به الدولة من إرهاصات ومشكلات، فالجميع بدون استثناء مسؤولون على إعتبار أن المنظومة السياسية تمثل مكونات الشعب العراقي، مشيرا إلى أنه لابد أن يكون هناك حل للمشكلة القائمة.

وعن المخاوف من سورنة العراق أو يمننته في حال الذهاب إلى الفوضى، أكد الغراوي على أن جميع القوى السياسية تدعو الى التهدئة والحوار الهادئ بما فيهم الإطار التنسيقي والتيار الصدري، لافتا إلى أن أي ضرر سيلحق بالجميع ويعيد العراق إلى المربع الأول، محذرا من أنه في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه فسيكون هناك تدخل دولي والأمم المتحدة ستتدخل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية ستتدخل لأن المجتمع الدولي لا يقبل الفوضى في العراق ويجب أن يستقر العراق في ظل التوترات الاقليمية والدولية.

*سرهنك حمه سعيد

ماذا وراء محاولة مقتدى الصدر لزعزعة السياسة العراقية؟

*معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)

ترجمة: المرصد

خلال عطلة نهاية الأسبوع ، اقتحم أتباع رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر البرلمان العراقي وقاموا باحتلاله احتجاجًا على محاولة كتلة منافسة لتشكيل حكومة.

وتأتي هذه الخطوة بعد أقل من شهرين من استقالة كتلة الصدر في البرلمان بعد فشلها في تشكيل حكومة أغلبية عقب فوزها في انتخابات أكتوبر ٢٠٢١.

بعد ما يقرب من ١٠ أشهر من تلك الانتخابات ، لا

تزال هناك حكومة جديدة واستقرار البلاد على المحك مع استمرار هذه المواجهة بين مؤيدي الصدر وخصومه السياسيين.

تختلف وجهات النظر بين العراقيين حول ماهية أهداف الصدر والتكتيكات التي يستخدمها.

لا تزال شريحة كبيرة من الجمهور تنظر إليه على أنه عامل التغيير المطلوب وسط إخفاقات النظام السياسي العراقي.

ماذا حدث في الانتخابات العراقية الأخيرة التي أتت به إلى هنا؟

قبل التصويت البرلماني العراقي في أكتوبر ٢٠٢١ ، تساءل الكثيرون عن التغيير الذي يمكن أن تجلبه الانتخابات. هل يمكن للانتخابات كسر الجمود السياسي الذي أصاب العملية السياسية الوطنية بالشلل منذ ٢٠١٨؟

هل سيؤدي ذلك إلى حكومة يمكنها الوفاء بمطالب حركة الاحتجاج لعام ٢٠١٩ من أجل تحسين الخدمات والوظائف والإصلاحات؟

من الواضح أنه لم يحدث أي تغيير.

نتجت عن انتخابات ٢٠٢١ ائتلافين كبيرين. حاول التحالف الثلاثي (أو إنقاذ الوطن) أولاً تشكيل حكومة.

وضم التحالف كتلة الصدر التي فازت بأكبر عدد من المقاعد (٧٣). ومعظم العرب السنة المنتخبين برئاسة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي وخميس الخنجر بـ٦٣ مقعدا.

والحزب الديمقراطي الكردستاني ، بزعامة رئيس إقليم كردستان السابق مسعود بارزاني ، بـ ٣١ مقعدًا. التحالف الآخر هو إطار التنسيق – الذي يعتبر مدعوماً من إيران – والذي يضم تحالف دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وائتلاف فتح وآخرين.

في حين أن الصدر وائتلافه حصلوا على أصوات كافية لتشكيل الحكومة ، إلا أنهم لم يصلوا إلى هذه النقطة لأن الدستور يتطلب من البرلمان انتخاب رئيس يطلب بعد ذلك مرشحًا لرئاسة الوزراء من أكبر كتلة برلمانية لتشكيل الحكومة.

أراد الصدر حكومة ذات أغلبية بدلاً من الإجماع الواسع – المعروف في العراق باسم «التوافق» – الحكومة التي حددت مسار الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، ولكنهاكانت أيضًا مصدرًا للحكم غير الفعال.

منحت المحكمة الاتحادية العليا في العراق فوز منافسي الصدر عندما فسرت المادة ٧٠ من الدستور على أنها تتطلب أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان للانعقاد عند انتخاب الرئيس ، وهو الأمر الذي لم يستطع تحالف الصدر تأمينه.

> **استقرار العراق على المحك وعلى قادته والمجتمع الدولي أن يأخذوه على محمل الجد**

ومن المثير للاهتمام ، أن هذا المطلب الدستوري كان يهدف في المقام الأول إلى ضمان عدم تهميش الأغلبية العربية والكرد في عملية تشكيل الحكومة.

بالنسبة للعرب السنة ، كان الهدف هو التأكد من أن الكرد والعرب الشيعة لن يقوموا بتهميشهم.

جاء هذا الضمان لخدمة الإطار التنسيقي ، بدلاً من الهدف السياسي للعرب السنة والكرد المتحالفين مع الصدر. في نهاية المطاف ، أدى البند الدستوري مهمة منع العملية السياسية من المضي قدمًا دون إجماع واسع.

ماذا يريد الصدر في النهاية؟

في أوائل يونيو ، أعلن الصدر بشكل صادم أن كتلته المكونة من ٧٣ نائباً ستستقيل ، وهو ما فعلوه بعد أيام.

كثرت التكهنات حول دوافع الصدر بالضبط: هل كان محبطًا من الجمود الذي طال أمده ويستعد للاستقالة من السياسة؟

أم أنه تخلى عن النظام السياسي وخطط لمواجهة الطبقة السياسية من الخارج؟

هل تعرضت حياته للتهديد من قبل إيـران لأنه كان يهدف إلى إقصاء حلفائها من أن يكونوا جزءًا من الحكومة؟

ظن خصوم الصدر أنهم نجحوا في إحباطه لدرجة الانسحاب من العملية السياسية وسرعان ما استبدلوا نوابه ، ومعظمهم من أعضاء نوابهم.

واعتقد «الإطار التنسيقي» وآخرون أن الطريق إلى تشكيل الحكومة قد مهد وأن المالكي يتطلع إلى وضع نفسه لفترة ولاية ثالثة في رئاسة الوزراء أو اختيار رئيس للوزراء من دائرته المقربة.

ومع ذلك ، اعتقدت أقـلـيـة أنـه لا ينبغي استبعاد الصدر ودائرته الانتخابية من الحكومة.

وضع انسحاب الصدر من البرلمان رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي وحكومته وشركاء الصدر السياسيين والبرلمانيين في موقف صعب للغاية وعزز فكرة أنه لا يمكن الاعتماد على الصدر.

كما اعتقد العديد من خصومه أن الصدر قد فقد قدرًا كبيرًا من ناخبيه ، محبطًا لأنه لم يشكل حكومة ولا يحقق لهم النجاح. لن يدعموا إسقاط الصدر للنظام وإشعال حرب أهلية بين الشيعة.

لن تدعم المؤسسة الدينية الشيعية العراقية في النجف ولا المجتمع الدولي مثل هذه الخطوة. بالطبع ، ستعارض إيران استبعاد حلفائها من السلطة والاقتتال الشيعي.

في تفكير خصوم الصدر ، غيرت حرب روسيا على أوكرانيا الأمور. الولايات المتحدة وأوروبا بحاجة إلى طاقة العراق. ومع بلوغ الطاقة الإنتاجية لدول الخليج إلى الحد الأقصى ، يمكن للعراق أن يعوض وينتج المزيد.

لذلك ، اعتقدوا أن واشنطن وبروكسل ستقبلان حكومة الإطار التنسيقي ، على أمل أن تعطي الأولوية لإنتاج الطاقة على الإصلاح ومسائل الحوكمة الأخرى.

يعتقد بعض أصحاب المصلحة في العملية السياسية ، الذين اعتقدوا أن الصدر قد يتخذ خطوة خارج الحكومة والنظام البرلماني، أنه سيحتاج إلى القيام بذلك قبل تشكيل حكومة جديدة.

وبخلاف ذلك ، يمكن لخصومه استخدام سلطة الدولة وقواتها المسلحة ضده ، كما كانوا يشتبهون في أنه كان سيفعل لو قام بتشكيل حكومة.

> **الدستور العراقي يتضمن الضمانات الرئيسية لدولة ديمقراطية تعددية وشاملة ومستقرة**

من الواضح أن هذا التحول في الأحداث قد أظهر بالفعل أن الكثير من تفكير خصوم الصدر لم ينجح.

وأظهرت دعوته لأداء صلاة الجمعة في ١٥ تموز (يوليو) ، وسط حرارة شديدة في صيف بغداد ، مع استجابة عشرات الآلاف من الناس للنداء والصلاة في الشارع ، أن دعم الصدر لا يزال قوياً.

استولى على مبنى البرلمان والمنشآت الأخرى في المنطقة الخضراء في الأيام القليلة الماضية ، ودعا الفاعلين السياسيين الآخرين وزعماء العشائر والشعب العراقي للانضمام إلى ما أسماه «ثورة سلمية عفوية». كل ذلك يشير بوضوح إلى أن الصدر حريص على تحقيق أهدافه السياسية المعلنة لتغيير النظام السياسي ومحاربة الفساد ، من بين أمور أخرى.و يعتقد خصومه أنه يتجه حقًا نحو الهدف النهائي المتمثل في جعل السلطة السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية

فوق أي شخص آخر.

الدعوات لاستبدال أو تغيير النظام تجعل الكرد وغيرهم متوترين ، لأنه لا يوجد ضمان بأن ما سيتبع سيكون أفضل لهم.

هل هناك دور للولايات المتحدة؟

هناك تصورات متناقضة في العراق حول دور الولايات المتحدة. هناك اعتقاد عام بأنه لن يتم تعيين أي رئيس وزراء أو يمكن أن ينجح إذا لم توافق الولايات المتحدة وإيران.

في الوقت نفسه ، يعتقد العديد من الفاعلين السياسيين أن دور الولايات المتحدة ونفوذها قد تضاءلا بشكل كبير.

على الرغم من التاريخ الصعب بين الصدر والولايات المتحدة ، يعتقد البعض أن واشنطن فضلت تشكيل الصدر لحكومة من أجل تعزيز العراق في مواجهة إيران وحلفائها المسلحين في العراق.

بينما قد يكون هناك براجماتيون يعتقدون أن هذا هو أفضل طريق للحد من نفوذ إيران في العراق ، فإن آخرين في العراق مندهشون من أن الصدر يُنظر إليه على أنه مناهض لإيران عندما يشارك رجل الدين نفس القيم مع الثيوقراطية في طهران.

للولايات المتحدة مصلحة في عراق ديمقراطي ومستقر وسلمي وذو سيادة ، ويمكن أن تعمل مع حلفائها عبر الطيف السياسي العراقي ، إلى جانب حلفائها الأوروبيين والأمم المتحدة ، لتشجيع ودعم الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة لمنع العنف ، كسر الجمود السياسي وتمكين الحكم الفعال.

إلى أين يتجه العراق من هنا؟

بإلقاء نظرة أوسع على الوضع في العراق ، كانت هناك تطورات عديدة في الأشهر الأخيرة كان من الممكن أن تؤدي إلى صراع عنيف ، بما في ذلك محاولة اغتيال الكاظمي وهجمات على مكاتب الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس مجلس النواب الحلبوسي ، على سبيل المثال لا الحصر. قليلة. ومع ذلك ، أظهر النظام السياسي العراقي ، والجهات السياسية الفاعلة الرئيسية ، القدرة على امتصاص هذه الصدمات ، مما يشير إلى زيادة المرونة في مواجهة العنف واسع النطاق.

كان شيوخ العشائر وقادة المجتمع المدني والمعلقون الإعلاميون والجمهور العراقي يطالبون القادة السياسيين بحل خلافاتهم من خلال الحوار والبدء في خدمة الناس بدلاً من مصالحهم الخاصة.

> **للولايات المتحدة مصلحة في عراق ديمقراطي ومستقر وسلمي وذي سيادة**

ومع ذلك ، لا ينبغي اعتبار هذه المرونة أمرًا مفروغًا منه ولا ينبغي الاستهانة بخطر العنف ، في لقاءاتي مع طيف واسع من القادة العراقيين في حزيران (يونيو) الماضي ، تمت الإشارة إلى «انعدام الثقة» على أنه المشكلة الرئيسية في الفضاء السياسي.

لكنني أعتقد أن الأمر أعمق من ذلك لأنه يمكن معالجة انعدام الثقة هذا من خلال الحوار وتدابير بناء الثقة والرصد الفعال للاتفاقات.

إن عدم رغبة اللاعبين السياسيين العراقيين في قبول «الآخر» أو آرائهم هو القضية الحقيقية. علاوة على ذلك ، حتى عندما يتم التوصل إلى اتفاق ظاهري ، غالبًا ما يتم تعليق التنفيذ كطريقة أخرى لإحباط أهداف المنافسين.

يعد دستور العراق ، العقد الاجتماعي للبلاد ، مفتاحًا من بين الاتفاقيات التي لا يتم تنفيذها حسب الحاجة.

على الرغم من عيوبه ، يتضمن الدستور المبادئ والمؤسسات والضمانات الرئيسية لدولة ديمقراطية تعددية وشاملة ومستقرة وسلمية.

ومع ذلك ، لا يقوم الفاعلون المختلفون بتنفيذ أجزاء مختلفة منه لأنهم لا يقبلونهم أو يقبلون تفسيرهم من قبل الآخرين.

يجادل البعض بأن الدستور كتب في ظروف غير صحية وسط خلل في توازن القوى ، وبالتالي منذ عام ٢٠٠٥ كانت هناك عدة دعوات ومحاولات لتعديله.

لكن هذه لم تكن ناجحة ومن المحتمل ألا تكون كذلك في المستقبل. على الرغم من العديد من التغييرات في العراق ، فإن الأساسيات هي نفسها:

هناك اختلال في توازن القوى ، وعدم استعداد مستمر لقبول الآخر ، وجهود محدودة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل.

الطبقة السياسية منفصلة عن معاناة الجمهور ويتصرفون إلى حد كبير غير مبالين ، على الرغم من خطابهم.

في حين أن لإيران وتركيا ودول أخرى نفوذًا منافسًا قويًا في العراق ، وتعطي الأزمة الحالية فرصة أكبر لتوسيع هذا النفوذ ، فإن الخلل الداخلي في العراق هو الذي يوفر مساحة للآخرين لممارسة نفوذهم.

يمكن حل مشاكل العراق أو التخفيف من حدتها إذا عمل العراقيون مع بعضهم البعض بشكل أفضل.

يظل العراق مهمًا لاستقرار المنطقة ولمصالح الأمن القومي للقوى الإقليمية والعالمية.

تمتلك البلاد العديد من العناصر اللازمة للتغيير الإيجابي - الشباب الناشط بشكل متزايد والمجتمع المدني ، وزعماء القبائل ذوي العقلية الحاكمة ، والمشهد الإعلامي الديناميكي الذي يمثل العديد من وجهات النظر ، والأعضاء الأصغر سنًا والأكثر اعتدالاً في الأحزاب التقليدية ، ونفوذ آية الله العظمى علي السيستاني ، الذي غالبًا ما انحاز إلى مطالب العراقيين بالتغيير.

لكن البلاد لا تزال تفتقر إلى محفز لتسخير هذه العناصر. يحاول الصدر حشد أكبر عدد ممكن منهم ، وخاصة الشعب ، وهو عامل تغيير رئيسي في اللعبة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. هناك جهود لكسر الأزمة السياسية الحالية ، لكن المأزق السياسي العميق في العراق لن يتم كسره في أي وقت قريب.

> **عدم رغبة اللاعبين السياسيين العراقيين في قبول «الآخر» أو آرائهم هو القضية الحقيقية**

*سرهنك حمه سعيد : مدير برامج الشرق الأوسط في معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) في واشنطن العاصمة. انضم إلى معهد السلام الامريكي في فبراير ٢٠١١ وشغل مناصب مختلفة قبل أن يصبح مديرًا في عام ٢٠١٦. وتشمل مجالات تركيزه التحليل السياسي وتحليل النزاع ، وعمليات الحوار ، والمصالحة واستقرار ما بعد الصراع ، والأقليات العرقية والدينية ، والتطوير التنظيمي.

وهو محاضر منتظم في معهد الخدمة الخارجية حول مواضيع داعش وتحديات الحكم في العراق ، ويظهر في الأحداث والإيجازات حول العراق وسوريا واليمن والشرق الأوسط. يقدم تحليلات وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الدولية. كان عضوا في فريق العمل المعني بمستقبل العراق ومجموعة عمل إعادة بناء المجتمعات ، وكلاهما مبادرتان من قبل مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي.

وهو حاصل على درجة الماجستير في سياسة التنمية الدولية من جامعة ديوك (٢٠٠٧) وهو من خريجي برنامج فولبرايت.

سوران علي :

الشعبوية تنقلب على أصحابها

شعبوية مفرطة ومبالغ فيها تتبعها معظم الأحزاب والتيارات السياسية الصاعدة في العراق وكوردستان، ومن كثر التمادي والانخراط فيها والتمسك بها ووضع حدود فاصلة يوتوبياوية والمناداة بشعارات خيالية رنانة وسقف مطالب يفوق المعقول، يصعب عليها العودة مجددا إلى ممارسة تعاملاتها السياسية مع التيارات المختلفة على أرض الواقع، فلا هي تتمكن من استغلال الدعم الجماهيري وتحقيق ما تدعو إليه من قيم ومباديء غير واقيعة صعبة المنال، ولا هي بمقدورها العودة وتحمل مسؤولية المساهمة في الحكم أو إنجاز أمر ما مع الآخرين، وإذا حدث ذلك فإنها ستخسر الكثير نظرا لحجم التناقض الذي ستقع فيه وقد ينقلب سحر الشعبوية عليها ويضعها في موقع الدفاع بعد أن كان مهاجما شرسا لا يوقفه شيء.

ويشهد التاريخ القريب لكثير من الحركات والتيارات السياسية الفتية في العراق وإقليم كوردستان لاسيما ما بعد ٢٠٠٣ على أنها لم تحسن قراءة الوضع ولم تجد التعامل معه بمنطقية وبعد نظر، فحين كانت في عز صعودها وذروة اكتسابها الدعم الشعبي أساءت التعامل مع الواقع السياسي والاجتماعي وبدأت برفع سقف مطالبها اعتمادا على مفاهيم يستسيغها العامة، واضعة حدا وراسمة خطا فاصلا ليس من السهل التراجع عنه ومتجاهلة من هم على الطرف الآخر وما يتمتعون به من دعم شعبي ومؤسساتي مشفوعا بتاريخ نضالي موروث يجعلهم في خانة حصينة معظم الأحيان، فتصطدم الرغبة الشعبوية الجامحة بسد منيع من الحنكة السياسية والقدرة العالية على إدارة الأزمات والصمود في الجهة المقابلة، فتواجه هذه (الرغبة) انتكاسة تعجز على أثرها عن تحقيق تقدم وتجد نفسها أمام تناقض يمنعها من الانخراط مع من عادتهم حتى النخاع

وإن حدث وتمكنت من ذلك فستفقد السحر الذي استغلت بها سذاجة العامة وعلى نياتهم وتضيع ورقتها للضغط ووسيلتها للمضي إلى الأمام.

فثورة التشرينيين وتجربتهم في العراق منذ عام ٢٠١٩ ليست ببعيدة كمثال راسخ على هذا التصادم بين دعوات ومطالب غير واقعية مرفوعة السقف وبين الرجوع للتعاطي مع الوضع السياسي الراهن وضرب كل ما مضى عرض الحائط، فكانت النتيجة خسارة الدعم المكتسب من المد الشعبي والظهور بصورة متراجع لم يف بتعهداته ولم يترجم شعاراته فتختف نبرة صوته ولا يُرى علوّ كعبه.

وتجربة حركة التغيير الكوردية في عام ٢٠٠٩ لا تخرج أيضا عن الدائرة نفسها، فهي جعلت من دعوات ومطالب شعبوية نـواة مشروعها السياسي وبرنامجها للحكم، واستطاعت بذلك كسب ود الجماهير والظفر بقلوب العامة، وإنتاج شخصيات وأيقونات شعبوية تتمتع بالكثير مـن الحضور، ولكن سـوء استخدامها لكل تلك المميزات ورفع شعارات مثالية أكبر من حجمها ورفض الآخرين المتواجدين على الساحة السياسية رفضا قاطعا وكيل تهم قاسية ومجحفة بحقهم، جعل هوة الاختلاف كبيرة، وعند عجزها عن تنفيذ ما نادت به، أصيب العامة باليأس وتراجعوا عن الدعم الجماهيري بل وبدأوا ينقلبون عليها لا سيما بعد مفاوضاتها مع «أعداء» الأمس ودخولها الحكومة ومشاركتها السلطة.

الحالة عينها تنطبق على حركات وتيارات سياسية أخرى لا تُحسن اختيار شعارات ومطالب منطقية قابلة للتطبيق ولا تعرف استغلال وضعها الجماهيري للدخول في جو العملية السياسية والعمل مع الآخرين على التغيير وفق الأصول والأعراف الديمقراطية المتبعة، ومن تلك الحركات حراك الجيل الجديد الذي أعمته الشعبوية الزائدة وأغراه حصوله على بضعة مقاعد لم يتوقع الفوز بها ويتصور أن ترديد شعارات رافضة للأحزاب المشكلة للحكومة أو مقاطعة كل حدث تشارك بها سيزيد من فرصه لاستقطاب عدد أكبر من الناس، دون آبه بأنه سيتوجب عليه عاجلا أم آجلا الخوض في مفاوضات ومباحثات مع من ترفضهم الآن، وعندما يتحقق ذلك سيجد نفسه في مأزق لا يمكن الخروج منه بسهولة، فالجماهير ستكتشف حقيقته وسيبطل سحر كل ما نادت به من أقوال خادعة ومشاريع موهمة إذ لم يحقق منها شيئا، كما سيفقد الورقة التي يحتفظ بها للضغط حين الحديث عن المشاركة في السلطة، وقد ينقلب الشارع عليه أيما انقلاب ويرد له الصاع صاعين.

تفاصيل هذه الحالات تكاد تنطبق على ما يقوم به التيار الصدري في الأزمة العراقية الراهنة، فهو يتمتع بشعبية واسعة مكنته من حصد أكبر عدد من القاعد في مجلس النواب خلال الانتخابات الأخيرة ولكنه على الرغم من ذلك لم يتمكن من تشكيل الحكومة لرفض التشارك مع غيره من القوى والأحـزاب الفائزة خصوصا مـن الشيعة، يضاف إليه تزمته في قبول الآخرين وتشدده في معاملتهم سياسيا.التيار استغل نزعته الشعبوية وقوته الجماهيرية في الشارع للمناداة بأمور صعبة التحقيق دون أن يتمكن منها كتغيير نظام الحكم القائم، وتعديل الدستور، وتهديد السلطات التشريعية والقضائية والتنفذية في البلاد، ووصم أغلب القوى والشخصيات بالفساد والتبعية، ناهيك عن وضع خطوط حمر على شخصيات لها تاريخها ووزنها وقوتها وأتباعها، كل ذلك حمّل التيار مسؤولية كبيرة وجعله في وضع حرج، وهو في نهاية المطاف مخير بين أن يمضي فيما يدعو إليه وهو صعب التحقيق، أو العودة للمساهمة في العملية السياسية والتعاون مع الأطراف الأخرى لتجاوز الوضع وحل الأزمة التي استغرقت وقتا طويلا الأمر الذي سيؤلب عليه الشارع ويفقده الدعم الجماهيري لذلك نجده يسعى لإدامة الوضع كما هو خوفا من العواقب.

> **معظم الأحزاب والتيارات السياسية الصاعدة تتبع شعبوية مفرطة ومبالغ فيها**

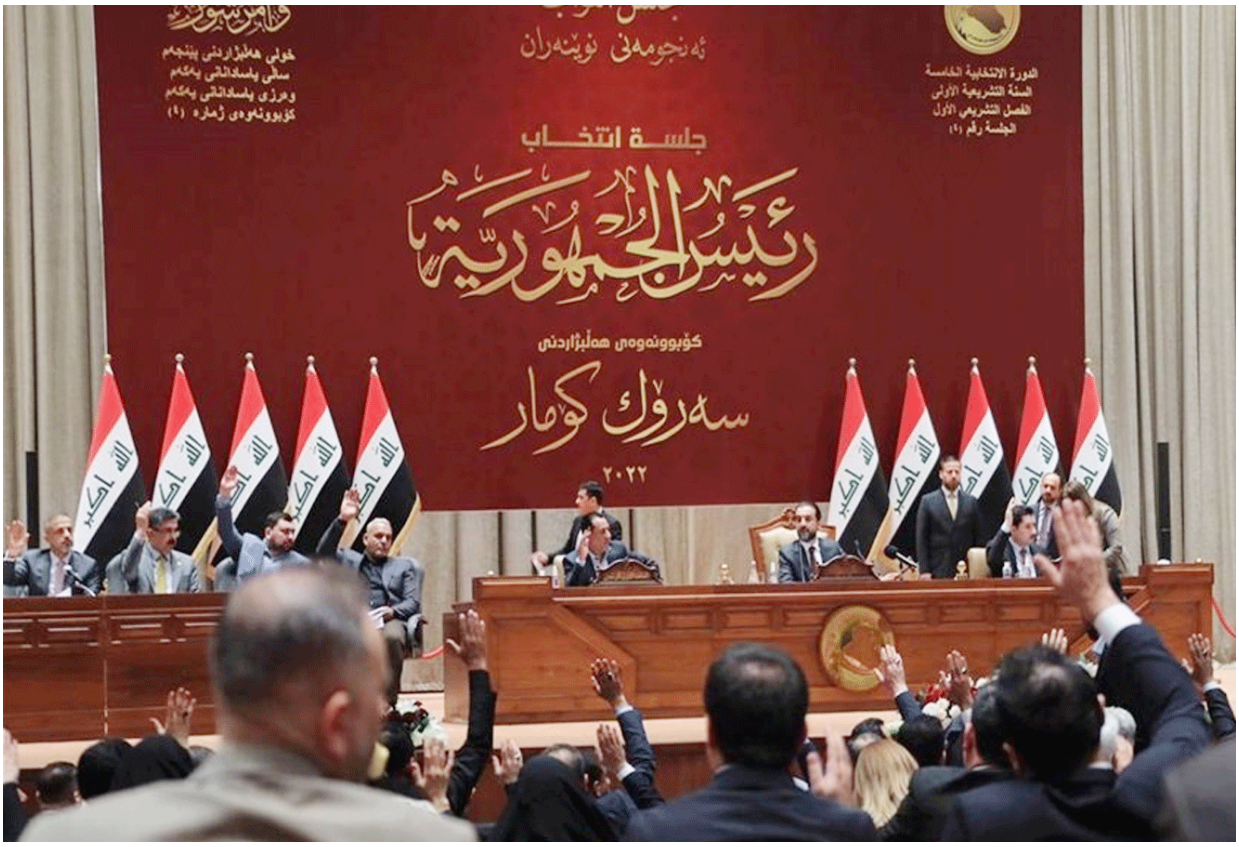

حمزة حداد:

لماذا لا يحتاج العراق إلى انتخابات مبكرة أخرى؟

*المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية/ترجمة:المرصد

أمضى السياسيون العراقيون معظم العام الماضي في محاولة لتشكيل الحكومة وقد اشتد الإحباط العام من فشلهم في القيام بذلك ، مما زاد من التحديات لشرعية الدولة العراقية.

انتقل الزعيم البارز مقتدى الصدر من قيادة جهود تشكيل الحكومة إلى الدعوة إلى الإطاحة بالنظام السياسي.

منذ يوليو ، دأب أنصاره على اقتحام البرلمان واحتلاله. إنهم يطالبون الآن بانتخابات جديدة. في المقابل ، ينادي خصوم الصدر بالحوارعلى أمل منع المزيد من التصعيد بإقناعه بالعودة إلى العملية السياسية.

نظرًا لخطورة المأزق الحالي ، يبدو أن الانتخابات المبكرة هي النتيجة الأكثر ترجيحًا للنزاع.

لكن هناك احتمال ضئيل بأن مثل هذا التصويت سيوفر طريقا حقيقيا للمضي قدما.

بالنظر إلى أن الانتخابات البرلمانية العراقية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١ كانت ذات نسبة إقبال منخفضة ، فإن انتخابات أخرى قد تؤدي إلى تآكل ما تبقى من ديمقراطية البلاد – خاصة إذا تم إجراؤها لمجرد إرضاء الصدر. انخفض الإقبال بشكل مطرد منذ

> على الأوروبيين تجنب دعم انتخابات مبكرة لمجرد أن زعيما سياسيا غير راض

ظهور حركة المقاطعة في انتخابات ٢٠١٨.

في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١ ، بلغ الإقبال ٤٣٫٥٤ في المائة بشكل عام و ٣٣٫٨٨ في المائة فقط في بغداد. لا يوجد سبب للاعتقاد بأن انتخابات مبكرة أخرى ستعكس هذا الاتجاه.

بدلاً من ذلك ، سيزيد من ترسيخ الأحزاب التي يرتبط فسادها وشبكاتها المحسوبية بالسيطرة على الوزارات الحكومية.

في بيئة تتسم بخيبة الأمل من السياسة على نطاق واسع ، فإن أولئك الذين استفادوا من هذه الشبكات فقط هم من سيشعرون بأنهم مجبرون على التصويت.

يحدد الدستور العراقي الجدول الزمني لتشكيل الحكومة ، ولكن لا توجد آلية لإجراء انتخابات أخرى عندما تفشل هذه العملية.

حاول الصدر تقوية القضاء لحل البرلمان ولكن دون جدوى. ويبدو أنه نادم على إجبار النواب الذين يسيطر عليهم على الاستقالة.

يهدف الآن إلى استعادة سلطته البرلمانية بينما يبدو أنه قام بتغييرات ثورية في النظام السياسي.

لذلك ، ستأتي انتخابات مبكرة أخرى استجابة لمكائده بدلاً من احتجاجات عضوية أكثر من النوع الذي أدى إلى تصويت ٢٠٢١. إن الانصياع لضغوط الصدر وأتباعه بطريقة غير دستورية لن يؤدي إلا إلى الإضرار بالديمقراطية العراقية.

بالنسبة للمراقبين الذين ليسوا على دراية بالعراق أو الصدر ، يجب أن يكون الأمر محيرًا لماذا يجبر زعيم سياسي فاز حزبه بمقاعد برلمانية أكثر من أي من منافسيه ، نوابه على الاستقالة والضغط من أجل انتخابات أخرى. ومع ذلك ، فقد شعر على الأرجح أنه بحاجة إلى التصرف بناءً على تهديده بإخراج نوابه من البرلمان ويأمل الآن في الفوز بأغلبية مطلقة أو على الأقل استعادة ما تخلى عنه.

وعادة ما يهدد الصدر بمقاطعة العملية السياسية ، وغالبا ما يفعل ذلك قبل الانتخابات مباشرة .

عادة ، يناشده القادة السياسيون الآخرون بالبقاء. لكن ، هذه المرة ، شرعوا بدونه في أداء اليمين لأعضاء البرلمان الجدد وإعداد مرشح لرئاسة الوزراء. لقد رفض عرضهم اللاحق للحوار ، مدعيا أنه مخادع.

اشتملت إستراتيجية الصدر على جعل خطابه الثوري يتردد صداها لدى الشيعة العراقيين خلال موكب عاشوراء.

كان يأمل في بدء حركة احتجاجية والسيطرة عليها مماثلة لتلك التي أدت إلى انتخابات العام الماضي. لكن المحاولة باءت بالفشل لأن معظم العراقيين يدركون الطرق التي يستخدم بها الصدر وأتباعه المشاغبون الفساد والعنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

لقد تُرك الصدر في موقف ادعى فيه أنه يتحدث

الانصياع لضغوط الصدر بطريقة غير دستورية سيضر بالديمقراطية العراقية

نيابة عن العراقيين العاديين ، لكنه في الواقع كان مجرد شخصية قوية تجرد شرعية الدولة في محاولة لتصبح الزعيم السياسي الأعلى للشيعة في العراق .

إذا كانت هناك انتخابات مبكرة أخرى ، فإن مرشحًا توفيقيًا غير منتخب مثل مصطفى الكاظمي سيرأس حكومة مؤقتة أخـرى تعمل فقط على إطالة أمد الانقسام والاستقطاب السياسي في العراق.

الكاظمي يفتقر إلى الدعم البرلماني الذي يحتاجه لتنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك ، لا توجد كتلة سياسية لديها حاليًا الوزن لفرض مرشحها على البرلمان.

هناك القليل مما يوحي بأن الصدر سيؤمن أغلبية برلمانية في تصويت جديد.

في الواقع ، يمكن لخصومه الحصول على المزيد من المقاعد إذا قاموا بحل بعض المشاكل التنظيمية التي عانوا منها في عام ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه ، من المرجح أن يكون أداء المرشحين المستقلين غير الحزبيين والأحـزاب السياسية الجديدة أسوأ مما فعلوا في العام الماضي ، لأنهم سيفتقرون إلى الزخم السياسي. مأخوذة من احتجاجات أكتوبر ٢٠٢١.

لدى العديد من السياسيين والناخبين العراقيين انطباع خاطئ بأن المجتمع الدولي مستعد للتعامل مع شؤونهم والتوسط في حل وسط.

على سبيل المثال ، انتقد الصدر علناً بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بعد أن تجاهلت طلبه لها بالإشراف على حوار بين حركته وخصومها.

ومع ذلك ، فمن المهم للاستقرار طويل الأمد للعراق - وبالتالي المنطقة - أن يحقق العراقيون إجماعًا بأنفسهم وليس من خلال التدخل الأجنبي.

مثل جميع أعضاء المجتمع الدولي ، يجب على الأوروبيين تجنب الإشارة إلى السياسيين العراقيين بأنهم سيدعمون إجراء انتخابات مبكرة لمجرد أن الزعيم السياسي غير راض عن نتيجة عملية تشكيل الحكومة ويهدد بالعنف ردًا على ذلك.

على الرغم من أن الانتخابات المبكرة هي آلية مناسبة لحل المأزق في العديد من الديمقراطيات ، إلا أنها لا تستطيع معالجة نقاط الضعف الهيكلية للنظام السياسي العراقي.

مع فقدان الشعب العراقي الثقة منذ فترة طويلة بالقادة السياسيين ، من الضروري أن يتجنب المجتمع الدولي التغاضي عن محاولاتهم الفاضحة لتقويض العملية الانتخابية.

*زميل زائـر في المجلس الأوروبـي للعلاقات الخارجية ECFR

ديفيد شينكر:

سياسة بايدن اللامبالية منحت إيران اليد العليا في العراق

* معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

في ضوء جهود طهران الحثيثة لعكس مفاعيل الانتكاسة التي منيت بها في انتخابات العام الماضي، فإن ترك الديمقراطية الناشئة في بغداد تدبر أمورها بنفسها أصبح يشكل مخاطرة كبيرة.

قبل حوالي ستة أسابيع، تفاخر الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال حديث له مع صحيفة «واشنطن بوست» بأن الشرق الأوسط أصبح «أكثر استقراراً وأماناً» مما كان عليه عندما تسلم السلطة من سلفه دونالد ترامب.

ومن بين الأمثلة التي ذكرها كان العراق، حيث تراجع عدد الهجمات الصاروخية ضد الجنود والدبلوماسيين الأمريكيين.

وفي حين أنه محق من حيث انخفاض عدد الهجمات التي تستهدف الأمريكيين، إلاّ أن هذا المقياس وحده لا يكفي لدعم ادعائه باستقرار المنطقة. فوفقاً لكافة المقاييس الأخرى تقريباً، إن العراق أقل استقراراً اليوم مما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ – كما أن التهديدات المحدقة بالمصالح الأمريكية فيه قد تفاقمت.

إنه تحول ملحوظ في سير الأحداث. فقبل ١٠ أشهر فقط، لم يبدُ العراق مستعداً لتشكيل حكومة تلتزم بتقليص الدور المدمر الذي تؤديه الميليشيات المدعومة من إيران وتعزز سيادة البلاد في وجه جارتها الأكبر حجماً.

واليوم، لدى الحلفاء السياسيين لإيران في العراق اليد العليا، وأن والديمقراطية الهشة في البلاد مهددة أكثر من أي وقت مضى، وللمرة الأولى منذ عقدٍ من الزمن، يظهر احتمال اندلاع أعمال عنف حتى بين الجماعات الشيعية.

لكن كان من الممكن أن يكون الوضع مختلفاً. فقد كان مقتدى الصدر الفائز الأكبر في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وهو رجل دين شيعي شعبوي دعا خلال حملته الانتخابية إلى بناء عراق [حر] لا تهيمن عليه لا واشنطن ولا طهران.

وقد فاز تحالف الصدر بالأكثرية من مجموع عدد المقاعد البالغ ٣٢٩ مقعداً في مجلس النواب، ليهزم بذلك الأحزاب الإسلامية الشيعية المدعومة من إيران والتي تمثل الأذرع السياسية لميليشيات «قوات الحشد الشعبي».

إن الصدر ليس الدواء الشافي. ففي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أصبح «جيش المهدي» الذي أسسه الصدر من أشد المعارضين للوجود الأمريكي في العراق، وكاد رجل الدين أن يُقتل على يد القوات الأمريكية.

إلا أن الصدر أظهر نفسه مؤخراً بمظهر القومي، ومحارب الفساد، وناقد الأنشطة العسكرية التي تنفذها «قوات الحشد الشعبي» في العراق ضد الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين.

ويقيناً، أننا لا نعلم ما إذا كان رجل الدين صاحب المواقف المتقلبة سيختار في النهاية نظاماً دينياً على الطراز الإيراني، وينصّب نفسه مرشداً أعلى عند وصوله إلى سدة الحكم.

ففي أعقاب الانتخابات على الأقل، كان الصدر مستعداً لتشكيل تحالف حكومي ذو أغلبية من الشيعة ويشمل السنّة والكرد ويستثني الأحزاب المدعومة من إيران.

ولربما كان هو وحلفاؤه من النواب قادرين على بسط السيادة العراقية ومحاربة الفساد، الذي هو هدف رئيسي للحركة الاحتجاجية الضخمة التي عمت البلاد عام ٢٠١٩.

غير أن تلك الحكومة لم تبصر النور قط. فقد عمد حلفاء إيران إلى تأخير تشكيلها، إذ أفادت بعض التقارير أن الجماعات التابعة لـ «قوات الحشد الشعبي» مثل «عصائب أهل الحق» و«كتائب سيد الشهداء» و«كتائب حزب الله» هددت بإسقاط الحكومة، وحاولت اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وأمطرت الكرد بالصواريخ والهجمات بالطائرات المسيّرة، كما قصفت منزل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي. ومن المسلّم به أن الصدر وشركائه الكرد لم يغتنموا اللحظة، لكنهم كانوا على الأقل يحرزون تقدماً بطيئاً.

> **ترك الديمقراطية الناشئة في بغداد تدبر أمورها بنفسها أصبح يشكل مخاطرة كبيرة**

وقد لعب «الإطار التنسيقي» المدعوم من إيران آنذاك - أي خصوم الصدر من الشيعة - بطاقته الرابحة. فلمنع الصدر والكرد والسنّة الذين فازوا بأغلبية مقاعد مجلس النواب من اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، استغلت المعارضة المدعومة من إيران نفوذها على الجسم القضائي الفاسد لتغيير قواعد اللعبة.

وللمرة الأولى حكمت «المحكمة الاتحادية العليا» بأن الأغلبية البسيطة لم تعد تكفي لتشكيل الحكومة، وأصبحت الأغلبية المطلقة من ثلثيْ النواب شرطاً لذلك.

وبعد أن عجزت كتلة الصدر المؤلفة من ٧٣ نائباً عن بلوغ هذه العتبة، قدّمت استقالةً جماعية في حزيران/يونيو، وتمّت إعادة تخصيص مقاعدها للأحزاب

المتحالفة مع إيران.

فمَن الذي خطط لهذا الانقلاب القضائي؟

إنه نوري المالكي الذي شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٤ والذي اشتهر بفساده الهائل ونزعته الطائفية الخبيثة، اللذين ساهما بشكلٍ كبير في بروز تنظيم «الدولة الإسلامية». ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أفادت بعض التقارير أنه أفلت بصعوبة من عقوبات إدارة ترامب. وبصفته صانع الملوك، يتحكم المالكي مجدداً بزمام الأمور.

وتجدر الملاحظة أن الصدر والمالكي يتنافسان على زعامة الطائفة الشيعية في العراق منذ عام ٢٠٠٨ على الأقل، عندما هاجمت القوات الحكومية بقيادة المالكي «جيش المهدي» الذي أسسه الصدر وهزمته في «معركة البصرة».

ونظراً إلى هذا التاريخ الحافل بالعدائية، رد الصدر على تسمية «الإطار التنسيقي» في ٢٥ تموز/يوليو لحليف المالكي محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء بالإيعاز إلى مناصريه لاحتلال مجلس النواب ومنع التصويت لانتخاب رئيس حكومة، وهذا ما فعلوه على النحو المطلوب. وبدا كما لو أن الصدر حذا حذو المتمردين الذين اقتحموا الكونغرس في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ في واشنطن.

واليوم، لم يعد الصدريون في مجلس النواب، لكنهم لا يزالون حاضرين في «المنطقة الدولية» («المنطقة الخضراء») في الجهة المقابلة لمجلس النواب، لمنع انتخاب السوداني.

ومن ناحية أخرى، يدعو الصدر إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة بموجب قانون انتخابي معدّل – وهي مطالب يعارضها «الإطار التنسيقي» المدعوم من إيران. ومع استمرار المأزق، تتصاعد التوترات في أوساط الشيعة في العراق. وبصرف النظر عن كيفية الخروج من هذا المأزق، من المرجح أن يزداد نفوذ إيران في بغداد، مما يثبط عزيمة الناخبين العراقيين الذين صوتوا بأغلبية ساحقة لصالح التغيير في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ويقيناً، ليس من الواضح ما إذا كان بإمكان واشنطن منع حدوث ذلك.

فعلى أي حال، لا يبدو أن الإدارة الأمريكية بذلت جهوداً متضافرة لإحباط هذا السيناريو.

فخلال الأشهر التسعة تقريباً الفاصلة بين الانتخابات وانسحاب النواب الصدريين، تُظهر السجلات العامة أن كبار المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخارجية و«مجلس الأمن القومي» لم يزوروا العراق سوى مرتين، وأن وزير الخارجية أنتوني بلينكن لم يجر سوى عدد قليل من المكالمات مع صناع القرار في العراق في محاولةٍ للتأثير على التطورات على الأرض.

> **غياب انخراط إدارة أمريكية في حل مشاكل العراق ولم يكن مجرد إغفال غير مقصود**

وربما تكون السفيرة الأمريكية الجديدة المتميزة إلى العراق ألينا رومانوسكي قد ضغطت أيضاً من أجل حل هذه المسألة بعد وصولها إلى بغداد في حزيران/يونيو الأخير. ولكن من خلال ما يظهر من الأمر، فعلت ذلك من دون دعمٍ كافٍ من واشنطن.

ولم يكن غياب انخراط إدارة أمريكية رفيعة المستوى في محاولات العراق لتشكيل حكومة بعد الانتخابات مجرد إغفال غير مقصود، بل قراراً متخذاً عن سابق تصور وتصميم. وكما قال أحد كبار المسؤولين في إدارة بايدن

طلب عدم الكشف عن هويته وبغير مبالاة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، كانت خطة الإدارة الأمريكية تقضي بـ»ترك العراقيين ليحلّوا مشاكلهم بأنفسهم».

وعادةً لا تدلي واشنطن برأيها حول نتائج الانتخابات في دول أخرى، وتفضل بدلاً من ذلك التركيز على دعم المؤسسات.

لكن للأسف، العراق ليس بلداً عادياً، بالنظر إلى أن الحكم الديمقراطي الناشئ فيه يواجه العديد من الصعوبات في ظل الضغوط التي تمارسها الذراع الإيرانية الطويلة النافذة في العراق – أي ميليشيا «قوات الحشد الشعبي» التي يبلغ قوامها حوالي ١٠٠ ألف عنصر.

وقد تكون الانتخابات التي شهدها العراق قد ساهمت في نهاية المطاف في إضعاف قبضة إيران الخانقة على البلاد، لكن فك الارتباط الأمريكي خلال عملية تشكيل الحكومة ترك فراغاً لم تتأخر طهران في سدّه.

> **العراق مهم للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة**

وفي المقابل، زار قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني إسماعيل قاآني وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين العراق ما لا يقل عن ١٠ مرات خلال الأشهر الأخيرة لتهديد شركائهم المحليين وخصومهم، وخداعهم، وإقناعهم بكيفية تشكيل الحكومة المقبلة. وفي حين لا يشكل عدد الزيارات وحده مقياساً كافياً لمدى اهتمام الولايات المتحدة، إلاّ أن التباين يشير إلى أن واشنطن انتهجت مقاربة عدم التدخل. فلم تستخدم الإدارة الأمريكية نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي لحماية عمليةٍ تحاربها طهران.

ويكتسي كل ما سبق أهميةً ملحوظة لأن العراق مهم للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة. فلم يخسر آلاف الأمريكيين أرواحهم وأطرافهم بغية مساعدة العراق على النهوض بعد عهد صدام حسين فحسب، بل وبخلاف أفغانستان، فإن العراق شريك حقيقي في مكافحة الإرهاب وأمامه فرصة فعلية ليصبح دولةً ديمقراطيةً متكاملة.

ويتمتع العراق بموقع جيواستراتيجي حيوي، ويختزن خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، ويقع على الخطوط الأمامية للتصدي لجهود إيران الرامية إلى توسيع نفذوها في جميع أنحاء الشرق الوسط.

وبينما يبدو أن واشنطن تقترب أكثر فأكثر من التوصل إلى اتفاق نووي مع طهران، فقد أصبح التصدي لتدخلها في بغداد أكثر إلحاحاً – سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو لشركائها في المنطقة.

فبعد أن صوّت العراقيون بشجاعة للأحزاب المعارضة للهيمنة الإيرانية، أدّت المقاربة التي انتهجتها إدارة بايدن لاحقاً والقائمة على عدم التدخل بعملية تشكيل الحكومة إلى السماح للملالي بتحويل الهزيمة إلى نصر.

ولسبب غير واضح، يبدو أن العراق – حيث خاضت الولايات المتحدة حربين رئيسيتين في العقود الأخيرة – لم يعد أولوية بالنسبة لواشنطن، لكنه، ولسوء الحظ، أولوية بالنسبة لطهران.

*ديفيد شينكر هو «زميل أقدم في برنامج توب» بمعهد واشنطن ومساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الشرق الأدنى. وتم نشر هذه المقالة في الأصل على موقع «فورين بوليسي».

أسسه حزب الشعوب الديمقراطي مع أحزاب يسارية

تحالف انتخابي ثالث يستعد لخوض انتخابات يونيو 2023

قبل أقل من عام على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجرى في ١٨ يونيو (حزيران) من العام المقبل، شهدت تركيا مولد تحالف انتخابي جديد شكّله حزب الشعوب الديمقراطية (المؤيد للكرد) مع ٥ أحزاب أخرى يسارية.

وضم التحالف الجديد، الذي يحمل اسم «تحالف العمل والحرية»، إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطية، الذي يعد ثالث أكبر أحـزاب البرلمان التركي الحالي بعد حزبي العدالة والتنمية الحاكم والشعب الجمهوري المعارض، ٥ أحزاب هي: حزب الحركة العمالية، حزب «العمال»، اتحاد الجمعيات الاشتراكية، حزب العمال التركي، حزب الحرية المدنية.

> التحالف الجديد هو أكبر تحالف سياسي يخوض الانتخابات

وعقد الاجتماع التأسيسي للتحالف الجديد، الذي يعد أوسع تحالف انتخابي في تركيا حالياً، في إسطنبول الجمعة، وصدر بيان في ختام الاجتماع تضمن أن التحالف سيحمل اسم «تحالف العمل والحرية»، وأنه سيتم إطلاق التحالف رسمياً في تجمع جماهيري حاشد في نهاية سبتمبر (أيلول) سيشهد عرض خريطة الطريق التي سيسير عليها التحالف نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة.

وسيكون التحالف الجديد هو أكبر تحالف سياسي يخوض الانتخابات المقبلة، إذ يوجد هناك تحالفان يضم كل منهما حزبين فقط، هما «تحالف الشعب» الـذي يضم حزبي العدالة والتنمية الحاكم برئاسة الرئيس رجب طيب إردوغان والحركة القومية برئاسة دولت بهشلي، و«تحالف الأمـة» الذي يضم حزب الشعب الجمهوري برئاسة كمال كليتشدارأوغلو و«الجيد» برئاسة ميرال أكشينار.

ويتبنى التحالف الجديد التحول إلى النظام البرلماني بدل النظام الرئاسي الذي طبق في ٢٠١٨ وترى المعارضة أنه تسبب في أزمات سياسية واقتصادية كبيرة للبلاد، وقضى على الديمقراطية بسبب تهميش البرلمان وتكريس صلاحيات شبه مطلقة لرئيس الجمهورية.

ويتفق التحالف الجديد مع ما يعرف بأحزاب «طاولة الستة»، التي تشكلت في فبراير (شباط) الماضي على أساس الاتفاق في المبادئ وأولها التحول إلى النظام البرلماني بعد تقويته وتعزيزه، وتضم أحزاب الشعب الجمهوري، الجيد، الديمقراطية والتقدم برئاسة علي باباجان، المستقبل برئاسة أحمد داود أوغلو، الديمقراطي برئاسة جولتكين أويضال والسعادة برئاسة تمل كارامولا أوغلو.

وامتنعت الأحـزاب الستة عن ضم حزب الشعوب الديمقراطية إلى الطاولة بسبب الهجوم المستمر من إردوغـان على حزب الشعوب الديمقراطية واتهامه بأنه الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني، المصنف منظمة إرهابية، على الرغم من دفاع أحزاب الطاولة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وفي مقدمهم الكرد.

ويواجه حزب الشعوب الديمقراطية، الذي

البيان: سنقدم مرشحا مشتركا في الانتخابات الرئاسية

كان أول حزب مؤيد للكرد في تاريخ الجمهورية التركية يدخل البرلمان بمجموعة برلمانية في ظل شرط الحد النسبي البالغ ١٠ في المائة من أصوات الناخبين والذي جرى تخفيضه منذ أشهر إلى ٧ في المائة، دعوى أمام المحكمة الدستورية لإغلاقه بدعوى دعمه للإرهاب وممارسة أنشطة تستهدف وحدة البلاد.

ولم تشكل الأحزاب الستة تحالفاً انتخابياً، لكنها اجتمعت معاً على مبدأ واحد هو العودة إلى النظام البرلماني المعزز لإنقاذ البلاد من سلبيات النظام الرئاسي المطبق منذ عام ٢٠١٨.

وعقد هذا التحالف ٦ اجتماعات منذ ١٢ فبراير (شباط) الماضي، خلال الجولة الأولى لمحادثات قادته والتي اتفقوا خلالها على مشروع النظام البرلماني الجديد، والمسائل المتعلقة بضمان أمن صناديق الاقتراع. وكان آخر الاجتماعات ذلك الذي عقد الأحد الماضي بمقر حزب السعادة وتم خلاله الاتفاق على الدفع بمرشح واحد للرئاسة، يرجح أن يكون رئيس «الشعب الجمهوري» كمال كليتشدار أوغلو.

وعبّرت أحزاب التحالف عن اعتقادها بأن خوض الانتخابات بمرشح واحد عن المعارضة يعطيه فرصة للفوز بنسبة ٩٠ في المائة.

وتعهد القادة الستة، في بيان عقب اجتماعهم الأخير، تخليص البلاد من النظام الرئاسي و«مساوئه»، وتبني سياسات فعالة في الداخل والخارج تلبي توقعات ومطالب الشعب عبر الدفع بالكوادر المؤهلة في كل المجالات، وعدم إقصاء أي فئة من فئات الشعب.

وجاء في البيان: «سنقدم مرشحاً مشتركاً في الانتخابات الرئاسية وسيصبح هذا المرشح هو الرئيس القادم لتركيا، سيكون هو الرئيس الـ١٣ للجمهورية، نؤكد ذلك لأمتنا، ونؤكد أنه سيكون رئيساً للجميع، وليس فقط لأولئك الذين صوتوا للأحزاب السياسية المجتمعة حول هذه الطاولة. نتمنى أن تطمئن أمتنا فقد أوشكت هذه الأيام المظلمة على الانتهاء، لأننا سنفوز وستفوز تركيا... سنفوز ويفوز مواطنونا البالغ عددهم ٨٥ مليوناً».

حسني محلي:

إردوغان والسياسة.. بين العقيدة والمال والمبادئ

*الميادين.نت

مع ما يسمّى بـ «الربيع العربي»، اعتقد الرئيس إردوغان، بتشجيع من وزير خارجيته أحمد داود أوغلو، بأن الوقت قد حان لإحياء ذكريات السلطنة والخلافة العثمانية بنكهتها القومية التركية، وتمنى أن تجعل منه زعيماً لكل المسلمين والإسلاميين في العالم، بعد أن بايعه «الإخوان المسلمون» العرب منهم وغير العرب.

إلا أن الرياح لم تجر كما اشتهت سفن إردوغان، التي أغرقها صمود الدولة السورية، التي لم تسقط كما سقطت تونس ومصر وليبيا واليمن، وخابت آمال إردوغان «في الصلاة في الجامع الأموي».

كما خابت آماله بإسلاميي المغرب وحزبهم العدالة والتنمية الذي استلم السلطة بشكل سلمي وديمقراطي عام ٢٠١١، إلا أنهم انتهوا تماماً بعد ١٠ سنوات من سماح الملك المدعوم امريكياً وغربياً وإسرائيلياً لهم بالبقاء في هذه السلطة.

وأما في تونس، فقد كان عمر الإسلاميين في السلطة أطول قليلاً مقارنة مع إخوانهم في مصر، التي تدخّل الجيش فيها ووضع حداً نهائياً لتجربتهم «العاطفية»، التي كانت تفتقر لأي برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بل وحتى دينية،

ولطالما كانت بشكل مباشر أو غير مباشر في خدمة المشاريع الامريكية والغربية، وهي جميعاً في خدمة الكيان الصهيوني.

وهو ما انعكس سلباً على مجمل مشاريع الرئيس إردوغان ومخططاته، إذ اعتقد أن تحالفه مع آل تميم بملياراتهم سيكون كافياً لضمان زعامته للإسلاميين في المنطقة والعالم، خاصة بعد أن أرسل جيشه إلى قطر لحمايتها من التهديدات السعودية والإماراتية والبحرينية المدعومة من مصر.

وتطلب منه ذلك الاستمرار في دعمه للإسلاميين بمختلف مجموعاتهم وفصائلهم في سوريا وليبيا وباقي دول المنطقة، إلى أن طلبت واشنطن من حكامها جميعاً أن يلتقوا في قمة العلا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١؛ ليمثل كلّ منهم دوره في المسرحية الامريكية الكبرى.

كان ذلك بداية صفقات المصالحة الثنائية والثلاثية والجماعية، التي شملت الرئيس إردوغان، الذي استدرك مبكراً فركب قطار المصالحة والمصالح، رافعاً شعار «البراغماتية» بعد أن عاش عزلته المعروفة، التي وصفها المتحدث باسمه إبراهيم كالين بأنها «عزلة قيمة».

وما كان على إردوغان في هذه الحالة إلا أن يلبي شروط أعدائه السابقين في الإمارات و«إسرائيل» والسعودية ومصر، وفي مقدمتها قطع العلاقة بالإخوان المسلمين، مصرياً وفلسطينياً وعربياً، وليس سوريا وليبيا ما دام الوضع في هاتين الدولتين لا يزال غامضاً.

والسبب في ذلك هو تناقضات حكام الدول العربية الذين يتسابقون في ما بينهم للتطبيع مع «تل أبيب»، وهذا هي حال الرئيس إردوغان الذي كان على اتصال دائم بالرئيس هرتسوغ ورئيس الوزراء السابق بينيت والحالي لابيد، واتفق وإياه الأسبوع الماضي على تبادل السفراء، بعد قطيعة دامت أكثر من ١٤عاماً.

وكانت تصرفات إردوغان هذه سبباً كافياً للمعارضة لتوجّه إليه اتهامات «بالتخلي عن عقيدته ومبادئه»، وهو ما «ألحق الضرر بسمعة الأمة والدولة التركية وشرفها وكرامتها بعد أن توسّل إردوغان حكام الإمارات و«إسرائيل» والسعودية ومصر كي يصالحوه».

> **أتباع إردوغان وأنصاره يدافعون عن معلمهم دفاعا مستميتا**

واتهمت قيادات المعارضة إردوغان «بتقديم التنازلات كافة للحكام المذكورين مقابل حفنة من الدولارات التي يريد لها أن تساعده في مواجهة تبعات الأزمة المالية الخطيرة التي أوصلت البلاد إلى حافة الإفلاس»، على حد قول وزير الاقتصاد الأسبق، علي باباجان، وهو الآن زعيم حزب «الديمقراطية والتقدم» المعارض لإردوغان.

واتهم باباجان وآخرون من قيادات المعارضة الرئيس إردوغان «بالحصول على قروض مالية بشروط مجحفة من الإمارات والسعودية بعد المصالحة معهما»، وأنه يتمنى لـ«تل أبيب» أن توصي منظمات اللوبي اليهودي المؤثرة في المؤسسات المالية الامريكية والأوروبية بتقديم المساعدات المالية العاجلة لتركيا، حتى يتسنى لها مواجهة مخاطر الأزمة المالية المعقدة.

ودفعت الرئيس إردوغان، والقول للمعارضة، أن

«يطرق أبواب الرئيس بوتين الذي اختلفت المعلومات بشأن حجم دعمه المالي له مقابل مصالحته مع الرئيس الأسد، والتخلي عن دعم المعارضة، والانسحاب من الشمال السوري».

وقدّرت أوساط المعارضة قيمة هذه المساعدات بـ ١٠ مليارات دولار وصلت إلى خزائن المصرف المركزي، من دون أن تكون كافية لتغطية العجز في احتياطيات المصرف وقدّرها البعض بـ ٦٠ مليار دولار.

المعارضة التي قالت «إن إردوغان أمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بإخلاء سبيل القس الامريكي برونسون، بعد تهديدات الرئيس ترامب له، كما أمر في شباط/فبراير ٢٠١٨ بإخلاء سبيل الصحافي الألماني دانيز يوجال بعد اتصال هاتفي بالمستشارة الألمانية ميركل، وكان اتهم برونسون ويوجال بالتجسس والإرهاب والعمالة.

وتوقعت المعارضة للرئيس إردوغان «تقديم المزيد من التنازلات، ليس فقط بسبب الأزمة المالية فحسب، بل أيضاً لضمان استمراره في السلطة بعد الانتخابات في أيار/مايو القادم».

وبحسب كلام قيادات المعارضة فإن إردوغان «مستعد للتخلي عن عقيدته ومبادئه بما أن الغاية تبرر الوسيلة، وهي في هذه الحال أولاً المليارات من الدولارات، وثانياً السلطة التي تعني في نهاية المطاف المزيد من الدولارات»، وما انفكت المعارضة تتهمه بقضايا فساد تورط فيها هو وعائلته والمقربون منه وزاد حجمها على مئات المليارات من الدولارات.

تخلي إردوغان عن عقيدته ومبادئه وتقديمه كل التنازلات لأعدائه السابقين، وأهمهم حكام «إسرائيل»، الذين سبق أن أجبروه على إغلاق ملف سفينة مرمرة مقابل ٢٠ مليون دولار تبرعت بها «تل أبيب» لعائلات الضحايا، يبدو أنه لم يكن كافياً لتخلي حلفائه الإسلاميين عنه.

وهذا هي حال الإسلاميين في ليبيا وسوريا وتونس ومصر وحماس وغيرها من مناطق العالم، كما هي الحال بالنسبة إلى الداخل التركي.

فأتباع إردوغان وأنصاره يدافعون عن «معلّمهم» دفاعاً مستميتاً، ويقولون إن «إردوغان يعرف ماذا يفعل، وأن كل ما يفعله هو تكتيك من أجل الهدف الاستراتيجي للأمة والدولة التركية، وأهدافها السامية».

> **اردوغان كان على اتصال دائم بالرئيس هرتسوغ ورئيس الوزراء السابق بينيت والحالي لابيد**

وهو الكلام الذي لم يعد يقنع البعض من أتباعه، وهذا ما تثبته استطلاعات الرأي التي تتوقع لشعبية إردوغان أن تتراجع إلى ما دون ٣٠٪، ومن دون أن يؤثر ذلك في شعبيته بين الإسلاميين العرب وغير العرب، بعد أن أصابهم «العمى العقائدي»، فتمسكوا به على الرغم من تخليه عنهم، كما تخلى الجميع عنهم، وهي حال واشنطن التي قالت لهم جميعاً بكل أطيافهم وميولهم، معتدلين ومتطرفين، «لقد انتهى دوركم الآن فاسكتوا، وانتظروا التعليمات الجديدة».

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

بايك: اين دعمهم للحرية والعدالة والديمقراطية؟

*وكالة فرات للانباء- ANF

انضم الرئيس المشترك للمجلس القيادي في منظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك إلى برنامج خاص على فضائية (Stêrk Tv) وقدم تقييمات مهمة حول الوضع.وهذا ابرز ماجاء في اللقاء:

حول المجازر في ديريك وديلوك والمراحل المتطورة لإبادة الكرد

من المعلوم أن دولة الاحتلال التركي لا تعترف بالشعب الكردي وتمارس ضده سياسة الإبادة، حيث تنفذ حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية (AKP-MHP) سياسة الإبادة على مستويات عالية، وبشكل واضح، كما أنها تعلن بكل بوضوح بأنها ستقضي على جذور الكرد، كما أنه يقتل الكرد كل يوم، وينشرها على شاشات التلفاز وفي الصحف والمجلات، لا ينشرها فقط بل يعبر عن سعادته أيضاً، يعني أنه يتخذ مراحل متطورة في إبادة الكرد، ويريد تحقيق نتائج، كما أنه يعبرعن سعادته للجميع، إن دولة الاحتلال التركي وحكومة العدالة والتنمية والحركة القومية (AKP-MHP) لا تعادي حزب العمال الكردستاني، ولا الكرد المتواجدين في شمال كردستان فقط، بل تعادي جميع

الكرد في العالم، يعني أنها تريد القضاء على الكرد، حتى لا يبقى شيء باسم الكرد وكردستان، تستفيد من الحرب العالمية الثالثة التي تحدث الآن، حيث تريد تحقيق أهدفها ضد الكرد والتي كانت تسعى إليها منذ سنوات، ولأجل ذلك فأن تركيا تستغل جميع الفرص الداخلية والخارجية، لقد علق مصيره بالكامل على القضاء على حزب العمال الكردستاني وإبادة الشعب الكردي، ولكي تضمن بقائها في السلطة فأنها تطورعداءها ضد الكرد بلا حدود، يعني أنه كيف كان داعش ترتكب مجازر بأساليب مختلفة ، فأن دولة الاحتلال التركي تمارس نفس الشيء، كيف كان داعش يقود المركبات والدراجات النارية على أجساد الناس وترتكب مجازر، فان دولة الاحتلال التركي تفعل ما كانت تفعله داعش، لأن ماحدث في ديريك وديلوك هي مجازر جماعية وليست صدفة، لا أحد يستطيع القول بأنها حوادث، كل هذا يجري بشكل مدروس وممنهج، وبهذه المناسبة أعزي الأشخاص الذين فقدوا حياتهم في ديريك وديلوك ، كما أعزي عوائلهم وعموم شعبنا، وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين، تقوم حكومة العدالة والتنمية والحركة القومية في ديريك وديلوك بقتل الشعب الكردي عن طريق الحوادث، تقتلهم في السجون وتدعي بأنه كان مريضاً وتوفي، أو أنه كان حادثاً ومات، تقتل الناس في السجون وتعدمهم كل يوم، ولكي لا يفهم أحدا كل هذا، فأنها تدّعي كل يوم بأسلوب مختلف .

هذه المجازر التي ترتكب بحق النساء ليست صدفة

كما تقتل النساء في الكثير من الأماكن،حيث تمارس القتل بطريقة وحشية كما جرى في قلابان، شينوفا وفي آمد،أي أنهم يريدون بهذه الطريقة تخويف النساء والقضاء على حركتها، إذا مارسوا هذا الشيء فهذا يعني بأنهم يهاجمون الحياة بطريقة وحشية، لأن المرأة هي الحياة ، هذه المجازر التي ترتكب بحق النساء ليست صدفة، لأنها ضد النساء، ضد الحياة، ضد الشعب الكردي وضد الشعب التركي، كما يعرف أيضاً بأنها تهاجم طبيعة كردستان وتقطع الأشجارأيضاً ، يعني أنها تستهدف جغرافية كردستان كلها، أي أنها لا تبقي للكرد مجالاً للعيش، إنها ليست مجرد قضية قطع الأشجار، هذا يعني بأنها تقضي على حياة جميع البشر وحياة جميع الحيوانات، أنها تفعل ذلك حتى لا يقدر أحد العيش في تلك المناطق، تم قتل السياح العرب في مصيف برخ في جنوب كردستان، واستشهد أربعة أطفال قبل أيام في الحسكة، وأصيب ١١آخرون في نفس الهجوم، هؤلاء الأطفال كانوا قد فقدوا آبائهم وأمهاتهم في هجوم لداعش، إنها تنتقم لداعش بشكل متعمد، كل هؤلاء الأطفال كانوا أطفال الذين حاربوا داعش واستشهدوا، وهذه هي تهمتهم، يجب أن يقضى عليهم، إذا نظر الإنسان حوله فأنه يرى بأنهم يستهدفون كل شيء يسمى كردياً، لا يستهدفون حزب العمال الكردستاني فقط، بل يستهدفون الكرد وكردستان في جميع أنحاء العالم ، أنهم يمارسون هذه السياسة، كما أن المجزرة التي حصلت في ديريك وديلوك تتحمل مسؤوليتها حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، هذ ليست حادثة، هذه مجزرة، مجزرة بحق الكرد، ولذا يجب أن لا يقبل الشعب تعازي هؤلاء القتلة ووأن يقوموا بطردهم، أنهم يقومون بالمجازر وبنفس الوقت يأتون لتقديم العزاء، يجب على شعبنا عدم قبول هذا الشيء، هذا موقف غير صحيح، حيث لا يقبل هذا الشيء في أي جانب من جوانب الإنسانية، الوطنية، الأخلاقية و السياسية، وخاصة سليمان صويلو الذي يقتل شعبنا ويعلن عنها كل يوم، حيث يتحدث عن كيفية الحصول على النتائج، يستخدمون جميع أنواع الأسلحة، ويمارسون الحرب الخاصة، حيث لا يحاربون بل يرتكبون مجازر ضد شعبنا، يجب على شعبنا عدم قبول هذا.

استمرار الهجمات بدعم الناتو وتواطوء بارزاني

تستخدم دولة الاحتلال التركي جميع أنواع الأسلحة، منها الأسلحة النووية، القنابل الفسفورية، الأسلحة الحرارية، الكيماوية، إضافة إلى تحليق عشرة أو خمسة عشر من طائرات استطلاع تركية في سماء تلك المناطق كل يوم، كما إنهم يستخدمون الطائرات الحربية، مروحيات هليكوبتر، وكذلك الدبابات، المدافع والصواريخ، أي جميع أنواع الأسلحة التي في أيديهم ضد قوات الكريلا، من جهة يساعدها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومن جهة أخرى يتواطأ معها البارزاني من جميع الجهات، كما أنها تستخدم المرتزقة، وكافة هذه الأسلحة كل يوم، بالرغم من ذلك، فهي غير قادرة على تحقيق نتائج، ماذا توضح هذه الحقيقة، تعني أن قوات الكريلا هي التقنية الأقوى بحد ذاتها، تستعد الكريلا وفق تقنيات تركيا من جميع النواحي، لذلك، فإنها توجه ضربات قوية لدولة الاحتلال التركي، وتكبدها خسائر فادحة يومياً.

لقد خططوا لاحتلال تلك المناطق بالكامل في غضون أسابيع عدة والقضاء على قوات الكريلا، والخطة التي طوروها كانت مبينة على هذا الأساس، لكنهم اليوم، ولأكثر من ٤ أشهر، لا يمكنهم التقدم خطوة واحدة في مناطق الكريلا، إذا لم يتمكنوا من القضاء على مقاتلو الكريلا، فلن يتمكنوا أيضاً من التقدم، فشل الاحتلال، كما أنهم يعيشون العديد من المشاكل، ولكي لا يرى أحد، فهم يقصفون جثث قتلاهم أيضاً، لكنهم أيضاً يروجون دعايات بين الشعب، ومن بين هذه الدعايات التي يقدمها، من ناحية، كيفية ضرب قوات الكريلا، كيفية القضاء على الكريلا.

مقاتلو الكريلا يخوضون هذا النضال في ظل ظروف صعبة

أهنئ مقاتلات وحدات المرأة الحرة YJA-Star ومقاتلو قوات الدفاع الشعبي HPG، الذين يدافعون عن كرامة الشعب الكردي، ويضحون بحياتهم من أجل ذلك، هكذا يعيش الأبطال العظماء، لذلك هؤلاء ليسوا أبطال الشعب الكردي فحسب، بل أبطال الإنسانية أيضاً، لأنهم يناضلون ضد الفاشية، ضد الإبادة الجماعية، لذلك ، يجب على الجميع تعزيز وحدتهم مع الكريلا وتعزيز فعالياتهم، ولا ينبغي ترك العبء على عاتق مقاتلي الكريلا وزاب، آفاشين ومتينا فحسب، إنهم يقومون بواجباتهم على مستوى عال، إنهم يخوضون حرباً ضخمة، كما أن الناتو يدعم الدولة التركية ويساعدها من جميع الجهات، والبارزاني ايضاً يقدم الدعم اللازم لها ويستخدمون جميع أنواع الأسلحة، هؤلاء الرفاق الذين يناضلون في زاب، متينا وآفاشين يصعدون هذا النضال في ظل ظروف صعبة للغاية، ربما لا يأكلون لعدة أيام، وربما لا يتمكنون من الاستحمام لأشهر، والأسلحة التي بحوزتهم أسلحة معروفة وليست أسلحة كبيرة جداً، بهذه الطريقة، يقاومون هذه التقنيات ويوجهون ضربات موجعة للعدو ليلاً ونهاراً، لهذا السبب يجب أن يرى الجميع هذا.

عن حدة الحرب وحصيلة الخسائر

قيادتنا تكشف دائماً عن حصيلة الحرب دائماً، كل يوم، ومرة واحدة في الأسبوع والشهر، شهرين وثلاثة أشهر وفي النهاية كشفت عن الحصيلة بعد أربعة أشهر، وفي هذه الحصيلة، يمكن للمرء أن يفهم مستوى الحرب، بمعنى آخر، يمكن فهم كيفية خوض الحرب، ما الذي يشهد في تلك الحرب، سواء من ناحيتنا أو من ناحية العدو، فأنه يمكن لأي شخص أن ينظر إلى تلك الحصيلة العمومية ويفهم الحرب التي تدار، كما أن الضربات التي تلقتها دولة الاحتلال

التركي كبيرة جداً، وقدمت قوات الكريلا أيضاً شهداءً، لكن عندما يقارن المرء حدّة الحرب وعدد الشهداء، فإن شهداء قوات الكريلا قليلون حسب الحرب الدائرة، هذه حقيقة، وما السبب؟

التكتيكات التي تستخدمها قوات الكريلا ضد تكتيكات وتقنيات العدو، هي السبب، من جهة يقدم مقاتلو الكريلا شهداء قليلون، ومن جهة ثانية يوجهون ضربات قوية للعدو، ويفشلون تقنياتهم، هذا يعني أن الإنسانية، وخاصةً أولئك الذين يناضلون من أجل الحرية والديمقراطية، يمكن للمضطهدين الحصول على العديد من النتائج لأنفسهم من الحرب التي تدار حالياً في زاب، متينا، وآفاشين، من الضروري عدم القتال كالسابق، وإبداء النضال كما كان من قبل، إذا فعلوا كالسابق، فلن يتمكنوا من الحصول على نتائج، ولكن إذا حققوا نتائج في المناطق المذكورة، ودربوا أنفسهم حول هذا، فيمكنهم بسهولة إبداء مقاومتهم لأجل الحرية والديمقراطية ضد الاحتلال والسلطات، ويمكنهم اكتساب النتائج، وهذا يعني أن الوضع ليس كما كان في السابق، لقد طوّر نظام الحداثة الرأسمالية تغييرات من الناحية التكتيكية- التقنية، وخاصةً ضد قوات الكريلا، أعاد قوات الكريلا باسم وحدات المرأة الحرة – ستار (YJA-STAR)، قوات الدفاع الشعبي (HPG) الذين يخوضون في زاب ومتينا وفي تلك المناطق حرباً قوياً وفقاً لتقنيات وتكتيكات العدو، إعادة بناء الكريلا، لم يعد يستخدم مقاتلو الكريلا تكتيكات حرب الكريلا الكلاسيكية، ولهذا السبب، فإن الدولة التركية، بمساعدة الناتو، وبتواطؤ البارزاني، تستخدم كافة أنواع الأسلحة، ولا يمكنها تحقيق نتائج، وتتلقى خسائر فادحة أيضاً، فهذه هي نتيجتها، لذلك فإنها مثال على الفشل بالنسبة للجميع.

نحن نعرف الآن بأن جميع مقاتلي وحدات المرأة الحرة- ستار(YJA STAR) و قوات الدفاع الشعبي(HPG)، في متينا، زاب وآفاشين، يقودون نضالاً أسطورياً في أية ظروف وبأية إمكانات، وخاصة الذين يخوضون حرباً في الأنفاق، وعندما يخرجون يوجهون ضربات للعدو ويحمون مواقعهم، ويعودون إلى الأنفاق مرة أخرى، يقوم العدو بالكثير من الانفجارات، ويطلق الغازات، وأخيراً جلب الجرافة لكي يهدم الكهوف، يريد أن لا يجعل لهم منفذاً، لكي يستشهد جميع الرفاق، وبالرغم من كل تلك الظروف، فأن هؤلاء الرفاق يصفون وصفاً تاريخياً.

اين دعمهم للحرية والعدالة والديمقراطية

تركيا ، التي تنفذ إبادة جماعية علانية ، تقول إنني سأفعل ذلك أيضًا, فكل يوم يرى الجميع أمثلة على ذلك في شمال وجنوب وغرب كردستان, إذا كانوا ، كما يدّعون ، الديمقراطية والحرية وحقوق الشعوب ويتخذونها أساس لهم ، فنحن نؤمن بالعدالة ، نحن ضد الدكتاتورية ، نحن ضد الظلم ، لزامٌ عليهم عدم دعم تركيا ، حتى الوقوف ضد سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها تركيا, هذا هو المطلوب منهم, إذا لم يفعلوا ذلك ، فإن كل ما يدعونه مجرد أكاذيب ، ربما كذبوا على الكرد حتى الآن ، لكنهم لا يستطيعون الكذب على الكرد بعد الآن, لم يعد الكرد كما كرد الماضي, لقد قرر الكرد الآن الدفاع عن أنفسهم, وأعدوا النظر بكل التضحيات والأثمان, يجب على الجميع معرفة ذلك, فلا أحد يستطيع بعد الآن أن يواصل مصالحه الخاصة من خلال تنفيذ الإبادة الجماعية بحق الكرد.

لقد عقد اجتماع في طهران, تركيا أرادت أن تقبل كل من روسيا وإيران بمطالبها ودعمها, ماذا كان مطلب تركيا؟ القضاء على حزب العمال الكردستاني ، إبادة الكرد, بالطبع ، لاسيما دخول روج آفا يعني احتلال أماكن جديدة, وهي بالفعل دخلت, وهي هناك, لكن تركيا تتطلع لاحتلال أماكن أخرى, بمعنى آخر, القضاء على كيان روج آفا حتى لا

يكون للكرد أي حقوق فيها.

فحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية طلبوا ذلك في طهران ، لكن لم يتم قبوله, إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك أشياء آخرى جرى الاتفاق عليها في ذلك الاجتماع, وتم قبول بعض الأشياء, أي أن تركيا يجب أن تبني علاقات مع سوريا ,و لكي توسّع سوريا من سيطرتها على روج آفا, من أجل ذلك ، يجب أن يتبادلوا المعلومات استخباراتياً, ويعملوا سوياً, تم اتخاذ بعض القرارات على هذه الأسس, لكن ذلك لم يكن رغبة أردوغان, لهذا السبب ذهب إلى سوتشي والتقى ببوتين, بالإضافة إلى ذلك ، أراد الحصول على بعض الأشياء من بوتين, ماذا قال أردوغان عندما غادر سوتشي متوجهاً صوب تركيا؟ قال إننا وروسيا سنركز معًا على شمال وشرق سوريا, سنعمل معا, هذا البيان أوضح كل شيء, يقول إنهم تلقوا بعض الأشياء الأخرى في سوتشي, يعني ، قدمت روسيا بعض الوعود الأخرى, ما هي؟ بعد سوتشي ، على أرض الواقع , يمكننا استخلاص النتائج منها, أي على أي أساس تم الاتفاق, قالوا يمكننا فتح المجال الجوي لكم ولانغلقه, هذا لأن الشعب قال إن المجال الجوي يجب أن يُغلق, كذلك العديد من الأحزاب والمنظمات في روجافا تريد هذا أيضًا, لكن روسيا هي التي قالت لن نغلق الأجواء, ونرى ذلك على الواقع, إذا لم يكن هناك مثل هكذا القرار, لكان عندما كثفت تركيا هجماتها الجوية ، وحصل هناك شهداء ، لكانت أغلقت المجال الجوي, لكننا لم نرى ذلك, بل التزمت الصمت, بمعنى تقول لتركيا بإمكانك القتل, مهما قتلتي اقتلي, وتركيا تنفذ ذلك طبعاً.

على الشعب الكردي عدم التخلي عن أرضه

مرة أخرى روج آفا ، شعب روج آفا ، مقاتلو روج آفا يقاتلون ضد داعش, لقد وجهوا ضربة كبيرة لداعش, تم إنقاذ البشرية من كارثة كبيرة, الإنسانية مدينة لروج آفا, وللشعب الكردي. لكننا نرى أن الدولة التركية تقتل هؤلاء الناس كل يوم وترتكب مجازر بحقهم, أخرها ،كان قتل الأطفال الذين وقفوا ضد داعش ، الذين قاتل آباؤهم وامهاتهم ، ثم استشهدوا ، تُركوا بلا أم و أب ، كانوا في مدرسة واستشهدوا, يجب أن ترى أوروبا وأمريكا هذا, فالبشرية بحاجة إلى رؤية هذا وعدم قبوله, لا تساعدوا الدولة التركية, لا تكونوا شركاء في الإبادة الجماعية ماديًا أو معنوياً, هذا ما نريده, يحتاج شعبنا أيضًا إلى معرفة أنه يتم تنفيذ سياسة قذرة جدًا تجاهه, والآن يريدون إفراغ القرى وتهجير الشعب ، لذلك يستهدفون القرى ويستهدفون الأهالي,ومهما كان الثمن والتضحية لايجب على أحد ترك قريته , وأرضه , فإذا ما تركوها, حينها ستنفّذ سياسة الدولة التركية.

إلى جانب ذلك يريدون القضاء على المسؤولين والكوادر وإضعاف الحركة هناك حتى يتمكنوا من القتال ضدهم, الآن يستخدمون هذا التكتيك, بمعنى: إضعاف الشعب ، إضعاف القوات العسكرية ، إضعاف القيادة حتى لا يتمكن الشعب من النضال من أجل الحرية ، عندها يمكن تطوير تنظيم جديد لبعض الأماكن ، لاحتلال أماكن جديدة, لأنهم يريدون بقاء أردوغان في السلطة ,و كيف يبقى في السلطة؟ فقط بالحرب, فقط بقتل الكرد ، وإبادة الكرد, يجب ألا ينسى شعبنا هذا وأن يستعد لمواجهته بكل السبل, يجب أن يقاتل ضد كل من يعاديه , هذا هو الصحيح, هو الذي سيبقي هذا الشعب حياً.

المرصد السوري و الملف الكردي

مسار الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية

قيّم اجتماع المجلس الرئاسي لمجلس سوريا الديمقراطية؛ مسار الأزمة السورية في ظل المتغيرات والصراعات الإقليمية والدولية التي يعيشها العالم وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الملف السوري ومسار التسوية السياسية.

الاجتماع الذي يضم إلى جانب الرئاسة المشتركة للمجلس ورئاسة الهيئة التنفيذية؛ ممثلي الأحزاب والقوى السياسية والفعاليات المدنية والمجتمعية، بحث نتائج الاجتماعات التي عقدت خلال الاسابيع الماضية وتأثيرها على الشعب السوري وقضيته.

بعد استعراض شامل للقضايا والملفات التي تشغل لرأي العام العالمي سواء في المنطقة أو الشرق الاوسط أو العالم، ناقش الاجتماع الهجمات التركية عبر القصف المباشر أو عبر المسيّرات واستهدافها للمناطق الآهلة بالمدنيين كالأسواق والمناطق المكتظة بالمواطنين.

ورأى الاجتماع أن الهجمات التركية وتهديداتها المستمرة لمناطق الشمال السوري يُعد السبب الرئيسي لعرقلة مسار التسوية السياسية وإنهاء مأساة الشعب السوري، هذا إلى جانب محاولات تركيا لعرقلة عمليات مكافحة الإرهاب وحماية سجون داعش ومخيم الهول الذي يتفق العالم على خطورته على الأمن الإقليمي والدولي.

وقيّم مكونات «مسد» السياسية توجهات السياسة التركية نحو اجراء "مصالحة" مع السلطة في دمشق، ورأت أن هذه التوجهات سوف تخدم مصالح الحكومة التركية والسلطة في دمشق وستكون ضد تطلعات الشعب السوري بمختلف مكوناته الذي يناضل منذ أكثر من أحد عشرعاماً من أجل التغيير والتحول الديمقراطي وتحرير الأراضي السوري من المحتلين.

بموازاة ذلك، بحث الاجتماع مسار الحل السياسي الذي بات يخضع لتوازنات مختلفة بعد الأزمات والظروف التي يعيشها العالم، حيث جدد المجلس ومكوناته السياسية التأكيد على أهمية تقوية الجبهة الداخلية واستمرار التواصل مع الدول الفاعلة في الملف السوري وبناء علاقات استراتيجية مع الدول العربية.

واستعرض الاجتماع جهود مجلس سوريا الديمقراطية وممثلياته في الخارج وأنشطة مكاتبه في الداخل من أجل ايجاد حل شامل للأزمة السورية عبر الابقاء على سياسة الانفتاح على جميع القوى الوطنية والساعية لحل حقيقي للأزمة ومسار استوكهولم لعقد مؤتمر القوى والشخصيات الديمقراطية.

في الجانب التنظيمي استعرض ديوان الاجتماع طلبات الانضمام للمجلس من قبل أحزاب وقوى وشخصيات سورية، إضافة لتقيّم أنشطة مكاتب المجلس وبرامج علمهم خلال الفترة الماضية.

امـريكا وإيـران فـي سـوريا.. هل هي حرب خفية؟

تبادلت القوات الامريكية ومسلحون يشتبه بأنهم تابعون أو مدعومون من إيران القصف في شمال شرقي سوريا خلال الأيام القليلة الماضية، في حالة ليست الأولى، ما يشي بشبهة حرب خفية بين طهران وواشنطن في سوريا.

فقد قال كولونيل جو بوتشينو المتحدث باسم القيادة الوسطى الامريكية «سنتكوم» ان القوات الامريكية ردت اليوم على هجمات صاروخية ضد موقعين في سوريا، فدمرت ثلاث سيارات ومعدات كانت تستخدم لإطلاق بعض الصواريخ.

بدأت الهجمات الساعة ٧:٢٠ مساء بحسب التوقيت المحلي في سوريا

سقطت عدة صواريخ داخل محيط موقع دعم البعثة «كونوكو» في شمال شرقي سوريا.

التقييمات الأولية تشير إلى مقتل ٢ أو ٣ من المسلحين المشتبه بأنهم مدعومون من إيران.

وكشف أنه تم علاج أحد الجنود الامريكيين في موقع دعم البعثة كونوكو من إصابات طفيفة وقد عاود الخدمة، مشيرا الى ان جنديين آخرين يخضعان لفحوصات بسبب إصابات طفيفة.

تأهب القوات الامريكية

من ناحيته، صرح قائد قوات «سنتكوم» الجنرال مايكل «إريك» كوريلا أن «القوات الامريكية تراقب الوضع عن كثب»، وأن «لديها مجموعة كاملة من القدرات للتخفيف من التهديدات في جميع أنحاء المنطقة والثقة الكاملة في حماية قواتنا وشركائنا في التحالف من الهجمات.»

القوات الامريكية استخدمت مروحيات هجومية للرد على الهجمات الصاروخية ومصادر إطلاق الصواريخ، مضيفا أن «الاستجابة كانت متناسبة ومتعمدة».

الولايات المتحدة لا تسعى إلى صراع مع إيران،

القوات الامريكية ستواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشعب الامريكي والدفاع عنه.

ومن المتوقع انه سيتم الإفراج عن تفاصيل إضافية عندما تصبح متوفرة.

نفي إيراني

بحسب بيان قوات «سنتكوم» فقد استهدفت الهجمات التي شنتها المروحيات الهجومية الامريكية، الثلاثاء، «منشآت بنى تحتية تستخدمها مجموعات مرتبطة بـالحرس الثوري الإيراني».

إيران سارعت إلى نفي وجود أيّ علاقة بينها وبين المجموعات التي استهدفتها الغارات الامريكية.

أعربت إيران في الوقت نفسه عن إدانتها لهذه الضربات التي تشكّل «انتهاكاً» لسيادة سوريا.

بيان الخارجية الإيرانية: هذا الاعتداء الجديد للجيش الامريكي على الشعب السوري هو اعتداء إرهابي ضدّ المجموعات الشعبية والمقاتلين ضدّ الاحتلال.

البيان نفى أن تكون المجموعات التي استهدفتها المروحيات القتالية الامريكية تابعة لطهران.

الجدير بالذكر أن مئات الجنود الامريكيين ينتشرون في شمال شرقي سوريا في إطار تحالف يركّز على محاربة ما تبقى من عناصر داعش.

رد امريكي بطلب من بايدن

وفي وقت سابق، قال متحدث عسكري امريكي إن ٨ مقاتلات امريكية، ٤ طائرات إف-١٦ و٤ طائرات إف-١٥إي، قصفت ٩ أهداف في سوريا.

المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي قال إن الضربات استهدفت مستودعات ذخيرة ومنشآت عسكرية أخرى.

كيربي أشار إلى أنه لم ترد تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين.

وكان الجيش الامريكي قال، يوم الثلاثاء الماضي، إنه نفذ ضربة في دير الزور بسوريا استهدفت منشآت بنية تحتية تستخدمها جماعات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

القيادة المركزية للجيش قالت في بيان إن مثل هذه الضربات تهدف إلى حماية القوات الامريكية من هجمات الجماعات المدعومة من إيران.استشهدت القيادة المركزية للجيش الامريكي بحادث من هذا القبيل وقع في ١٥ أغسطس.

القيادة المركزية قالت إن الهجوم ضد مجمع يديره التحالف ومقاتلو المعارضة السورية اشتمل على هجوم بـطائرة مسيرة.

وقال المتحدث باسم الجيش الكولونيل جو بوتشينو «الرئيس (جو بايدن) أعطى توجيهات بهذه الضربة».

ووصفت القيادة المركزية الضربة بأنها «إجراء متناسب ومدروس يهدف إلى الحد من مخاطر التصعيد وتقليل مخاطر وقوع إصابات».

ليست المرة الأولى

والضربة الامريكية هذه ليست الأولى التي توجهها طائرات حربية امريكية إلى قوات مدعومة من إيران في العراق وسوريا.

في يونيو من العام الماضي، قصفت الولايات المتحدة منشآت لقيادة العمليات وتخزين أسلحة في موقعين في سوريا وواحد في العراق.

وانتشرت القوات الامريكية لأول مرة في سوريا خلال حملة إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما على تنظيم داعش، بالاشتراك مع جماعة يقودها الكرد تسمى قوات سوريا الديمقراطية.

الميليشيات المدعومة من إيران أسست موطئ قدم لها في سوريا أثناء قتالها لدعم الرئيس بشار الأسد خلال الحرب الأهلية السورية.

وتتركز الميليشيات المدعومة من إيران إلى حد بعيد غربي نهر الفرات في محافظة دير الزور، حيث تحصل على الإمدادات من العراق عبر معبر البوكمال الحدودي.

د.محمد نور الدين :

تذبذب تركيّ حيال سوريا: عودةٌ إلى لغة التهديد

يستمرّ التناقض في الإشـارات الآتية من تركيا بخصوص مسار المصالحة مع سوريا، وآخر مظاهره تلويح متجدّد بعملية عسكرية في الشمال السوري، ودعوة من خارج السياق إلى «وضع دستور جديد لسوريا بالسرعة الممكنة». دعوةٌ سرعان ما وجدت مؤيدين لها في أوساط القاعدة «الإردوغانية» الرافضة للمصالحة، والتي عادت إلى رفع سقف الشروط حدّ الحديث عن «منطقة آمنة»، فيما ذهبت منابر المعارضة إلى الحديث عن الصعوبات التي تعترض طريق التطبيع، من دون أن تَعدّ ذلك مستحيلاً

جاءت تصريحات وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، خلال زيارته الأخيرة لموسكو، واضحةً لناحية التأكيد أن مفتاح المصالحة مع تركيا، يتمثّل في انسحاب جيشها بشكل كامل من الأراضـي السورية، وتخلّي حكومتها عن كلّ أنواع الدعم للمنظّمات الإرهابية، وتوقُّفها عن التدخُّل في الشؤون الداخلية السورية. لكن الإشارات الآتية من أنقرة بهذا الخصوص لا تزال موسومة بالتناقض؛ إذ جدّد الرئيس رجب طيب إردوغان تهديداته بأن بلاده «ستُواصل عملياتها العسكرية وفقاً لأولوياتها.

وكما قُلنا سابقاً أقول اليوم لكلّ العالم، إنه يمكن فجأة وفي ليلة ما، الوصول إلى أيّ مكان»، مضيفاً أنه «في كلّ مرة نتّجه فيها إلى القيام بعملية عسكرية، يلوّحون بأصابعهم رافضين العملية، ونحن نعرف مِثل

هذا النفاق والرياء، لكنّنا لن نردّ عليهم، وسنُواصل القيام بما تُمليه علينا أولوياتنا الأمنية»، مُنهياً كلامه بأنه «من دون شريط أمني بعمق ٣٠ كيلومتراً، فلن تنتهي عملياتنا العسكرية».

وجاء حديث إردوغـان خلال الاحتفال الذي أُقيم بمناسبة الذكرى الـ٩٥١ لـ«مَوقعة ملازكرد» بين السلاجقة والبيزنطيين عام ١٠٧١، وذلك في منطقة أخلاط في شرق تركيا في مكان المعركة التاريخية التي انتهت بانتصار كبير للسلاجقة فَتح باب الأناضول أمامهم.

بدوره، اعتبر وزير الدفاع، خلوصي آقار، في حوار مع صحيفة «خبر تورك»، أن «تل رفعت ومنبج تَحوّلتا أخيراً إلى عشّ للإرهاب.

وعملياتنا العسكرية ستتواصل حتى تنظيف المنطقة نهائياً من الإرهـــاب». وإذ أوضح أن «مـوعـد العملية سيتحدّد عندما تكتمل الظروف لبدئها»، فقد دعا إلى «وضـع دستور جديد لسوريا بالسرعة الممكنة، حتى تَجري على أساسه انتخابات تنبثق عنها حكومة شرعية».

وفي الاتجاه نفسه، كتب في الصحيفة عينها، كمال أوزتورك، المُوالي للسلطة، قائلاً إن «أيّ سلام تركي مع سوريا يجب أن يتضمّن دستوراً جديداً وانتخابات، وعودة اللاجئين واستعادة ممتلكاتهم، وإخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا، وعدم انسحاب القوات التركية إلاّ بالتزامن مع انسحاب القوات الامريكية والروسية والإيرانية وحزب الله، ووقف نشاط حزب العمال الكردستاني، ووضع نظام دستوري يساوي بين جميع الأعراق والمذاهب».

واعتبر أنه «في حال لم تُوافق سوريا على هذه الشروط، يجب استصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء منطقة آمنة ومنطقة حظر جوّي فوق سوريا وما إلى ذلك من إجراءات».

وبينما رأى سادات إرغين، في صحيفة «حرييات»، أن كلام المقداد عن التنظيمات الإرهابية إنّما يُقصد به «الجيش السوري الحر»، و«هذا سيكون من المشكلات الشائكة في الحوار بين البلدَين»، فقد أعرب الناطق باسم حزب «العدالة والتنمية»، عمر تشيليك، عن اعتقاده بأن «الظروف التي كانت سبباً لقطع العلاقات مع سوريا لم تختفِ».

ومع أن هذا التصريح فسّره البعض على أنه محاولة لتسكين قواعد الحزب، فإن ما لا يخفى هو أن جانباً من قاعدة إردوغان تَنظر بعين الشكّ إلى إمكانية تحقيق مصافحة بينه وبين الرئيس السوري، بشار الأســـد، الـــذي طالما وصفتْه بأقذع النعوت، بل وتُعارض مِثل هذه المصالحة.

> **حذروا إردوغان من أن يستغل خطوة المصالحة لغايات سياسية داخلية**

لكن حتى النائب الـمـعـارض، مصطفى بلباي، اعتبر أن تلك المصافحة «ليست سهلة»، لافتاً إلى أن «هناك أكثر من أربعين عقدة في طريق العلاقات بين البلدَين، لكنها تبدأ بتفكيك العقدة الأولى عبر بدء الحوار المباشر»، في حين حذّر زعيم حزب «السعادة»، تيميل قره ملا أوغلو، إردوغان من أن يستغلّ «خطوة المصالحة لغايات سياسية داخلية»، مشدّداً على أن «العلاقات مع سوريا أكبر من أن تدْخل في زواريب السياسات المحلّية».

وعلى مقلب الكتّاب المعارضين، كتب الباحث في الشؤون الخارجية، باريش دوستر، في صحيفة «جمهورييات» المعارضة، أن «مجرّد الوصول إلى مرحلة المفاوضات والجلوس إلى طاولة واحدة بين أنقرة ودمشق بعد ١١ عاماً من القتال، هو أمر مهمّ وإيجابي»، مستدركاً

بأنه «يجب القيام بالمساءلة عن الوضع الذي وصلت إليه تركيا التي تُعتبر من أكبر الخاسرين، بعد سوريا، من الحرب القائمة، فيما كسبت الولايات المتحدة واستقرّت في سوريا داعمةً قوات الحماية الكردية، وكسبت باتّخاذ اليونان وجنوب قبرص قاعدتها الرئيسة في شرق المتوسّط».

ويشير دوستر إلى «انهيار السياسة الخارجية التركية التي تدّعي أنها رائدة العالم الإسلامي وزعيمة العالم العربي، فيما لم يتسبّب حبّ الإخوان المسلمين سوى في إلحاق الضرر الكبير بتركيا وإخافة العالم العربي»، مضيفاً: «لقد فُهم مرّة أخرى كم أن العلمانية ضرورية، ليس فقط في السياسات الداخلية بل أيضاً في السياسات الخارجية».

وفي «جمهوريات» أيضاً، كتب محمد علي غولر أن «البـاب مع دمشق قد فُتح، ولكن يَصعب فتحه بالكامل»، عازياً ذلك إلى أن «سوريا تـرى أن تركيا عملت على مدى ١١ عاماً للإطاحة بالحكومة في دمشق، وفتحت حدودها للمقاتلين الأجانب، وأسّست ودعمت جيشاً من المعارضة، ولديها جنود يحتلّون مناطق مختلفة من أراضيها».

أمّا لجهة تركيا، فإن «للعودة عن سياسات عمرها ١١ عاماً من العمل على إسقاط النظام في سوريا، وإقامة مناطق نفوذ هناك، كلفة داخلية وخارجية»، وفق غولر، الذي أضاف أن «لتلك العودة تأثيرات على الانتخابات الرئاسية في الداخل.

كما أن للتخلّي عن الجيش السوري الحر تأثيراته الأمنية التي يمكن أن تَظهر».

ورأى الكاتب أن «العقبة الأساسية أمام التطبيع مع دمشق هي سياسات إردوغان المتعدّدة الأبعاد، من الفوز بانتخابات الرئاسة، إلى الحاجة إلى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لتحقيق المصالحة»، متابعاً أن هذه الصعوبات تتجلّى في تصريحات لمسؤولين في السلطة مِن مِثل: «نحن لم نقُل اتفاقاً بل مصالحة»، و«الهدف ليس التطبيع بل الحوار»، و«نظرتنا إلى الأسد لم تتغيّر».

ومع ذلك، شدّد غولر على أن «التطبيع بين أنقرة ودمشق أهمّ من كلّ العقبات»، راسماً خريطة طريق لكيفية تحقيقه، على النحو الآتي:

١- انسحاب الجيش التركي تدريجياً من سوريا وتسليم السيادة للجيش السوري.

٢- إغلاق أنقرة جميع المقرّات السياسية للمعارضة في تركيا، كما قطْع كلّ العلاقات العسكرية مع المعارضة في الداخل السوري.

> **صحيفة: السلام الدائم لن يكون ممكنا من دون موافقة الكرد وحلفائهم**

٣- تطوير دمشق لنموذج العفو العام لنزع السلاح والبدء بحلّ مشكلة اللاجئين ميدانياً.

٤- أن يعمل الجيشان السوري والتركي معاً ضدّ كلّ الجماعات التي ترفض إلقاء السلاح.

من جانبه، عكَس جعفر تار، في صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» التابعة لحزب «العمال الكردستاني»، جانباً من الموقف الكردي من مسألة المصالحة، قائلاً إن «إردوغان، الخاسر الحقيقي في الحرب السورية، يريد لقاء الأسد في أسرع وقت وإنهاء العملية بأقلّ ضرر ممكن. ولكن هل النظام في سوريا مستعدّ لذلك وبأيّ شروط؟». ورأى تار أن «الكثير قد تَغيّر في المنطقة منذ عشر سنوات. لكن الأسد وإردوغان لم يَعُد بإمكانهما حلّ المشكلة بمفردهما، والسلام الدائم لن يكون ممكناً من دون موافقة الكرد وحلفائهم».

محمود قاسم :
*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

تجميد مرحلي..لماذا لم تنجح التهدئة في تسوية صراعات الشرق الأوسط؟

تشهد الصراعات المُسلحة في منطقة الشرق الأوسط جولات من التهدئة تبدأ عادة بإقرار هدنة تفضي إلى توقف الأطراف المتصارعة عن عمليات القتال والتصعيد العسكري، وذلك من خلال الإعلان عن وقف إطلاق النار ودخوله حيز التنفيذ. وعلى الرغم من وضوح الهدف المُباشر والمُعلن لتلك الاتفاقات والمُتمثل في وقف الأعمال العسكرية بين الأطراف المُتناحرة، سواء بشكل مؤقت أو دائم، فإنها قد تكون مدفوعة بجملة من الأهداف الأخرى، وذلك وفقاً لمصلحة وحسابات كل طرف من

الهدنة وعملية وقف إطلاق النار. بيد أنه تظل هناك عراقيل أو عقبات تحد من تحقيق الأهداف السلمية المُبتغاة من مثل هذه الاتفاقات.

حالات متنوعة:

تعيش منطقة الشرق الأوسط على وقع مشهد صراعي في عدد من الساحات على مدار سنوات عديدة من دون النجاح في تهيئة الأجواء لاستدامة الاستقرار في المنطقة. فمع أن الصراعات المُسلحة في سوريا وليبيا واليمن قد مرت بمراحل مختلفة من محاولات التهدئة، فإن القاسم المُشترك بينها أنها كانت تأخذ طابعاً مرحلياً أو مؤقتاً، بحيث ربما نجحت في تسكين أو تجميد الصراع من دون الانتقال للمرحلة التالية التي تُؤسس للسلام الدائم وتُنهي حالة الفوضى واللانظام التي سيطرت على المشهد في تلك الدول.

عراقيل نجاح التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار في دول الصراعات بالمنطقة

- استجماع الميليشيات قوتها وتعزيز قدراتها العسكرية
- الارتهان لإرادة أطراف خارجية
- تباين مصالح الفاعلين المحليين في الصراعات
- غياب التصور الشامل لإنهاء الصراعات

فعلى سبيل المثال، دخلت الهدنة في اليمن، التي تم الإعلان عنها في ٢ أبريل ٢٠٢٢ شهرها الخامس في أعقاب تمديدها للمرة الثانية في ٢ أغسطس ٢٠٢٢، وبذلك تصبح الهدنة في شكلها الحالي الأطول منذ سيطرة ميليشيا الحوثيين على العاصمة صنعاء، الأمر الذي ساهم في زيادة الآمال المُعلقة على استثمار الهدنة لتبني وقف شامل للعمليات العسكرية ينتهي بتسوية الصراع والدخول في مفاوضات جادة بين الحكومة الشرعية والحوثيين، في ظل الرغبة الدولية في وضع حد للصراع اليمني.

كما لا تزال عملية وقف إطلاق النار في ليبيا، التي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٢٠، قائمة من دون وقوع ارتدادات عكسية تُعيد الوضع العسكري والميداني لما كان عليه من قبل. ومع ذلك تعثرت عملية الانتقال السياسي وتم إجهاضها، ولم تتمكن ليبيا من العبور نحو استكمال المسار السياسي وخريطة الطريق حتى وقتنا الراهن.

من جهة ثالثة، كانت سوريا على موعد من نمطين من اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ الأول صاغته الأطراف الدولية المُنخرطة في الصراع خلال أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠، وقد اشتركت جميعها في تحقيق هدف خفض التصعيد، قبل أن تعود الاشتباكات مرة أخرى بدرجات متفاوتة، ومع ذلك كانت أقل حدة وعنفاً مما كانت عليه الأوضاع قبل توقيع تلك الاتفاقيات. في حين تشكل النمط الثاني عبر اتفاقيات مناطقية بين النظام السوري والفصائل المُسلحة في عدد من المدن طيلة السنوات الماضية، كان آخرها ما تم الإعلان عنه بشأن وقف المواجهات المُسلحة في بلدة طفس بريف درعا في منتصف أغسطس ٢٠٢٢.

دوافع مختلفة:

بالوقوف على اتفاقات الهدنة أو وقف إطلاق النار في عدد من دول الصراعات بالشرق الأوسط، يُمكن توضيح أبرز الأهداف أو الدوافع التي حفزت الأطراف المُنخرطة في الصراعات للجوء لمثل هذه الاتفاقات، وذلك على النحو التالي:

١- صعوبة الحسم العسكري الكامل:

فرضت الأوضاع العسكرية والميدانية وحالة الاستنزاف

التي تتعرض لها الأطراف المُنخرطة في الصراعات، نفسها على أجندة الأهداف الرئيسية للتهدئة أو وقف إطلاق النار، حيث تصل تلك الأطراف إلى قناعة مفادها أن استمرار القتال يقود إلى مزيد من الخسائر في ظل عدم قدرة أي طرف على حسم المعارك كلياً لصالحه. وبالتالي تسعى العناصر المُتصارعة لتقليل الخسائر والحد من تكلفة الاشتباكات المُسلحة عبر التهدئة.

٢- الرغبة في دعم السلام:

ربما تُسهم اتفاقات التهدئة، التي تتم غالباً عبر وساطات وضغوط دولية، في تعزيز الثقة بين الأطراف المُتصارعة كهدف لدعم عملية السلام، إذ إن توافر الثقة من شأنه خلق مناخ يمكن أن يُحفز عملية الانتقال من مربع الصراع إلى السلام. ففي الحالة الليبية، نجحت عملية تثبيت وقف إطلاق النار منذ عام ٢٠٢٠ في التوافق على شكل المرحلة التالية، وذلك من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والشروع في التفكير في مستقبل ليبيا ورسم خريطة الطريق، التي كان من المُقرر أن تنتهي بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نهاية العام الماضي. وعلى الرغم من تعثر تلك التفاهمات على صخرة الخلافات والتباينات بين الأطراف الليبية، فإن هذا المسار لم يكن بالإمكان اختباره دون القبول بعملية وقف إطلاق النار من قِبل الأطراف المُنخرطة في الصراع.

> **"توافر الثقة من شأنه خلق مناخ يمكن أن يحفز عملية الانتقال من مربع الصراع إلى السلام"**

٣- الحاجة إلى تقديم المساعدات الإنسانية:

تُعتبر التهدئة مدخلاً تلجأ إليه الأطراف المعنية لتقديم الأعمال الإغاثية والمساعدات الإنسانية للمناطق والأفراد المُتضررين بسبب استمرار أعمال القتال. ولعل دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في مارس ٢٠٢٠، لوقف إطلاق النار بهدف إنشاء ممرات لإيصال المساعدات الإنسانية، وتوصيل الإمدادات الطبية؛ دليلاً على إمكانية تطويع وقف إطلاق النار لخدمة الأغراض الإنسانية.

وعلى سبيل المثال، يُعد تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية في اليمن بسبب الممارسات والانتهاكات الحوثية، من ضمن الأسباب الدافعة لحشد المجتمع الدولي لدعم وتمديد الهدنة الأممية، بهدف التعاطي مع الأوضاع الإنسانية، حيث تسبب هذا الصراع في نزوح أكثر من ٤ ملايين شخص، كما أن شخصين من كل ثلاثة يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وفقاً للأمم المتحدة. الأمر ذاته ينطبق على الأوضاع في سوريا وليبيا، حيث استهدفت عمليات وقف إطلاق النار معالجة وتحسين الأوضاع الإنسانية، إلا أن تلك الأوضاع كانت تتفاقم وتتأزم بمجرد عودة القتال مرة أخرى.

٤- مراوغة الميليشيات وإعادة تنظيم صفوفها:

قد تضطر بعض الأطراف المتصارعة، خاصةً الميليشيات المُسلحة، إلى الموافقة على التهدئة ووقف إطلاق النار المؤقت؛ بهدف وقف نزيف الخسائر التي تتعرض لها، سواء ميدانياً أو بشرياً، في مواجهة الأطراف الأخرى. ويبرز ذلك مثلاً في الحالة اليمنية، حيث اعتادت ميليشيا الحوثيين، منذ انقلابها على الشرعية، على القبول أحياناً، وبشكل مؤقت، باتفاقات التهدئة مع جبهة الشرعية، وإن كانت لا تخلو هذه الموافقة من خروقات وانتهاكات حوثية للتهدئة، مثلما يحدث حالياً في الهدنة الأممية المُوقعة منذ ٢ أبريل الماضي. وفي هذا الصدد، تكون تلك الموافقة الحوثية مدفوعة بعدة أهداف؛ منها الحد من الخسائر التي تتعرض لها الميليشيا، وتقليل الضغوط الدولية عليها في بعض المراحل، فضلاً عن كسب الوقت لإعادة تنظيم صفوفها

وترتيب أوراقها مرة أخرى استعداداً لجولات أخرى من التصعيد العسكري ضد الشرعية اليمنية.

عقبات النجاح:

وفقاً للمعطيات سالفة الذكر، تُعد الهدنة وما يعقبها من وقف لإطلاق النار بمنزلة مُقدمة للوصول إلى سلام دائم يُوقف نزيف الصراعات ويُقلل من الخسائر البشرية ويحد من تفاقم الأوضاع الإنسانية. بيد أن الأمور قد لا تسير على هذا النحو المُستهدف، بل قد تذهب في تجاه معاكس، وهذا ناجم عن جملة من التحديات والعراقيل التي تواجه نجاح التهدئة وتثبيت عمليات وقف إطلاق النار بشكل دائم، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

١- استجماع الميليشيات قوتها وتعزيز قدراتها العسكرية:

فكما سبق الذكر أعلاه، قد تستثمر الأطراف المُنخرطة في مناطق الصراع عملية وقف إطلاق النار في تحقيق أهداف عسكرية قبل العودة للقتال مرة أخرى، ما يُمثل تحدياً لتثبيت الهدنة، وذلك من خلال القيام بإعادة تسليح عناصرها وتجنيد مقاتلين جُدد وحشد مزيد من الدعم العسكري. وظهر ذلك بالتأكيد في الصراع اليمني، حيث إنه منذ الإعلان عن الهدنة الأممية الجارية، تعكف ميليشيا الحوثيين على استعراض قوتها العسكرية في عدد من المحافظات، وتدريب عناصرها - داخل المعسكرات الصيفية في المناطق الخاضعة لسيطرتها- على الأعمال القتالية، والتلويح بالعودة للتصعيد العسكري ما لم يتم تنفيذ شروطها؛ ومن بينها الحصول على مكاسب اقتصادية، ودفع رواتب الموظفين في المناطق التي تخضع لسيطرتها.

وتدل هذه الحالة على توظيف الميليشيا الحوثية للهدنة الأممية في استجماع قوتها العسكرية وتجاوز الخسائر الميدانية التي مُنيت بها قبل الهدنة، وما يُرجح هذه الفرضية هو رفض الحوثيين مؤخراً تمديد الهدنة الأممية لمدة ٦ أشهر إضافية بدلاً من شهرين فقط.

٢- الارتهان لإرادة أطراف خارجية:

لا يُمكن أن تُحقق عملية وقف إطلاق النار أهدافها المرجوة من دون توافق القوى الخارجية على وضع حد للصراع. فالصراعات المُسلحة في منطقة الشرق الأوسط تتأثر بصورة واضحة بتفاعلات الأطراف الخارجية وأصحاب المصالح المُنخرطين فيها، وعليه فإن تثبيت وقف إطلاق النار يظل مرهوناً بحدود التوافق بين تلك الدول، خاصةً أن بعضها يستخدم ساحات الصراع للمساومة في ملفات أخرى متشابكة.

ففي اليمن، تُعتبر إيران المُسيطر على صناعة القرار داخل ميليشيا الحوثيين، وبالتالي تظل تهدئة الأوضاع مُرتبطة بموقف طهران من عدد من القضايا؛ وفي مقدمتها التوصل إلى اتفاق نووي مع القوى الدولية، بجانب ما قد تسفر عنه نتائج المحادثات الإيرانية مع المملكة العربية السعودية. ومن شأن أية تقدم في هذا الاتجاه أن يدفع إيران للضغط على الحوثيين للقبول بوقف نهائي لإطلاق النار، والجلوس على طاولة المفاوضات لبحث سُبل تسوية الصراع وإنهائه بشكل سياسي بعيداً عن الحل العسكري.

أما سوريا فقد أصبحت ساحة لتقاطع المصالح الدولية وتعارض الأجندات، ما يعني أن أية هدنة يحتاج استمرارها إلى تقارب وجهات النظر الدولية، خصوصاً في ظل تنامي النفوذ الدولي في سوريا والذي تُعبر عنه نقاط الارتكاز والانتشار العسكري للقوى الخارجية التي وصلت حتى منتصف العام الجاري إلى ما يقرب من ٧٥٣ موقعاً، وفقاً للتقديرات.

الأمر ذاته ينطبق على الحالة الليبية، حيث أكدت المبعوثة الأممية السابقة في ليبيا، ستيفاني ويليامز، في ديسمبر ٢٠٢٠، وجود نحو ١٠ قواعد عسكرية أجنبية تخضع لإدارة أطراف خارجية، وقد لعبت بعض القوى الخارجية دور المُعرقل أو المُفسد لعملية التسوية وكانت سبباً في عرقلة عملية الانتقال السياسي.

٣- تباين مصالح الفاعلين المحليين في الصراعات:

تبدأ ملامح عدم التوافق الناجم عن غياب الثقة بين الفاعلين المحليين بمناطق الصراعات، في السيطرة على المشهد، ما قد يؤدي إلى مزيد من الانقسامات التي قد تتسبب في العودة لمربع العنف مرة أخرى أو إلى مزيد من التصعيد العسكري. ففي ليبيا مثلاً، قد يؤدي استمرار نمط «الحكومة الموازية» والخلاف حول الشرعية، إلى توظيف القوة العسكرية لحيازة هذه الشرعية، وهو ما بدا من عملية الحشد العسكري والحشد المُضاد التي برزت مع محاولة رئيس حكومة الاستقرار، فتحي باشاغا، دخول العاصمة طرابلس لممارسة مهامه، الأمر الذي قد يتخذ مساراً تصعيدياً في ظل استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

الأمر ذاته يحدث في اليمن، حيث تعمل ميليشيا الحوثيين على فرض هيمنتها وأيديولوجيتها على المشهد واحتكار السلطة، مقابل مساعي مجلس القيادة الرئاسي المُعبر عن الشرعية لفرض مشروع يستهدف بناء الدولة الوطنية وتقويض «النموذج الميليشياوي»، علاوة على مساعي بعض الأطراف الداخلية لضمان مكاسب ضيقة تتجاوز مصلحة الدولة العليا، كما هي الحال بالنسبة لحزب الإصلاح الإخواني ودوره في إشعال أحداث محافظة شبوة خلال الأسبوعين الماضيين، ما قد يضع قيوداً على استمرار الهدنة الحالية في ظل تباين أهداف وحسابات كل طرف.

٤- غياب التصور الشامل لإنهاء الصراعات:

يُشكل غياب الرؤية وعدم القدرة على تحقيق التوافقات بشأن إدارة مرحلة ما بعد تثبيت وقف إطلاق النار، معضلة كبرى يمكن أن تحد من فاعلية هذه العملية كمقدمة للتسوية النهائية. ففي أغلب الأوقات لا يرتبط «اليوم التالي» للهدنة بتصور مُكتمل لطبيعة المرحلة القادمة، كما لا توجد ضمانات كافية تُقنع أطراف الصراع بجدوى استمرار التهدئة والابتعاد عن الاشتباك، خاصةً أن الصراعات المُسلحة في الإقليم يغلب عليها نمط التكرارية وكأن التفاعلات فيها تُعيد إنتاج نفسها بأدوات متباينة إلا أن جميعها تؤجج الصراع وتضع حداً لتسويته.

ففي المشهد الليبي، يُلاحظ أن القاسم المشترك في المراحل كافة هو تعدد القادة الانتقاليين؛ بمعنى أن كل مرحلة تهدئة أو تغيير تُفرز نخبه جديدة تُشكل جملة من المصالح التي تزيد من تعقيد المشهد، وتبتعد بالتسوية عن مسارها نتيجة تداخل مصالح النخبة الجديدة مع سابقتها.

وفيما يتعلق باليمن، لا تزال ميليشيا الحوثيين تفرض حصارها على تعز، ما يزيد من المعاناة الإنسانية لسكانها، بالرغم من نص الهدنة الأممية على رفع هذا الحصار وفتح الطرق الرئيسية إلى المدينة، الأمر الذي يعني احتمالية إهدار فرص التسوية في ظل غياب الضغوط الدولية على الحوثيين لتنفيذ كل بنود الهدنة الحالية، وهو ما قد يضع بالتالي قيداً على استمرارها، خاصةً أن الميليشيا تُوظف حصار عدن وغيرها من الخروقات للحصول على مزيد من المكاسب.

> **تظل اتفاقات التهدئة أو وقف إطلاق النار مدخلاً مهماً يمكن البناء عليه لإسكات البنادق بشكل دائم**

ختاماً،

تظل اتفاقات التهدئة أو وقف إطلاق النار مدخلاً مهماً يمكن البناء عليه لإسكات البنادق بشكل دائم وإحلال السلام في دول الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط. بيد أن الأمر يتوقف على عدد من الاعتبارات التي قد تحول دون الوصول إلى ذلك الهدف، خاصةً في ظل الصراعات المُستعصية على الحل نتيجة اتساع الفجوة بين أطرافها، وهو ما قد يؤدي إلى تجدد دورات الصراعات بشكل مُستمر ودون التوصل إلى تسوية حقيقية وكاملة لإنهاء هذه الصراعات.

الشرق الأوسط على صفيح التغيرات الجيوسياسية

*صحيفة «الشعب»الصينية

وصلت مفاوضات استئناف الاتفاق النووي الإيراني مرة أخرى إلى الأمتار الأخيرة. وقد حظيت نسخة الاتحاد الأوروبي من النص النهائي للاتفاقية بتفاعل إيجابي من الجانب الإيراني. وباتت أطراف التفاوض على بعد خطوة من التوصل إلى الاتفاق النهائي. وسيكون الموقف الأمريكي العامل الذي سيحدد المصير النهائي لماراثون المفاوضات الذي ابتدأ منذ ١٦ شهرا. وفي هذا الصدد، كتب دينغ لونغ، الأستاذ في معهد الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية، مقالا في صحيفة «غلوبال تايمز» التابعة لصحيفة الشعب اليومية، قال فيه أنه في الوقت الذي تستمر قضية الملف النووي الإيراني دون حل منذ ٢٠ عاما، فإن المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط يشهد تغيرات هائلة بسببه.

على الصعيد الدولي، يكمن جوهر قضية الملف النووي الإيراني في العلاقة العدائية طويلة الأمد بين الولايات المتحدة وإيـران. وعلى الصعيد الإقليمي، يعبّر الملف النووي الإيراني عن مركز المنافسة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وخلفه تكمن المعضلة الأمنية التي يسببها الصعود الإيراني لمنافسيها في الشرق الأوسط. في الأثناء، عملت الولايات المتحدة على استخدام الملف النووي الإيراني لتشكيل تحالف إقليمي يهدف إلى احتواء إيران، بينما ردت إيران بتوسيع قوتها العسكرية وبناء وكلاء إقليميين، وتحول ذلك إلى

> على دول المنطقة أن تنتهز هذه الفرصة لتقليل تصورات التهديد المتبادل

منطق دينامية التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط منذ حرب العراق.

وتعد الولايات المتحدة مصدر التقلبات والمنعطفات التي يشهدها الملف النووي الإيراني. حيث اتخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أوباما مواقف متقلبة بشأن القضية الإيرانية، مما ألقى بظلاله بشكل مباشر على كيفية استجابة حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط لـ «التهديد الإيراني»، وأفرز إلى مزيجا متباين من القوى الإقليمية. ولجأت بعض دول الشرق الأوسط إلى المراوحة بين الليونة والحدّية في التعامل مع إيران وتحقيق التوازن الإقليمي.

ويرى دينغ لونغ أن «التهديد الإيراني» الذي تتصوره دول الخليج لا يختزل في القضية النووية فحسب، وإنما يشمل سياسات إيران الإقليمية أيضًا. إذ يتهمون إيران بمحاربة دول الخليج من خلال وكلاء شيعة في العراق وسوريا ولبنان واليمن. فيما تورطت بعض دول الخليج، على غرار المملكة العربية السعودية في مستنقع حرب اليمن، ووصل التهديد حتى إلى أهداف استراتيجية محلية، تعرضت لهجمات منظمة، حُمّلت فيها المسؤولية إلى إيران.

وقد تبنت دول الخليج في الماضي استراتيجية «التوازن الصعب» لمواجهة إيران، ودعمت الحكومات الأمريكية في تسليط «أقصى الضغوط» على إيران. لكن بعد تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، بادرت دول الخليج إلى تهدئة الاحتقان مع إيران. وبالنسبة لدول الخليج، فإن الاتفاقية النووية الإيرانية رغم أنها ليست الحل الأفضل لتقييد إيران، لكنها ليست الأسوأ، وعلى الأقل يمكنها كبح الأنشطة النووية الإيرانية. ومنذ أكثر من عام، شهدت العلاقات بين دول الخليج وإيران تحوّلا واضحا. حيث أعادت الكويت علاقاتها الدبلوماسية بالكامل مع إيران، وعينت الإمارات مؤخراً سفيراً لها في طهران. كما دخلت السعودية في مفاوضات لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران بوساطة عراقية.

وتأتي إسرائيل في «طليعة» الدول المعادية لإيران في المنطقة، لكن سياسة إسرائيل المتشددة تجاه إيران لم تجلب لها المزيد من الأمن. ولا ترغب إسرائيل حاليا، في انتهاز الفرصة الأخيرة للضغط على الولايات المتحدة لتأخير المفاوضات ومنع إبرام الاتفاق النووي الإيراني. في الأثناء، تنتهج إسرائيل سياسة «التنصل من المسؤولية» في

> تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية أعمق تغيير جيوسياسي في الشرق الأوسط

الملف الإيراني، بتحريض الولايات المتحدة على تولي زمام المبادرة، في حين أنها ليست مستعدة للمواجهة العسكرية مع إيران.

ويمكن القول إن الموجة الجديدة من تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية تمثل أعمق تغيير جيوسياسي في الشرق الأوسط منذ منتصف القرن الماضي. ويعتبر الموقف المشترك من إيران أحد العوامل المهمة لدفع حركة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل. ومع ذلك، يبقى في الوقت الحالي من غير الممكن بناء تحالف مناهض لإيران على هذا الأساس.

ظاهريًا، وبمساعدة من الولايات المتحدة، قامت إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع خمس دول عربية بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، لكن هذه الدول تبقى لديها تصورات مختلفة لـ «التهديد الإيراني».

وتطبيعها لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل يأتي من دوافع مختلفة، ولا يمكن اختزاله في معاداة إيران. في المقابل، تريد إسرائيل توسيع انتصاراتها على أساس موجة التطبيع وإقامة «نسخة شرق أوسطية من الناتو» تحت قيادة الولايات المتحدة، لكنها لم تتلق تجاوبا من الدول العربية.

ويرى دينغ لونغ ان الصعود النسبي لمكانة إيران أحد أهم أسباب التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فيما توظف القضية النووية الإيرانية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط كمفتاح لسياسات احتواء إيران، مما يثير سلسلة من النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، ويجبر دول المنطقة على الدخول في صراعات لا نهاية لها، والوقوع ضحية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تآكل الثقة المتبادلة بين الجانبين.

ويمثل استئناف الاتفاق النووي الإيراني في أقرب وقت ممكن خطوة أساسية لتحقيق أمن الخليج والشرق الأوسط. لكن جوهر القضية النووية الإيرانية يبقى العلاقة العدائية بين الولايات المتحدة وإيران.

مما يستوجب من الولايات المتحدة التخلي عن سياستها العدائية تجاه إيران للقضاء على الأسباب الجذرية للصراع في الشرق الأوسط.

ويجب على دول المنطقة أيضًا أن تنتهز هذه الفرصة لتقليل تصورات التهديد المتبادل، وإعادة بناء الثقة المتبادلة، والسعي إلى إنشاء آلية أمنية إقليمية تهتم بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع دول الشرق الأوسط.

عوض بن سعيد باقوير:

مجموعة بريكس والنظام متعدد الأقطاب

التطورات الجيوسياسية التي نتجت عنها الحرب الروسية على أوكرانيا هي الباعث الأساسي على التفكير لإعادة تشكيل النظام الدولي الحالي الذي يقوم على القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١. ولكن كانت هناك مؤشرات حقيقية جاءت أولا من الدول النامية في الأمم المتحدة التي تشكل غالبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ارتفعت الأصوات لإعادة هيكلة المنظمة الدولية وتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، خاصة بالنسبة للأعضاء الخمسة الذين يشكلون جوهر القرار السياسي في مجلس الأمن وهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية والصين. وقد جاءت هذه الهيمنة لتلك القوى في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء وهزيمة ألمانيا النازية وحلفائها ثم انضمت الصين كقوة نووية صاعدة.

ومع تزايد تلك الأصوات برزت للعلن منظمة بريكس أو مجموعة بريكس عام ٢٠٠٩ والتي ضمت حينها دول البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين، وعقدت قمة تأسيس المجموعة في مدينة بكاترينبورج في روسيا الاتحادية، حيث تضمن إعلان قمة المجموعة الإعلان عن تأسيس نظام عالمي يدعو إلى تمثيل أكبر للاقتصادات الناشئة الرئيسية على المسرح الدولي ووقف الهيمنة

الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، كما تم الاتفاق على التنسيق المالي وحل قضايا الأزمات الغذائية، وقد انضمت لاحقا دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١٠.

وعلى ضوء تشكيل مجموعة بريكس واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتشكيل ملامح أحلاف جديدة تبرز أهمية هذه المجموعة، خاصة لروسيا الاتحادية التي تواجه عقوبات اقتصادية قاسية من الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن مجموعة بريكس أظهرت تعاطفا مع روسيا الاتحادية وعدم إدانة موسكو في حربها ضد أوكرانيا رغم الضغوط الأمريكية.

أهمية مجموعة بريكس

تأتي أهمية مجموعة بريكس من خلال الإمكانيات البشرية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية، مما يجعلها في حال انتقلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي وحتى العسكري تبرز ككيان منافس للقطب الغربي بقيادة واشنطن، وهذا يجعل من أمر تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب أمرا لا رجعة فيه.

> **تأتي أهمية مجموعة بريكس من خلال الإمكانيات البشرية والاقتصادية والجغرافية**

وقد أشار توني بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق إلى أن العالم يتجه إلى نظام متعدد الأقطاب وهناك تحالفات تتشكل، كما أن هناك مشكلات بدأت في الظهور على صعيد دول الاتحاد الأوروبي، خاصة على صعيد الغاز الروسي والطاقة.

ومن هنا، فإن مجموعة بريكس لا بد من متابعة تحركها في المرحلة القادمة ومع تطور الحرب الروسية على أوكرانيا وفي إطار التنافس الاستراتيجي في المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما أن موضوع تايوان وزيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي بيلوسي إلى تايوان والتي تعدها الصين جزءا من التراب الصيني أضفى على تلك المنافسة الاستراتيجية بعدا جديدا مرشحا للتوتر والتصعيد.

تشكل مساحة مجموعة بريكس ربع مساحة اليابسة في العالم وعدد سكانها يقترب من ٤٠ بالمائة من سكان العالم وتمتلك مجموعة بريكس ٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن المتوقع بحلول ٢٠٥٠ أن تنافس اقتصادات هذه الدول اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا حسب مجموعة جولدمان ساكس البنكية العالمية، كما تسعى دول مجموعة بريكس إلى تشكيل حلف أو ناد سياسي فيما بينها مستقبلا.

وهناك عدد من الآليات والمكونات التي تخدم المجموعة على الصعيد المالي والاقتصادي من أهمها إنشاء بنك التنمية الجديد NDB ومقره شنغهاي ليكون إطارا للدول الأعضاء لتوفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية.

ولا شك أن أهداف المجموعة تبدو اقتصادية ولكن هناك مؤشرات على أن المجموعة قد تتوسع مستقبلا وتنضم دول ذات صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية منها إيران على سبيل المثال، كما أن الحديث عن ضرورة قيام نظام متعدد الأقطاب هو أمر تدعمه المجموعة وتحدث عن ذلك الإطار قادة روسيا الاتحادية والصين بشكل خاص في ظل التطورات الجيوسياسية التي نتجت عن تطورات الحرب الروسية الأوكرانية والخطوات التصعيدية من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة على

الصعيد الاقتصادي ضد روسيا الاتحادية والصين.

وتنطلق مجموعة بريكس من أهداف واضحة قد تتطور لاحقا على ضوء التطورات الدولية .. فحديث مجموعة بريكس يشير إلى أهمية تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والعمل على بناء مجتمع عالمي بإدارة موضوعية للعلاقات الدولية، وهي أمور تشير إلى ضرورة إنهاء النظام الدولي الأحادي إلى النظام القطبي المتعدد، بحيث يكون قوى متعددة بديلا عن القوة المتفردة للولايات المتحدة الأمريكية والتي أضرت بمصالح الدول النامية وخلقت المزيد من الحروب والصراعات في عدد من مناطق العالم وأصبح هذا الأخير أكثر وحشية واستغلالا وعدم عدالة خاصة على صعيد القارة الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية وأن العالم يحتاج إلى سياسة تتسم بالحكمة والتنمية المستدامة وحل القضايا الدولية من خلال آلية الحوار.

نتائج المواجهة في أوكرانيا

المواجهة العسكرية الحالية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا سوف تحدد مسار النظام العالمي وكل المؤشرات تتحدث بأن العالم ما بعد الحرب في أوكرانيا لن يكون هو العالم ما قبلها، وهذا استنتاج صحيح في ظل ما تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل اقتصادية ومن نفور سياسي حتى من عدد من الحلفاء في أوروبا والشرق الأوسط.

وعلى ضوء ذلك فإن مجموعة بريكس قد تشكل رأس الحربة في إنهاء النظام الدولي الحالي والاتجاه إلى النظام المتعدد الأقطاب وهو الأمر الذي تعمل عليه روسيا الاتحادية والصين في المواجهة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين في بحر الصين الجنوبي، أو فيما يتعلق بالمواجهة العسكرية غير المباشرة بين واشنطن وموسكو، حيث ساحة الحرب المشتعلة في أوكرانيا.

كما أن أوروبا تواجه أوضاعا صعبة خاصة على صعيد الطاقة في الوقت الذي يقترب فيه فصل الشتاء، وهناك قلق ألماني من قطع روسيا الاتحادية إمدادات الغاز.

ومن هنا فإن حرب الطاقة تعد هي الورقة الأبرز لدى الكرملن في إطار المواجهة بين روسيا الاتحادية والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك فإن المتضرر الأكبر الآن هي أوروبا وليست الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة على صعيد الطاقة، حيث تواجه بريطانيا انكماشا اقتصاديا هو الأول من ٤٠٠ عام كما تقول ذلك المؤشرات البريطانية، وعلى ضوء هذا المشهد الجيوسياسي فإن مجموعة بريكس سوف تلعب دورا محوريا سواء من خلال الدول الأعضاء الخمسة أو من خلال توسيع نطاق العضوية لدول لديها الرغبة مثل إيران وتركيا والأرجنتين والمكسيك.

> **العالم يتشكل من جديد وهناك تحالفات علنية وسرية**

ومن هنا، فإن العالم يتشكل من جديد وهناك تحالفات علنية وسرية والهدف الأساسي هو إنهاء هيمنة القطب الأمريكي الأوحد على شؤون العالم وإيجاد منظومة دولية أكثر عدالة واستقرارا لدول وشعوب العالم، فهل تكون مجموعة بريكس هي رأس الحربة في هذا التغير الهيكلي العالمي؟ هذا هو السؤال الكبير.

* صحفي وكاتب سياسي
*صحيفة «عمان»العمانية

كرم الحلو :

الشعبوية تشوه المفهوم الديمقراطي وتعجز عن اقتراح حلول

الشعبوية ليست حديثة، فقد ظهرت إلى جانب سيرورة الديمقراطية في القرن التاسع عشر، ولم تلبث أن تجاوزت موطنها، أي امريكا اللاتينية لتوطد أقدامها في الاتحاد الأوروبـي، وتمد وجودها من كراكاس إلى بودابست، ومن واشنطن إلى روما. على رغم ذلك لا يزال مصطلح «شعبوية» كأداة جدالية، لا تحليلية، بينما ينبغي التخلي عن الموقف الجدالي وتناول الشعبوية بوصفها مشروع حكم، والنظر إليها باعتبارها تحوّلاً في ركائز الديمقراطية الحديثة، أي الشعب والتمثيل ومبدأ الغالبية.

في «أنا الشعب، كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية» ترجمة عماد شيحة، دار الساقي ٢٠٢٠، تعتبر الباحثة الإيطالية ناديا أوربيناتي الديمقراطية الشعبوية نمطاً جديداً من الحكم التمثيلي يرتكز على علاقة مباشرة مع الزعيم وأولئك الذين يعرّفهم بـ»الصالحين» أو «الأخيار» من خلال التحشيد الدائم للجمهور، بغية إحلال ديمقراطية شعبوية محل الديمقراطية الحزبية، في ظل إخفاق الوعود التي قطعتها الديمقراطيات الدستورية، وتنامي أوليغارشية مستفحلة وجشعة.

تحاول المؤلفة الإضاءة على الكيفية التي تحول فيها الشعبوية مسار الديمقراطية التمثيلية. مصطلح

> الشعبوية ليست حلا لأزمة المواطنية،ولا تستطيع إيجاد حلول للمشكلات السياسية

«شعبوية» في رأيها، ملتبس بحد ذاته، لأنه ليس أيديولوجياً أو نظاماً سياسياً محدداً بل «سيرورة تمثيلية» يمكن اعتبارها ضرباً من السياسة، يسعى إلى تمثيل الناس العاديين الذين يشعرون بأن جماعات النخبة تتجاهل شواغلهم.

الزعماء الشعبويون يريدون التحدّث مباشرة إلى الشعب ونيابة عنه، من دون حاجة إلى وسطاء، لا سيما الأحزاب ووسائل الإعلام المستقلة. فالمطلب المركزي للحركات الشعبوية كافة هو التخلّص من أي شيء يقع بيننا «نحن» الشعب وبين الدولة، وتأكيد العلاقة المباشرة بين الزعيم والناس، إذ إنهما قد اندمجا على نحو فعال ولم تعد هنالك نخبة وسيطة تفرّق بينهما. فهل نستطيع تبعاً لذلك، النظر إلى الشعبوية بوصفها «ديمقراطية غير ليبرالية»؟

ثمة تناقضات بنيوية جوهرية بين الشعبوية والديمقراطية تباعد بين مفهوميهما، فديمقراطية تنتهك الحقوق السياسية الأساسية، وتمنع إمكانية تشكيل غالبيات جديدة، ليست ديمقراطية على الإطلاق، إذ لا يمكن تصوّر الديمقراطية من دون التزام الحريات المدنية والسياسية.

فالخصوم هم دوماً جزء من اللعبة، ومستقبل الديمقراطية يتوقف على قابلية تحول الغالبيات إلى أقليات، وفي المقابل، تحوّل الأقليات إلى غالبيات.

لكن الشعبوية ليس في وسعها أن تكون ديموقراطية لأن الغالبية التي تمثلها ليست غالبية من بين غالبيات أخرى، بل الغالبية «الخيّرة» وهي بذلك تمثل تشويهاً لمبدأ الغالبية وللمؤسسات الديمقراطية الدستورية، وإذا وصلت إلى السلطة فقد تشرّع الأبواب أمام الحكم التسلّطي أو حتى الدكتاتوري بالاعتماد على جمهور متلقين غير متسامح مع المعارضة ومستخف بالتعددية.

صبغات متعددة

وإذا كانت الشعبوية ظاهرة تقاوم التعميم وتصطبغ بصبغات متعددة، قومية أو دينية أو علمانية، إلا أنها قد تتخذ الأنموذج الأكثر إزعاجاً في الديمقراطيات الدستورية، بحيث تكتسح شوارع إيطاليا حركات نازية تضرب المهاجرين الأفارقة.

ويدلي زعماء شعبويون أوروبيون بتصريحات منذرة بالخطر بشأن تلويث الأفكار الإسلامية للجذور المسيحية لأممهم، أو تلويث الهجرة للجوهر العرقي للشعب. فهل ثمة تلاق إذن بين الشعبوية والفاشية والديمقراطية؟

> الشعبوية تشوه الديمقراطية بتحويلها من دون تدميرها

تشترك الشعبوية والفاشية بسمات مهمة، إلا أنه ينبغي أن تبقيا منفصلتين مفهومياً. خلافاً للفاشية لا تعلّق الشعبوية الانتخابات الحرة والتنافسية.

فالشرعية الانتخابية بعد أساسي يميز الأنظمة الشعبوية، في حين أن الفاشية نظام قائم بذاته يريد تشكيل مجتمع وفق مبادئه التي ترفض الفكرة القائلة إن الشرعية تنبع من السيادة الشعبية والانتخابات الحرة.

باختصار، تدمر الفاشية الديمقراطية بعد استخدام وسائلها لتقوية نفسها، أما الشعبوية فتشوّه الديمقراطية بتحويلها من دون تدميرها.

يبقى ثمة تناقض بنيوي بين الشعبوية والديمقراطية، جهدت المؤلفة لتأكيده انطلاقاً من معنى «الشعب» و«الغالبية»، إذ يختلف معنى الشعب بالنسبة إلى الشعبوية اختلافاً بيناً عن معناه في الديمقراطية الدستورية. المعنى الديمقراطي للشعب يتضمّن جميع المواطنين، ولا يعرّف بأي فئة من المجتمع.

كما أن معنى «الغالبية» من وجهة نظر الشعبوية يختلف عن معناها من وجهة نظر الديمقراطية، فالشعبوية لا تستخدم الغالبية كمنهج يحدد الطرف المنتصر وحجم المعارضة، بل إنها تستخدمها عوضاً عن ذلك، كقوة تدعي أنها تعبر عن الأشخاص الصالحين، ما يضفي شرعية على تقزيم المعارضة وامتهانها. وهكذا فالشعبوية تعرّف الشعب بجزء من المجتمع، جاعلة الغالبية قوة حاكمة في مواجهة الجزء الآخر، تعمل لصالح جزء يحل محل الكل، وليس باسمه ومن أجله، الأمر الذي يسم السياسة بالتحيز.

خلاصات الكتاب

ثمة استنتاجات خلصت إليها المؤلفة:

١ ـ تتطور الشعبوية داخل الديمقراطية التمثيلية وتحوّل نمطها لكن من دون إسقاطها.

٢ ـ ظاهرة الشعبوية في السلطة تمثل التشوّه الأساسي للديمقراطية المعاصرة.

٣ ـ الشعبوية ليست حلاً لأزمة المواطنية، بل هي منهج تنصّب فيه نفسها كغالبية خيّرة تتوسل الانتخابات لتأكيد الغلبة على ديمقراطية الأحزاب المخفقة.

٤ ـ تتخذ الشعبوية أنماطاً متعددة، إلا أنها في المحصلة لا تستطيع إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية التي طرحت نفسها حلاً لها، في مواجهة كل الأحزاب والأيديولوجيات.

كيف تشوِّه وسائل التواصل الاجتماعي الحقائق التي نعرفها؟

نشرت مجلة «نيويورك بوست» الأمريكية تقريرًا يستعرض دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشويه الحقائق التي نعرفها.

أوهام جماعية

وفي البداية يشير التقرير إلى أنه قد يكون كل ما تظن أنك تعرفه تقريبًا عن آراء الآخرين خاطئًا. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسة لهذا الأمر في وسائل التواصل الاجتماعي؛ ذلك أننا نعاني جميعًا مما يُطلِق عليه تود روز (عالم نفس أمريكي) مصطلح «الأوهام الجماعية»، وهي أكاذيب اجتماعية تدفع الأفراد إلى أن يوافقوا على ما يظنون أن غالبية الناس تؤمن به، على الرغم من مخالفتهم لهذا الرأي بصورة شخصية.

وينوِّه التقرير إلى أن الأوهام الجماعية موجودة تقريبًا منذ بدء الخليقة، ولكنها الآن «مشحونة على نطاق عالمي، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًّا إلى العجائب المنشورة على بعض منصات التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» و«تويتر»، كما كتب روز، الذي صدر له كتابًا بعنوان «الأوهام الجماعية: التوافق، والتواطؤ، والسبب العلمي، وراء اتخاذنا قرارات سيئة، أو Collective Illusions: Conformity, Complicity, and the Science of Why We Make Bad Decisions».

وجاءت أولى الوثائق التي تؤكد هذه الأوهام عام ١٩٣٢، عندما استقر باحث من جامعة سيراكيوز في مدينة إيتون بولاية نيويورك، وهي عبارة عن مجتمع ديني متماسك بالقرب من مدينة أوتيكا.

> المشكلة تكمن جزئيا في الطريقة التي تصل بها أدمغتنا إلى الاستنتاجات

وشـرع الباحث في التحقيق في رأي سكان المدينة بشأن السلوك السليم، بعد أن طرح سؤال: «ماذا تعتقد أن يقول معظم سكان هذا المجتمع عن التدخين، وشرب الخمر، ولعب القمار»؟ ويجيب: «سيقول معظم الناس إن هذه نشاطات خاطئة للغاية». غير أنه سرعان ما اكتشف الباحث أن معظم سكان المدينة يتمتعون بممارسة هذه النشاطات بصورة انفرادية.

ويتمثَّل سبب هذه المفارقة في: أن هناك عجوزًا مؤثرة تعيش في كنيسة، وتُدعى السيدة سولت، والتي أعربت عن آرائها البروتستانتية علنًا وجهرًا. وخلُص سكان المدينة خطأً إلى أنها تتحدث باسم الأغلبية.

إجماع زائف

ووفقًا لما كتبه روز توظِّف وسائل التواصل الاجتماعي مليون شخصية رقمية مثل السيدة سولت، وهو ما يُسهِّل التحوُّلات السريعة في «الإجماع المُتصوَّر؛ مما يُمكِّن بعض الجهات الفاعلة الهامشية من صناعة أوهام من خلال إعطاء انطباع بتحقيق أغلبية وهمية ليست موجودة على أرض الواقع».

ويرى روز أن هذه الظاهرة، لا سيما على الصعيد السياسي، أدَّت إلى «إحساس يثير قلقًا شديدًا بأن ثمَّة شيئًا ما خطأ في مجتمعنا».

ويضيف: «يبدو الأمر كأن قيم مجتمعنا تغيَّرت بين عشية وضحاها تقريبًا؛ إذ نشعر بالحيرة، والإحباط، والاستياء، وعدم ثقة بعضنا في بعض». ويؤكد التقرير أن المشكلة تكمن جزئيًّا في الطريقة التي تصل بها أدمغتنا إلى الاستنتاجات.

وفي تصريح لمجلة نيويورك بوست، قال روز: إن «الأدمغة تستهلك الطاقة، وقد تشكَّلت من خلال التطوُّر لتأخذ اختصارات لكل شيء». وأضاف: «قد يبذل عقلك مزيدًا من الطاقة في أخذ عينات أفضل، ولكن الاختصار الموثوق هو الشيء الذي يسمع الشخص عنه كثيرًا، والأشخاص الذين يُعربون عن آرائهم قد يُمثِّلون إجماعًا».

وبحسب روز أصبحت هذه الميزة عبئًا ثقيلاً في عصر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأنه «من السهل للغاية إعطاء انطباع بالإجماع». ويضيف: «تدرك روسيا والصين أهمية هذا الأمر وقد أمضيا وقتًا كثيرًا للتعامل معه».

اكتساب الزخم

ويضيف التقرير: وفي أيام ما قبل التكنولوجيا، واجهت الأفكار الهامشية صعوبة في اكتساب الزخم، ولكنها لم تعد تواجه هذه الصعوبات. وخلصت إحدى

> يبدو الأمر كأن قيم مجتمعنا تغيرت بين عشية وضحاها تقريبا

الدراسات إلى أن الحسابات الآلية التي تتظاهر بأنها أفراد حقيقيين، والتي تُمثِّل بالفعل ١٩٪ من التفاعلات عبر الإنترنت، تحتاج إلى تمثيل خمسة إلى ١٠٪ فقط من المشاركين في مناقشة ما قبل أن يصبح الرأي الذي تقدمه الآلات هو الرأي السائد.

وفي عام ٢٠١٣ أغلق «تويتر» أكثر من ٦ آلاف حساب آلي جرى برمجتها بهدف إعـادة تغريد المحتوى الذي ينشره الرئيس الفنزويلي نيكولاس مـادورو. وعلى الرغم من أن الحسابات الآلية لم تُشكِّل سوى ٠٫٥٪ من متابعي الزعيم الفنزويلي، فإن حذفها تسبَّب في انخفاض مُعدَّل إعادة تغريداته بواقع ٨١٪.

وعلاوةً على ذلك خلُص الخبير الاقتصادي خوان موراليس في وقت لاحق أن حذف الحسابات الآلية ارتبط بارتفاع وتيرة الانتقادات الموجَّهة للرئيس الفنزويلي. وفي الحقيقة دفع الإجماع الزائف الذي قدَّمته الحسابات الآلية معارضي الرئيس إلى التزام الصمت. يقول روز إن الخطر الكبير الآخر يتمثَّل في أن «الأوهام الجماعية لهذا الجيل أصبحت آراءً خاصة للجيل القادم».

أوهام الشهرة

على سبيل المثال أجـرت مؤسسة بوبليس (Poplace) التي يترأسها روز دراسة مُكثَّفة حول ما يجعل الحياة ناجحة. وخلُصت الدراسة إلى أن الشهرة هي أول ما يعتقد الأمريكيون أن الآخرين يهتمون به. وفي واقع الأمر جاءت الشهرة في ذيل قائمة الاهتمامات، ولكنَّ الإعلانات ووسائل الترفيه والإنترنت تُعزِّز الوهم الجماعي بشأن أهمية الشهرة.

وبحسب التقرير، أجرت جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس دراسة عن كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الطرق التي يستوعب بها طلاب المرحلة الإعدادية القِيم.

يقول روز: «حتى سنوات قليلة مضت، كانت الموضوعات السائدة تدور حول الشخصية، إذ أراد الطلاب أن يكونوا أصدقاء صادقين للغاية». وأضاف: «وقبل بضع سنوات تغيَّرت اهتمامات الطالب في هذه المرحلة العمرية حتى أنه أصبح «يريد أن يصبح نجمًا مشهورًا على يوتيوب».

وتابع قائلاً: قد يبدو الأمر قاتمًا، ولكن لا يزال هناك أمل، «فعلى الرغم من قوة الأوهام، فإنها هشة في الوقت ذاته». وتتمثَّل الخطوة الأولى في كسر هذه الأوهام ببساطة في الاعتراف بوجودها، وهو ما يفعله أقل من ٣٪ من الأمريكيين.

ويختم الكاتب تقريره بما ذكره روز: تُعد وسائل التواصل الاجتماعي كرنفالا مليئًا بمرايا مضحكة، ولكنها ستشوِّه الصورة، ولا يمكننا فعل أي شيء حيال ذلك، ولكنَّنا نتحكم في مدى إمكانية أن يغيِّر هذا التشويه الطريقة التي نتعامل بها مع بعضنا بعضًا من عدمه».

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk